



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأندلس للعلوم التقنية
عمادة الدراسات العليا
كلية العلوم الإدارية
قسم المحاسبة

مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (دراسة حالة في شركة يمن موبايل للهاتف النقال)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الباحث

غمدان محمد صالح علي القحطاني

الإشراف

د. محمد يحيى القحطاني

أ. م. د. سالم محمد بافقير

2018م - 2019م



استعمال

قال الله تعالى:

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَأَفْسَحُوا يَفْسَحَ اللَّهُ لَكُمْ ^ط
وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ^ع دَرَجَاتٍ ^ب وَاللَّهُ
بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾ (المجادلة: ١١).

إهداء

إلى من علمني وأنار طريقي ومهد لي بكل فخر ترتيب فصول حياتي، بالشكل الذي يرضي الله ورسوله؛ "إليك أبي وحببي".

إلى النسمة، إلى الفؤاد، إلى الروح، إلى الكبرياء، إلى الهواء والماء، إلى من فقدناها في لحظة كنت أراها كل حياتي، إلى من لا تستطيع هذه الكلمات أن تفي بحقها؛ فهي كانت الزاد، وكل كلمة تحمل معاني الرحمة والحنان، إلى من ربّت فيّ احترام النفس الطاهر الذي كانت تتنفس به، إلى من علمتني أن أرضى بقدر الله الذي قبض روحها الطاهرة؛ ليرفعها إلى الفردوس الأعلى في الجنة، "إليك أُمي الحبيبة".

إلى نصفي الثاني الذي أرى فيه طريقاً كله حباً وحناناً وخيراً كثيراً، إلى من كانت هي السند والمعين لي في كل لحظة من لحظات رسمت هي طريقها وحفرت في قلبي حبها؛ "إليك زوجتي الحبيبة".

إلى أولادي وقرّة عيني.

إلى من هم سر نجاحي، ومن أرى من خلالهم سعادتي؛ إلى كل إخواني وأخواتي اللذين كانوا عوناً لي، وهم خير عون.

إلى أصدقائي بلا استثناء.

إليكم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد الذي أرجوا من الله عز وجل أن ينفع به مجتمعنا.

شكر وتقدير

بعد عناء البحث وتعب الأيام وجب علينا الثناء على الرحمن الرحيم، فلك الحمد يا الله أولاً
وآخرًا، أنت صاحب النعمة، ودافع النعمة، ما تعسر من أمر إلا يسرته لنا، وما اشتد بلاء إلا أزلته
عنا، فلك الحمد أن وفقتنا لإتمام هذه الدراسة المتواضعة، ونسألك فيها التوفيق والنجاح، وأن تجعل
عملنا خالصًا لوجهك الكريم.

ثم نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذين الفاضلين:

حفظه الله تعالى.

أ. م. د. سالم محمد بأفقيير

حفظه الله تعالى.

د. محمد يحيى القحطاني

اللذين بذلا معنا كل ما يملكان من علم ومعرفة، فلهما مني كل الحب والاحترام.

وأتقدم بالشكر والتقدير للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما سيبدلونه من
جهد في قراءة رسالتي المتواضعة، وما سيظهرونه من مقترحات قيمة؛ تثري هذه الرسالة، وتزيد
من جودتها.

كما أتوجه بالشكر والعرفان للأخ والجار والصدیق الدكتور/ عبده حسين الضبيبي الذي بذل
معي جهدًا في المراجعة اللغوية والإخراج.

والشكر لكل أخ وصدیق قريب أو بعيد أنقلها من هنا ومن مكاني المتواضع، إليهم جميعًا وأنا
أحمل بين يديّ هذا العمل المتواضع هدية لهم، فهو كنز وصل به من قبلنا إلى أرقى وأسمى مكان
بين الأمم.

فهرس المحتويات

د.....	إهداء
ه.....	شكر وتقدير
و.....	فهرس المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
ك.....	قائمة الأشكال
ل.....	قائمة الملحقات
م.....	ملخص دراسة
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة
2.....	المبحث الأول: الإطار العام للدراسة
3.....	مقدمة الدراسة:
4.....	مشكلة الدراسة:
5.....	أهداف الدراسة:
6.....	أهمية الدراسة:
6.....	فرضيات الدراسة:
7.....	متغيرات الدراسة:
8.....	حدود الدراسة:
8.....	منهجية الدراسة:
8.....	المصطلحات الإجرائية:
9.....	هيكل الدراسة:
10.....	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
11.....	أولاً: الدراسات العربية:
20.....	ثانياً: الدراسات الأجنبية:
26.....	ثالثاً: تعقيب عن الدراسات السابقة:
28.....	الفصل الثاني: نظم المعلومات الحاسبية
30.....	المبحث الأول: ماهية نظم المعلومات الحاسبية
31.....	أولاً: مفهوم نظم المعلومات الحاسبية:
33.....	ثانياً: أهداف نظم المعلومات الحاسبية:
33.....	ثالثاً: خصائص نظم المعلومات الحاسبية:
35.....	رابعاً: مكونات نظم المعلومات الحاسبية:
36.....	خامساً: عناصر نظم المعلومات الحاسبية:
36.....	سادساً: أنواع نظم المعلومات الحاسبية:
37.....	سابعاً: وظائف نظم المعلومات الحاسبية:

38	المبحث الثاني: استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية
39	أولاً: مزايا التطور في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:
39	ثانياً: عيوب نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:
40	ثالثاً: أسباب استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:
40	رابعاً: الأسباب التي أدت لتطبيق النظم الإلكترونية المتطورة بدلاً من النظم اليدوية:
41	خامساً: العوامل التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:
41	سادساً: أهم الأساليب الرقابية لتوثيق أنظمة المعلومات المحاسبية وتطويرها:
42	سابعاً: مشاكل الرقابة الداخلية الناتجة عن استخدام الأنظمة الإلكترونية في معالجة البيانات المحاسبية:
44	ثامناً: العلاقة التنظيمية في إدارة الحاسب الإلكترونية:
45	تاسعاً: التخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات:
47	الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية
48	المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية
49	أولاً: مفهوم نظام الرقابة الداخلية:
50	ثانياً: العوامل التي ساعدت على تطوير نظام الرقابة الداخلية:
50	ثالثاً: أهداف نظام الرقابة الداخلية:
51	رابعاً: الخصائص الأساسية لنظام الرقابة الداخلية:
51	خامساً: متطلبات الرقابة الداخلية:
51	سادساً: مكونات نظام الرقابة الداخلية:
52	سابعاً: أنواع الرقابة الداخلية:
52	ثامناً: أقسام الرقابة الداخلية:
54	المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية، وأثر تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية ...
55	أولاً: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية:
55	ثانياً: محددات (القصور) في نظام الرقابة الداخلية:
55	ثالثاً: المبادئ الأساسية لتقويم وتحسين الرقابة الداخلية:
56	رابعاً: تأثير تكنولوجيا المعلومات على مكونات نظام الرقابة الداخلية:
58	خامساً: تصميم نظام الرقابة الداخلية في ظل الحاسبات الإلكترونية:
59	سادساً: أساليب ووسائل دراسة وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم تكنولوجيا المعلومات:
59	سابعاً: العلاقة بين مكونات إطار COSO الخمسة مع مبادئ الرقابة الداخلية السبعة عشر، ومبادئ إدارة مخاطر الاحتيال الخمسة، والتي تم طرحها في عام 2016م، والمعد من قبل الهيئات الأمريكية المهتمة بموضوع الرقابة الداخلية:
60	ثامناً: إجراءات الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني:
62	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
66	المبحث الأول: نبذة عن شركة يمن موبايل

68	أولاً : مقدمة عن شركة يمن موبايل:
69	ثانياً: الأنشطة الرئيسية للشركة:
69	ثالثاً: الأداء المالي للشركة:
70	رابعاً: المركز المالي للشركة:
71	المبحث الثاني: منهجية الدراسة
72	أولاً: منهج الدراسة:
72	ثانياً: أداة الدراسة:
73	ثالثاً: مجتمع الدراسة:
76	رابعاً: صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة):
82	خامساً: طريقة تحليل النتائج مع ذكر الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:
86	المبحث الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها
87	الفرضية الفرعية الأولى:
90	الفرضية الفرعية الثانية:
92	الفرضية الفرعية الثالثة:
96	الفرضية الرئيسية الأولى:
97	الفرضية الرئيسية الثانية:
103	الفصل الخامس : النتائج والتوصيات
104	المبحث الأول: نتائج الدراسة
106	المبحث الثاني: توصيات الدراسة
108	قائمة المصادر والمراجع
108	أولاً: المراجع العربية:
108	الكتب:
110	الرسائل العلمية:
112	المجلات والدوريات:
116	ثانياً: المراجع الأجنبية:
117	ثالثاً: المواقع الإلكترونية:
118	الملاحق
119	ملحق رقم (1): قائمة بأسماء محكمي الاستبيان
120	ملحق رقم (2): الاستبيان بعد التحكيم
126	ملحق رقم (3): إرساليات الجامعة لتسهيل مهمة الباحث
127	Abstract

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
60	جدول رقم (1): يُبين مكونات إطار COSO الخمسة مع مبادئ الرقابة الداخلية السبعة عشر، ومبادئ إدارة مخاطر الاحتيال الخمسة، والتي تم طرحها في عام 2016م.	1
68	جدول رقم (2): يُبين نسب المساهمين في الشركة عند التأسيس 14/12/2006م.	2
122	جدول رقم (3): يُبين تحليلاً للموجودات وحقوق الملكية والمطلوبات للأعوام من (2013 م - 2017)	3
73	جدول رقم (4): يوضح محاور الاستبيان وعدد كل فقرة قبل وبعد التحكيم.	4
73	جدول رقم (5): يُبين مقياس تحديد مستوى ودرجة الموافقة.	5
73	جدول رقم (6): يُبين متغير الوظيفة الحالية.	6
74	جدول رقم (7): يُبين المستوى التعليمي.	7
74	جدول رقم (8): متغير عدد سنوات الخبرة.	8
75	جدول رقم (9): يُبين متغير التخصص الأكاديمي.	9
75	جدول رقم (10): يُبين متغير الاهتمام بالأنظمة الإلكترونية.	10
76	جدول رقم (11): يُبين متغير مصادر الحصول على معلومات الأنظمة الإلكترونية.	11
77	جدول رقم (12): يوضح صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات.	12
78	جدول رقم (13): يوضح صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل.	13
79	جدول رقم (14): يوضح صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات.	14
81	جدول رقم (15): يوضح صدق الاتساق البنائي للاستبانة.	15
82	جدول رقم (16): يوضح معاملات ثبات مجالات الدراسة حسب طريقة ألفا كرو نباخ.	16

82	جدول رقم (17) : يُبين قيمة كل بديل بالدرجات	17
83	جدول (18) : يُبين تقسيم الفئات لتحديد مستوى الفاعلية	18
84	جدول رقم (19): يُبين الطريقة التي استخدمت لإيجاد الوسط النظري المعياري.	19
87	جدول رقم (20): يُبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T) لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات في شركات الاتصالات اليمنية.	20
90	جدول رقم (21): يُبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T) لاستجابات أفراد عينة الدراسة. لمحور فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل في شركات الاتصالات اليمنية.	21
93	جدول رقم (22): يُبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T) لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات في شركة الاتصالات اليمنية.	22
96	جدول رقم (23): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T) لاستجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاور الدراسة.	23
98	جدول رقم (24): يُبين نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير الوظيفة الحالية.	24
99	جدول رقم (25): يُبين نتائج (T-test) دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.	25
100	جدول رقم (26): يُبين نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير عدد سنوات الخدمة.	26
101	جدول رقم (27): يُبين نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير التخصص الأكاديمي	27

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
7	شكل رقم (1): يبين متغيرات الدراسة.	1
35	شكل رقم (2): يوضح مكونات نظم المعلومات المحاسبية.	2
37	شكل رقم (3) يوضح وظائف نظم المعلومات المحاسبية.	3
42	شكل رقم (4): يوضح المقارنة بين النظام اليدوي والنظام الإلكتروني لمعالجة البيانات المحاسبية.	4

قائمة الملحقات

الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
119	ملحق رقم (1): قائمة بأسماء محكمي الاستبيان	1
120	ملحق رقم (2): الاستبيان بعد التحكيم	2
126	ملحق رقم (3): إرساليات الجامعة لتسهيل مهمة الباحث	3

ملخص دراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية على (المدخلات، التشغيل، المخرجات) في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية للبيانات؛ من أجل الوصول إلى المعلومات المناسبة والملائمة في الوقت المناسب، وتحقيق أهداف الدراسة، حيث استند الباحث في جمع المعلومات على الأدبيات السابقة، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة؛ حيث تم الحصول من خلال هذه الأدبيات والدراسات السابقة على البيانات الثانوية، والتي كونت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العلمي فقد تم اللجوء إلى استبانة صُممت لهذا الغرض، وتم توزيع (75) استبانة المسترد منها (62) استبانة، وركزت الدراسة على شركات الاتصالات اليمنية، دراسة حالة شركة يمن موبايل للهاتف النقال، وقد تم توزيع الاستبانة على جميع الإدارات المالية في الشركة: (الرقابة الداخلية، المدققين الداخليين، المحاسبين، والمدراء الماليين)، وقسم الحاسب الآلي في مقر الشركة الرئيسي الموجود في العاصمة صنعاء، حيث قام الباحث بإجراء التحليلات اللازمة واختبار الفرضيات؛ وصولاً إلى النتائج والتوصيات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية في ظل النظم الإلكترونية في شركة يمن موبايل بحسب إجابات المستجيبين، ومع وجود بيئة إلكترونية تقي بتوفير معلومات تزيد من ثقة المستخدمين في ظل الرقابة المحاسبية اللازمة، وأثر استخدام الحاسبات الإلكترونية إلى ظهور مشكلات للرقابة الداخلية لم تكن موجودة في النظام اليدوي، وهذا بحد ذاته جعل الشركات تزيد من اهتمامها بالأنظمة الإلكترونية؛ حيث قامت بتطوير العمل بهذه الأنظمة.

ومن هذه النتائج قلة الدورات المتخصصة في مجال نظام الرقابة الداخلية التي تكسب الموظفين قدرة على إجراء رقابة فاعلة لعمليات الإدخال والتشغيل والمخرجات.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام من قبل مجلس الإدارة في دعم إجراءات الرقابة الداخلية من خلال الاهتمام بهذا القسم وتوفير متطلباته، وتعزيز البرامج المحاسبية المستخدمة في تشفير المعلومات والبيانات في كل العمليات التي تمر بها؛ من أجل تعزيز الأمانة في عمليات الإدخال والتشغيل والمخرجات، كما أوصت الدراسة بضرورة تأهيل وتدريب الموظفين في مجال النظم المحاسبية الإلكترونية وتعريفهم بالإجراءات الرقابية المتبعة في نظام الرقابة الداخلية، وفي الأخير التزام الإدارات المختصة في إظهار التقارير مع عمل إجراء رقابي يمنع الدخول إلى النظام بالشكل العشوائي.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

- مقدمة الدراسة.
- مشكلة الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- فرضيات الدراسة.
- متغيرات الدراسة.
- حدود الدراسة.
- منهجية الدراسة.
- المصطلحات الإجرائية.
- هيكل الدراسة.

المبحث الأول الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة:

أدى التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر، وتزايد انتشارها من خلال ارتباطها بجميع العلوم المختلفة؛ القدرة على تطوير نظام المعلومات المحاسبية، وإدراك العلاقة القوية بين تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر من جهة والمحاسبة من جهة أخرى (أبو خضرة، وعشيش، 2008، 13).

وكما تلعب نظم المعلومات المحاسبية دوراً مهماً في نجاح العديد من الشركات؛ وترجع أهمية هذا الدور نتيجة للمنافسة الدولية، وحوسبة العمليات الإدارية والإنتاجية، وكبر حجم الشركات الاقتصادية، ومن البديهي القول: إن هذه الشركات كانت الأكثر تأثراً؛ نتيجة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات؛ حيث أثبتت قدرة فائقة على خفض تكاليف الإنتاج والخدمات من خلال حوسبة جميع مراحل العملية الإنتاجية والإدارية، وهذا بدوره ساعد في تقليص اليد العاملة والمواد الخام والطاقة، إضافة إلى أن تكنولوجيا المعلومات شكلت حلقة الوصل بين متطلبات السوق، وأنشطة التصميم والإنتاج والتوزيع في منظومة متكاملة (قاسم، 2012، 11).

وفي هذا السياق شهدت بداية الألفية الثالثة اهتماماً متزايداً بالرقابة الداخلية من قبل الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة أيضاً، وخاصة بعد الأزمات المالية والانهيارات التي تعرضت لها الشركات؛ إذ تبع هذه الانهيارات العديد من التساؤلات حول دور الرقابة الداخلية في الحد من هذه الانهيارات؛ الأمر الذي دفع العديد من الشركات إلى عمل إدارات مستقلة للرقابة الداخلية مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية المؤهلة، التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفاعلية المطلوبتين، ولقد ساهم كبر المشروعات وظهور العديد من الشركات متعددة الجنسيات والشركات الدولية التي تتميز بتعدد ملاكها وتعقد عملياتها في وضع أنظمة لرقابة تشمل حسن سير العمل والالتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا، إذ تكفل النظام بتنفيذ الإجراءات التي تتخذها الشركات في مواجهة المخاطر، والحد منها من خلال وضع نظام رقابي يمتاز بالكفاءة والفاعلية، ويتم تطبيقه من قبل كافة المستويات الإدارية؛ حيث تعمل هذه الأنظمة الرقابية على تشكيل درع واقٍ؛ لحماية الشركة من المخاطر المحدقة بها، ويقلل من احتمالية التعرض لها إلى الحد الأدنى.

وتقوم حالياً الكثير من الشركات في دول العالم باستخدام النموذج الأمريكي الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات المنبثقة عن لجنة (COSO) Tread way Committee of sponsoring

organizations والتي تأسست في عام 1985م، واعتبر هذا النموذج منظومة متكاملة من معايير الرقابة الداخلية الفاعلة، وأصبح يعد مرجعية عالمية لنظام الرقابة الداخلية في الشركات (الزعبى، 2014، 14).

ومن خلال إطار (COSO) الصادر في 2013م، أصبحت الرقابة الداخلية إحدى الدعائم الأساسية؛ لتمكين المؤسسات من القيام بواجباتها على أكمل وجه باعتبارها ركناً رئيسياً من أركان الإدارة الحديثة، وأحد الأذرع الفاعلة للإدارة في المحافظة على سلامة أموال المؤسسة وحماية أصولها، والعامل المساعد في اتخاذ القرارات، والتخطيط، وتقويم الأداء، وحسن الاستثمار للموارد المتاحة، والتوجيه الأمثل لها (غنيمات، وصيام، 2011، 625).

ولظهور المشاكل التي تواجه إدارة الشركات في الحصول على البيانات المناسبة في اتخاذ القرارات؛ ظهرت الحاجة إلى فهم ودراسة نظام المعلومات المحاسبية، وسبب ظهور هذه المشاكل يرجع لسوء تدفق المعلومات المحاسبية خلال أقسام وإدارات الشركات المختلفة، ومن هنا يبرز دور المحاسب في دراسة نظام المعلومات المحاسبية؛ للمساهمة في حل مشاكل تدفق المعلومات الضرورية المستخدمة في اتخاذ القرارات المناسبة (محمود، وعبدالعليم، 2011، 13).

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أيضاً أن ثورة الاتصالات والمعلومات هي السمة الأبرز التي تميز هذا العصر، وليست الجمهورية اليمنية ببعيد عن تأثيرات هذه الثورة رغم تفاوت تأثيراتها من بلد لآخر؛ لذا فقد شهدت اليمن خلال السنوات الأخيرة تأسيس شركات تعمل في مجال الاتصالات بمختلف أنواعها الثابتة والمتنقلة والدولية، حيث يُظهر لنا قطاع الخدمات عموماً والاتصالات خصوصاً مجموعة من السمات أهمها سرعة تقادم التقنيات المطبقة في هذا القطاع، حيث تعتبر هذه السمة تحدياً أمام شركات الاتصالات يستدعي إيجاد نظام رقابة داخلي جيد وملئم لطبيعة نشاطات هذه الشركات، ومن هنا يرى الباحث ضرورة دراسة مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية الذي يعمل من أجل رفع كفاءة عمل شركات الاتصالات في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؛ للوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها: تلبية احتياجات المنافسة، وكسب ثقة المساهمين والمستخدمين لخدمات شركات الاتصالات على وجه الخصوص.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في شركات الاتصالات (شركة يمن موبايل)؛ وبسبب انتشار نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بشكل كبير واستخدامها في هذه الشركات، أثار هذا الأمر اهتمام الشركات

بمجال الرقابة؛ وذلك لمواكبة التطورات في ظل الأنظمة الإلكترونية؛ لضمان فاعلية هذه الأنظمة في الشركات وقدرتها على تلبية احتياجات الإدارة؛ نظراً لوجود ضعف في الإجراءات الرقابية المستخدمة في شركات الاتصالات المختلفة العاملة في اليمن، بما فيها شركة يمن موبايل.

ويبرز الدور الإيجابي لنظام الرقابة الداخلية من خلال الحد من الآثار السلبية لاستخدام الأنظمة الإلكترونية، فهي تهدف إلى ضمان فاعلية وكفاءة العمل وما يترب عليهما من إضفاء الثقة والمصدقية على البيانات المستخرجة من خلال النظم الإلكترونية، وفي هذا المجال فقد أشارت بعض الدراسات إلى أهمية نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات المختلفة، لكنها لم تشر إلى فاعلية نظام الرقابة الداخلية بشكل يُبين تأثير إجراءات رقابة التطبيقات عليها، حيث تُرست هذه الفاعلية من جميع نواحي نظام الرقابة الداخلية، إلا أن هذه الدراسة أفردت تحليلاً شاملاً على هذه الفاعلية المتعلقة بعملية إجراءات رقابة التطبيقات على المدخلات والتشغيل والمخرجات للبيانات المدخلة إلكترونياً في شركات الاتصالات في اليمن (شركة يمن موبايل)، وعلى ذكر ما سبق يبرز أمامنا التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في شركات الاتصالات (شركة يمن موبايل)؟ ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية للبيانات؟
2. ما مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية للبيانات؟
3. ما مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية للبيانات؟

أهداف الدراسة:

ويتمثل الهدف الرئيس للبحث في تحديد مدى فاعلية الرقابة الداخلية في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في شركات الاتصالات (شركة يمن موبايل)، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

1. تحديد مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية للبيانات.

2. تحديد مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية للبيانات.

3. تحديد مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية للبيانات.

أهمية الدراسة:

جاءت أهمية الدراسة العلمية مترامنة مع توصيات دراسات سابقة حول إجراء بحوث ودراسات في البيئة اليمنية، وخاصة في مجال استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ودورها في رفع فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل)، وكذلك لتحديد مدى فاعلية الرقابة الداخلية عند استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في هذه الشركات، كما إن الدراسة تساعد المعنيين بتطوير نظام الرقابة الداخلية في الشركات للتخطيط المستقبلي من أجل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؛ لحل بعض المشكلات التي تواجه عمل الشركات في اليمن، وكذلك تحقيق ميزة تنافسية، وتخفيض التكاليف، وتوفير الجهد والمرونة العاليتين في تحديث وتطوير الأداء داخل الشركات، كما تضع هذه الدراسة الأساس لمزيد من الدراسات المستقبلية حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات اليمنية، بما فيها شركة يمن موبايل للهاتف النقال، وتعد هذه الدراسة محاولة علمية تُجرى لأول مرة في شركة يمن موبايل بحسب علم الباحث وإطلاعها-، وتعتبر هذه الدراسة إضافة علمية متواضعة للمكتبات اليمنية والعربية والأجنبية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: هنالك فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية المطبق في شركات الاتصالات (شركة يمن موبايل) في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية للبيانات، ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: هنالك فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية من خلال المدخلات في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل).

الفرضية الفرعية الثانية: هنالك فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية من خلال التشغيل في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل).

الفرضية الفرعية الثالثة: هنالك فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية من خلال المخرجات في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل).

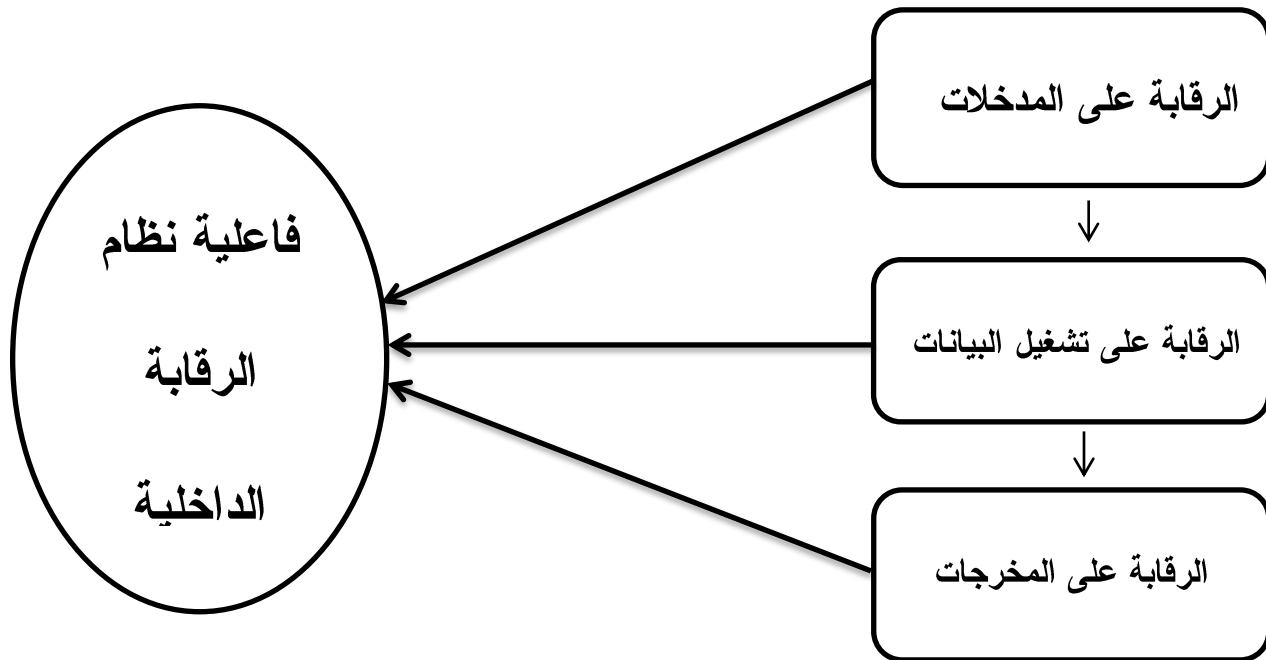
الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لآراء أفراد العينة حول مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

المتغير المستقل: إجراءات رقابة التطبيقات في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية للبيانات المتمثلة في (إجراءات رقابة التطبيقات على المدخلات والتشغيل والمخرجات). والشكل التالي يوضح ارتباط المتغير التابع بالمتغير المستقل، وكيف تعمل هذه الإجراءات على قياس الفاعلية؟ هل هي كبيرة أم لا؟ وعلى النحو الآتي:

المتغير التابع	المتغير المستقل
فاعلية نظام الرقابة الداخلية	إجراءات رقابة التطبيقات المستخدمة (في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية)



شكل رقم (1) يبين متغيرات الدراسة

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على تناول إجراءات رقابة التطبيقات المتعلقة بـ (المدخلات، التشغيل، المخرجات) في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في شركات الاتصالات اليمنية (دراسة حالة على شركة يمن موبايل للهاتف النقال).

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في موضوع الدراسة من خلال الآتي:

أولاً: المصادر الثانوية كالكتب والدوريات والأبحاث والرسائل العلمية غير المنشورة.

ثانياً: المصادر الأولية، تم الاستفادة من الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات الأولية.

كما تم استخدام الاستبانة للحصول على البيانات الأولية من جهة أخرى، ومن ثم استخدام الأساليب الإحصائية؛ لتحليل البيانات الأولية.

المصطلحات الإجرائية:

الفاعلية: هي عبارة عن عمل الأشياء الصحيحة في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة للوصول إلى تحقيق الأهداف.

النظم الإلكترونية: هي عبارة عن نظم تقوم الشركات من خلالها بعملية إدخال وتشغيل ومعالجة البيانات بشكل آلي من خلال الحاسبات الآلية.

النظام الرقابي: هو عبارة عن نظام يُشرف عليه مجلس الإدارة للوصول إلى تحقيق أهداف الشركات من إعداد التقارير والفاعلية والالتزام بالقوانين واللوائح.

لجنة رعاية المؤسسات: (Coso)، Committee of sponsoring organizations ، وهي اللجنة المنبثقة عن Tread way، والتي تأسست في عام 1985م، والتي تعمل على إطار الرقابة الداخلية المتكامل التابع للجنة Tread way.

نظم المعلومات المحاسبية (AIS): وهذا الرمز اختصار لكلمة Accounting Information System والذي يتكون من مجموعة من الموارد البشرية والمادية المسؤول عن تحضير المعلومات من خلال معالجتها، من أجل التخطيط والرقابة على عمل الشركات، وإيصال المعلومات المهمة للأطراف الخارجية.

هيكـل الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة تم تقسيمها إلى أربعة فصول: الفصل الأول: تتناول الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، والفصل الثاني: تتناول نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، والفصل الثالث: تتناول نظام الرقابة الداخلية، والفصل الرابع: تتناول الدراسة الميدانية (دراسة حالة في شركة يمن موبايل للهاتف النقال)، ثم الخلاصة والنتائج والتوصيات.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية.

ثالثاً: تعقيب عن الدراسات السابقة.

المبحث الثاني الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة أنيس وعمر (2016):

مخاطر استخدام نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على فاعلية المراجعة في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على نظام المعلومات المحاسبية في البيئة الإلكترونية وإبراز مخاطر استخدام هذه النظم على فاعلية المراجعة في الجزائر وقياس أثرها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها: تأكيد وجود أثر لمخاطر استخدام نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية على فاعلية المراجعة في الجزائر، ويتوزع هذا الأثر بين مخاطر البيئة المحيطة، ومخاطر معالجة البيانات (مدخلات، تشغيل، مخرجات) بمستويات مختلفة.

2. دراسة محمد وآخرون (2015):

استعمال أسلوب التشغيل الإلكتروني في تدعيم نظام الرقابة الداخلية (دراسة ميدانية لعينة من فروع المصارف الأهلية في محافظة الديوانية(العراق).

هدفت الدراسة إلى تصميم نظام رقابة داخلي لاستعمال تقنية الحاسوب في المصارف الأهلية العراقية (عينة الدراسة) وبيان مدى استعمال المصارف الأهلية العراقية تقنية أنظمة الرقابة الداخلية.

حيث توصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها عدم اعتماد المصارف (عينة الدراسة) بالكامل ضوابط الرقابة التنظيمية، وضوابط الرقابة على إعداد وتطوير وتوثيق النظام باستثناء مصرف دار السلام، كما أظهرت الدراسة اعتماد المصارف (عينة الدراسة) على نظام رقابة يحقق أهداف الرقابة.

3. دراسة بوحايك (2014):

دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة البترولية- دراسة حالة المؤسسة البترولية للتكرير - Sorachin - بادرار(الجزائر).

هدفت الدراسة إلى معرفة دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة البترولية (المؤسسة البترولية للتكرير - Sorachin - بادرار)، ويتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المسؤولين في المجال المحاسبي والرقابي في المؤسسة.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أن فعالية الرقابة الداخلية لمؤسسة-Sorachin تقاس بمدى قدرتها على اتباع نظام محاسبي سليم، يترجم من خلال تسجيل وتقييد العمليات المحاسبية، ومدى الالتزام بالقواعد المحاسبية، وأن المؤسسة تستخدم المعالجة الآلية للبيانات؛ من أجل الاستفادة من مزاياها والتقليل من التكاليف، والتكيف مع التطورات الجديدة في تكنولوجيا المعلومات، كما يجب مراعاة دور المورد البشري كاستثمار في المؤسسة بالاعتماد على كفاءته وتنميته؛ لجلب عوائد هذا الاستثمار.

4. دراسة الجابري (2014):

دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن.

هدفت الدراسة إلى تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن، واعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي من خلال تصميم استبانة، ثم توزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في المدققين الداخليين، والإدارات العامة للمراكز الرئيسية لشركات التأمين في مدينة صنعاء.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير كبير لدور المدققين الداخليين في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين، من خلال خبرة وكفاءة المدقق الداخلي التي كان لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية، والتمزام المدقق الداخلي رفع تقارير دورية لمجلس الإدارة تبين أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية.

5. دراسة المطيري (2013):

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات النفط الكويتية

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات النفط الكويتية، وذلك من وجهة نظر المدراء الماليين والمحاسبين في هذه الشركات، وقد تم التعامل مع نوعين من البيانات الثانوية والأولية، حيث تمثلت عينة الدراسة بالمدراء الماليين والمحاسبين الذين يعملون في الشركات المشمولة بالدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: وجود أثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات (أجهزة الحاسب، العناصر البرمجية، قواعد البيانات، فرق الدعم، شبكات الاتصالات) مع فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات النفط الكويتية من وجهة نظر المدراء الماليين والمحاسبين من ناحية السرعة والدقة في إيصال المعلومات والبيانات وسهولة وصول هذه المعلومات إلى المستخدمين الخارجيين.

6. دراسة أحمد (2013):

أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضا العملاء في البنوك التجارية الاردنية

هدفت الدراسة إلى قياس أثر جودة نظام المعلومات المحاسبي على رضا العملاء في البنوك التجارية الأردنية، وتكون مجتمع الدراسة من عملاء البنوك التجارية العاملة في الأردن، وعينة الدراسة تمثلت بالشركات التجارية العاملة في عمان، وتم توزيع الاستبانة على الإدارات المالية للشركات المتمثلة في العينة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: وجود أثر مباشر لجودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضا العملاء، واتضح أيضاً أن خاصية الملاءمة كان لها الأثر الأكبر على رضا العملاء.

7. دراسة عواد (2012):

مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الدراسة على الأدبيات والدراسات السابقة التي من خلالها تم الحصول على الإطار النظري للدراسة، والإطار العملي تم فيه توزيع استبانة على كافة العاملين في دائرة الرقابة الداخلية والمدققين الداخليين والمحاسبين والمدراء الماليين ومدراء الفروع في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، والتي بلغ عددها ثلاثة مصارف.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: قدرة نظام الرقابة الداخلية على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، ويعمل كل موظف تحت رقابة مسؤول مشرف عليه، ويقيم أدائه، ويلتزم العاملون بالقوانين والأنظمة التي تحت على التمسك بالقيم الأخلاقية، وقدرة الرقابة الداخلية على

دراسة المخاطر التي تهدد أمن المعلومات في النظام، ويعمل النظام المحاسبي إلى تصنيف المعلومات المخزنة والصالحة لعملية اتخاذ القرار.

8. دراسة العرود (2012):

أثر نظام المعلومات المحاسبية على الرقابة المالية: دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة بالأردن

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نظام المعلومات المحاسبية على الرقابة المالية على ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم عمل استبيان لجمع البيانات الأولية، تم توزيعها على الإدارات المختصة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: وجود تأثير جوهري لمحددات نظام المعلومات المحاسبية في الرقابة المالية لديوان المحاسبة الأردنية، وأن نظام المعلومات المحاسبية يسهم في توزيع الأعمال وتحديد المهام بين الأفراد والمجموعات؛ لتحقيق أهداف ديوان المحاسبة.

9. دراسة النسور (2012):

دور تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وقد تناولت هذه الدراسة ماهية البنوك مع التركيز على البنوك التجارية بشكل خاص، وبيان أعمالها، ومصادر واستخدامات الأموال فيها، ثم الدراسة بشكل مفصل في الرقابة الداخلية، وبالتحديد تلك المعمول بها في البنوك التجارية، وفي ختام الدراسة تم تحليل الاستبانات، والتي تم توزيعها على المدراء والعاملين في أقسام الرقابة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات؛ لبيان غرض الدراسة والوصول إلى النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: وجود أثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في تحسين بيئة نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وتحسين الجودة لنظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وترشيد التكاليف لنظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وترشيد اتخاذ القرارات لنظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.

10. دراسة الربيدي (2012):

تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشآت المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات - دراسة ميدانية في مكاتب المراجعة اليمينية.

هدفت الدراسة إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشآت المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات، واعتمدت الدراسة الميدانية على استبانة تم توزيعها على مكاتب المراجعة اليمينية الكبيرة المختارة، شملت العينة مدراء المراجعة الرئيسيين، ومدراء المراجعة، ومساعد مدراء المراجعة، والمراجعين الأساسيين، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي؛ لتحليل الاستبانات والوصول إلى النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: وجود مشاكل في تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات بنسبة 66%، وأن مقومات نظام الرقابة الداخلية في المنشآت التي تقوم مكاتب المراجعة اليمينية بمراجعتها منخفضة بنسبة 44%، وأن المتطلبات التي تحتاجها مكاتب المراجعة لتقييم الرقابة الداخلية غير متوفرة بنسبة 76%، كما توصلت الدراسة إلى وجود مشاكل أخرى منها: عدم وجود إدراك لأهمية الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات، وعدم الفصل في الواجبات، وعدم وجود سجلات المراقبة؛ لتسجيل المعاملات اليومية.

11. دراسة قشطة (2012):

علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية - قطاع غزة

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية - قطاع غزة، وقد تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال قائمة استقصاء، واستخدمت الدراسة طريقة العينة الطبقيّة العشوائية، وشملت الدراسة ستة مصارف وطنية، وتم توزيع الاستبانة على عينة من العاملين بمسميات وظيفية مختلفة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها وجود علاقة طردية بين تكنولوجيا المعلومات وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية في قطاع غزة.

12. دراسة الرشيد (2012):

مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية في الكويت

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية من وجهة نظر المدراء الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية، وكذلك مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق الكويت قادرة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة؛ وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وكذلك من وجهة نظر المدراء الماليين في الشركات المساهمة العامة.

13. دراسة العبيدي (2012):

مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الأردن

هدفت الدراسة إلى معرفة مخاطر استخدام نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الشركات المساهمة العاملة والمدرجة في بورصة عمان، وتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات وهم: (المدراء الماليون - المدققون الداخليون - المدققون الخارجيون).

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمخاطر البيئية الخاصة بنظام المعلومات المحاسبية المحوسبة على فاعلية عملية التدقيق في الشركات المساهمة العاملة والمدرجة في بورصة عمان، كما كشفت الدراسة عن وجود أثر لمخاطر إدخال نظام المعلومات وتشغيل البيانات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة على فاعلية عملية التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

14. دراسة الشائبي (2011):

تكيف نظم الرقابة الداخلية مع استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثره على موثوقية القوائم المالية في الأردن

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الرقابة الداخلية، وضرورة تكيفها مع تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات، وأثر ذلك على موثوقية القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية.

وكان مجتمع الدراسة مكون من أربعة مصارف تجارية، وهي الموجودة في ليبيا، وتم توزيع الاستبانة في الفئات المستهدفة: (المدرء المالىون - والمدققون الداخليون - وموظفو الأقسام العاملون في تلك البنوك).

وأظهرت النتائج مستوى مرتفع لتكيف نظام الرقابة الداخلية مع تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات في المصارف الليبية؛ لمواجهة التحديات الناتجة عن هذا التطور في الاستخدام، ومستوى متوسط في تكيف نظام الرقابة الداخلية مع تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى الحصول على قوائم مالية ذات موثوقية عالية، ومستوى متوسط في تكيف نظام الرقابة الداخلية، مع تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات بأنه لا توجد معوقات في المصارف التجارية الليبية.

15. دراسة أبو كميل (2011):

تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة إلكترونياً- دراسة تطبيقية

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطور أدوات الرقابة الداخلية؛ بهدف حماية البيانات المعدة إلكترونياً في المصارف العاملة في قطاع غزة، والتعرف على أهم المشكلات والمخاطر التي أوجدتها هذه النظم، وأهم أنواع تلك النظم المطبقة في المصارف الفلسطينية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة، حيث تم توزيع الاستبانة على المصارف العاملة في قطاع غزة وعددها (12) مصرفاً، والممثل بمجتمع الدراسة المكون من: مدرء المصارف، ورؤساء الأقسام، ومراجعي نظام المعلومات الإلكترونية، والمراجعين الداخليين، والمراقبين في تلك المصارف، ومهندسي وموظفي دوائر تكنولوجيا المعلومات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: قلة عدد المراقبين الداخليين العاملين في المصارف؛ لأن معظم المصارف في قطاع غزة فروع، وليست مراكز رئيسية، وإشراك أكثر من موظف في كلمة السر، والسماح للعاملين بنقل برامج الملفات خارج النظام بعد الدوام الرسمي؛ لأداء مهمات معينة، وتطبيق إجراءات رقابية صارمة من قبل المصارف في عملية إدخال وتشغيل ومعالجة البيانات وإخراجها، وأن معظم النظم المستخدمة مستوردة من الخارج.

16. دراسة الجويفل (2011):

دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة بكافة المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وعددها اثنين، وشملت عينة الدراسة على المدراء في الإدارة العليا بالإضافة إلى المحاسبين والمدققين الداخليين.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: وجود دور لنظام المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في هذه المصارف، كما توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في دور نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة، وقد تبين أن متغير ملاءمة المعلومات المحاسبية أكثر المتغيرات تأثيراً على متغير الرقابة الداخلية الفاعلة، كما تبين عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في دور نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية؛ تعزى إلى حجم المصارف (مقاساً براس المال)، وتاريخ تأسيس المصرف.

17. دراسة إدمون جل (2010):

مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أن نظام المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة؛ من حيث تلبية متطلبات عملية التخطيط والرقابة، وعملية اتخاذ القرارات.

18. دراسة الداية (2009):

أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع غزة

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية لشركات قطاع الخدمات في قطاع غزة، وكذلك قياس وتقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام ذلك النظام، ومعرفة المعوقات والمشاكل من استخدام هذه النظام، حيث تم استخدام الاستبانة؛ لجمع البيانات الأولية من خلال توزيعها على كافة المحاسبين العاملين في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن حجم الشركة من حيث عدد العاملين وحجم الإيرادات ورأس المال له الأثر الأكبر على استخدام الشركات لنظام المعلومات المحاسبية، وأن هذا النظام يحقق الخصائص النوعية للبيانات المالية، وزيادة جودة البيانات من حيث دقة البيانات وملائمتها، وإمكانية الاعتماد عليها، والحصول عليها في الوقت المناسب.

19. دراسة فضيلة (2007):

تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك - دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في الجزائر

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، ووجوب تحديد معايير الفعالية لهذا النظام في الأهداف التي يجب تحقيقها، ووصف المركز المالي المصرح به في التقارير المالية، ومدى التطابق مع القانون والأنظمة السارية المفعول، ومدى احترامها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: أن نظم الرقابة الداخلية ضرورية حتمية في جميع المؤسسات المالية، والتصميم السليم في نظام الرقابة الداخلية؛ يساعد في تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا النظام، كما يساعد التطبيق الفعال لنظام الرقابة الداخلية على تقييم أداء تلك المؤسسة.

20. دراسة مصلح (2007):

أثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة، شملت العينة جميع العاملين في أقسام الحاسوب والرقابة في البنوك؛ حيث قسمت إجراءات الرقابة إلى رقابة عامة ورقابة على التطبيقات، وأما الرقابة العامة فقسمت إلى: (رقابة تنظيمية، رقابة إعداد وتطوير النظام، رقابة منع الوصول إلى الحاسوب والبيانات والملفات، رقابة على أمن البيانات والملفات)، وشملت الرقابة على التطبيقات: (رقابة المدخلات، رقابة التشغيل، رقابة المخرجات).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: أن المصارف تقوم بتطبيق إجراءات الرقابة العامة، إلا أن هنالك ضعف في تطبيق بعض هذه الإجراءات، كما أن هنالك تطبيق بدرجة عالية لإجراءات الرقابة على التطبيقات.

21. دراسة الشريف (2007):

مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة

هدفت الدراسة إلى معرفة المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة، ومعرفة أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر، والإجراءات التي تحول دون وقوع تلك المخاطر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الوصول إلى النتائج، حيث تم توزيع الاستبانة على المصارف العاملة في قطاع غزة وفروعها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من أهمها: قلة عدد موظفي تكنولوجيا المعلومات في المصارف العاملة في قطاع غزة، والإدارة الجيدة تستطيع أن تقلل من حدوث المخاطر التي تواجه هذه النظام، وتطبيق إجراءات أمن المعلومات يقلل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة Ali & Others (2016):

Accounting Information System (AIS) And Organizational Performance: Moderating Effect Of Organizational Culture.

نظام المعلومات المحاسبية والأداء التنظيمي: تأثير جودة الثقافة التنظيمية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير نظام المعلومات المحاسبية على الأداء التنظيمي، والتأثير المعتدل للثقافة التنظيمية في العلاقة بين عوامل نجاح (AIS) والأداء التنظيمي.

حيث وضح الباحث أن هنالك أربعة أنواع من عوامل النجاح (AIS) وهي: جودة الخدمة، وجودة المعلومات، وجودة البيانات، وجودة النظام؛ استخدمها في هذه الدراسة كمحددات للأداء، وتم جمع البيانات باستخدام استبيان منظم من 273 مستجيباً في القطاع المصرفي الأردني.

وكشفت النتائج أن جودة الخدمة وجودة المعلومات وجودة النظام هي عوامل نجاح (AIS) هامة؛ لزيادة الأداء التنظيمي، وأظهرت هذه الدراسة أيضاً أن الثقافة التنظيمية تساعد على زيادة الأداء من خلال التفاعل مع جودة المعلومات وجودة البيانات وجودة النظام، ويمكن الاستدلال من هذه الدراسة على أن المنظمات المشاركة في القطاعات المصرفية يمكن أن تزيد من

أدائها من خلال اعتماد وتنفيذ عوامل النجاح (AIS) جنباً إلى جنب مع ممارسة مواثية للثقافة التنظيمية.

2. دراسة Hli & Teru (2015):

Efficiency of Accounting Information System and Performance Measures – Literature Review.

كفاءة نظام المعلومات المحاسبية مقاييس الأداء - مراجعة الأدب في ماليزيا.

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة كفاءة نظام المعلومات المحاسبية على مقاييس الأداء، ويبدو أيضاً أن الهدف الرئيسي للعديد من الشركات اعتماد هذا النظام؛ لتحسين كفاءة أعمالهم وزيادة القدرة التنافسية، وقد تم استخدام نظام المعلومات المحاسبية على نطاق واسع من قبل العديد من الشركات لأتمتة ودمج عملياتها التجارية، حيث يمكن الحفاظ على الخصائص النوعية لأي نظام معلومات المحاسبة إذا كان هناك نظام مراقبة داخلي سليم، ويتم تشغيل نظام الرقابة الداخلية؛ لضمان تحقيق الأهداف التشغيلية والأداء، وقد اعتمد الباحث على استخدام البيانات الثانوية.

حيث أظهرت النتائج أن نظام المعلومات المحاسبية له أهمية كبيرة لكل من الأعمال والتنظيم الذي يساعد في تسهيل اتخاذ القرارات الإدارية، والرقابة الداخلية، وجودة التقرير المالي، ويسهل معاملة الشركة، كما أنها تلعب دوراً هاماً في النظام الاقتصادي.

3. دراسة Kaino & Others (2015):

Users' Perceptions on the Effectiveness of Enterprise Resource Planning System in Enhancing the Performance of Accounting Information Systems of Public Universities in Kenya.

تصورات المستخدمين بشأن فعالية نظام تخطيط موارد المؤسسات في تعزيز أداء نظم المعلومات المحاسبية في الجامعات الحكومية في كينيا.

هدفت الدراسة من خلال تصميم بحث استقصائي، وتحليل انحداري لوجستي متعدد الترتيب؛ لتحديد انطباق المستخدمين عن فعالية نظام تخطيط موارد المؤسسة (تخطيط موارد المنشأة) في تعزيز أداء نظم المعلومات المحاسبية من خلال الموثوقية والدقة وحسن التوقيت للمعلومات التي تم إنشاؤها، وشملت عينة الدراسة 56 موظفاً من سبع جامعات حكومية مختارة نفذت نظم تخطيط موارد المؤسسة لمدة ثلاث سنوات على الأقل، باستخدام مسح التعداد؛ لجمع البيانات من رؤساء

ثمانية أقسام استهدفتها الدراسة، واستخدام استبيان هيكلي منظم؛ لجمع البيانات من المستجيبين المستهدفين.

وكشفت نتائج الدراسة أن تنفيذ نظام التخطيط قد أحدث آثارًا إيجابية وكبيرة على أداء النظام (AIS)، من خلال تعزيز دقة وتوقيت المعلومات التي تم توليدها عند مستوى الأهمية البالغة 5 في المائة، وفي حين تبين أن نظام تخطيط موارد المؤسسة له أثر إيجابي على موثوقية المعلومات المتولدة، ولم يثبت أن الأثر ذو دلالة إحصائية.

4. دراسة Neogy (2014):

Evaluation of Efficiency of Accounting Information Systems :A Study on Mobile Telecommunication Companies in Bangladesh.

تقييم فعالية أنظمة المعلومات المحاسبية: (دراسة على شركات الموبايل للاتصالات في بنجلادش).

هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية أنظمة المعلومات المحاسبية، حيث أجريت الدراسة على شركتين من شركات الموبايل للاتصالات في بنجلادش، وهي: (Teletalk , Grameenpho Ltd Bangladesh Limited)، والتي تعتبر أن أنظمة المعلومات المحاسبية توفر مصادر معلوماتية دقيقة، وكان مجتمع الدراسة مكون من ثلاث فئات: (محاسب Chartered، ومحاسبين للكلفة والإدارة، ومدرسين محاسبة، ومستشارين أمن معلومات).

وأظهرت الدراسة عدد من النتائج كان من أهمها: أن استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية تحقق الكفاءة والفاعلية، وخاصة عند إصدار القوائم المالية التي تصور موقع المنظمة المالي، وتبين المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي، ولا يقتصر عمل هذه الأنظمة على عملية إدخال وإصدار التقارير والعمليات المالية، بل يساعد أيضًا في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، وتعتبر هذه الأنظمة ضرورة؛ بسبب ضمان الدقة والكفاءة، وتعطي معلومات صحيحة ومترابطة في كل المستويات؛ من أجل التخطيط وأنشطة التحكم في أعمال الشركات، وكون أنظمة المعلومات المحاسبية تغطي منطقة واسعة في العالم، وتقدم معلومات قيمة للمستخدمين داخليًا وخارجيًا في أعمال الشركات جعل المستخدمين لأنظمة المعلومات المحاسبية مقتنعين بالنتائج التي تصدرها هذه الأنظمة.

5. دراسة Darmansyah & Others (2014):

The Effect Of Application Computerized Accounting Information System (Cais) On The Quality Of Accounting Information And Managerial Performance Of Sugar Industries Of Indonesia.

تأثير تطبيق نظام المعلومات المحاسبية الآلي (Cais) على نوعية المعلومات المحاسبية والأداء الإداري لصناعات السكر في اندونيسيا.

تهدف الدراسة إلى تحديد خصائص صناعات السكر الإندونيسية، وتأثير تنفيذ نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة (Cais) على نوعية المعلومات المحاسبية والأداء الإداري لصناعات السكر في إندونيسيا، واستخدم الباحث استبانة وزعت على الموظفين في مصانع السكر.

وأظهرت الدراسة نتائج كان أهمها أن تطبيق (Cais) من قبل صناعات السكر لا تزال بسيطة، مما يدل على حالة ليست سيئة للغاية أو ليست جيدة جدًا، وأن جودة المعلومات المحاسبية لصناعات السكر هي فئة جيدة، وأدائها الإداري هو أيضًا جيد، وأن تطبيق (Cais) يؤثر بشكل كبير على جودة المعلومات المحاسبية، ونوعية المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل كبير على الأداء الإداري لصناعات السكر.

6. دراسة AL Shbiel (2013):

The risks of communication between department of internal control & computer and its impact on the efficiency of the accounting information systems in the commercial banks.

مخاطر التواصل بين إدارة الرقابة الداخلية وإدارة نظم المعلومات، وتأثيرها على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر التواصل بين أقسام الرقابة الداخلية والحاسب، وتأثيرها على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية، حيث تكونت عينة الدراسة من (62) موظفًا في أقسام الحاسوب والرقابة الداخلية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير كبير لمخاطر التواصل بين إدارات الرقابة الداخلية والكمبيوتر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية. وقد أوضح ذلك أثرًا

إيجابياً على كل مكون من عناصر مخاطر التواصل بين أقسام الرقابة الداخلية والحواسيب (مشاكل مركزية القرارات، مشاكل غياب التشريعات والقوانين، مشاكل البيئة الخارجية) وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية.

7. دراسة Sambasivam & Assefa (2013):

Evaluating the Design of Accounting Information System and its Implementation in Ethiopian Manufacturing Industries.

تقييم تصميم نظام المعلومات المحاسبية وتطبيقه في الصناعات التحويلية الإثيوبية.

الهدف من هذه الدراسة هو تقييم فعالية تصميم نظام المعلومات المحاسبية وتنفيذه؛ حيث تعطي هذه الدراسة نظرة ثاقبة في تحديد الأداء الأفضل والفقير للنظام (AIS)، ودليل على المعايير التي يتعين اتخاذها؛ من أجل تحسين تصميم (AIS) وتنفيذه، وقد جمعت البيانات من المصادر الأولية في حين استخدمت إحصاءات اختبار - Z واختبارات المقارنة المتعددة لتحليل البيانات.

وتشير النتائج إلى أن تصميم وتنفيذ نظم المعلومات المحاسبية لهذه الشركات يكون فعالاً في نفس الوقت الذي يمكن فيه تعزيز جودة التقارير المالية ومراقبة الأصول والحفاظ عليها، ولم تشر النتائج إلى أن تصميم نظام المعلومات المحاسبية وتنفيذه فعال؛ لأنه لا يعمل على تطوير معيار الأداء، إلا أن النظام يعمل على تسهيل عمليات النقل المالي، واتخاذ قرارات بشكل أفضل من قبل المدراء، ويحول امتلاك أنظمة رقابة داخلية فاعله.

8. دراسة Samuel (2013):

Impact Of Accounting Information Systems On Organizational Effectiveness Of Automobile Companies In Kenya.

أثر نظم المعلومات المحاسبية على الأداء التنظيمي لشركات السيارات في كينيا.

هدفت الدراسة إلى التحقق من تطبيق واستخدام النظام المحاسبي من قبل شركات صناعة السيارات، وأثرها على الفعالية التنظيمية.

حيث لا تزال معظم المنظمات تعمل على زيادة الإنفاق على نظم المعلومات، وعلاوة على ذلك تم تطوير نظم المعلومات باستخدام تكنولوجيا المعلومات؛ لمساعدة الفرد في أداء وظائفهم، ودعم نظم القرار، والاتصالات، وإدارة المعرفة، حيث يُمثل جزءاً رئيسياً من نظم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في المنظمة مكون من نظم المعلومات المحاسبية، وتعتبر تقارير الجودة هي

المقياس المهم للتوصل إلى الاستثمار الأمثل، أما الطريقة التقليدية للتسجيل (تلخيص وتقديم التقارير) أدت إلى اتخاذ قرارات ضعيفة، وقد أصبح الاستثمار في النظم المحاسبية جيداً، وموثوق بها، ومصدر قلق كبير لجميع المدراء؛ لأنه يؤدي إلى إدارة وتحليل أداء الشركة بشكل أفضل.

وتعد هذه الدراسة من الأهمية بمكان لشركات السيارات المختارة، فضلاً عن غيرها من الشركات في نفس القطاع من حيث تحديد المنافع التي تجنيها؛ نتيجة لتكامل نظام المعلومات المحاسبية في عملياتها، ويمكن شركات السيارات من قياس نموذج بين الفعالية التنظيمية، كما تعد هذه الدراسة مفيدة للباحثين الآخرين المهتمين بهذه المشكلة قيد التحقيق، كما أن الدراسة وضعت طريقاً للباحثين لإجراء المزيد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع التي يمكن القيام بها.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، بالإضافة إلى تطبيق المنهجين: الكمي والكيفي في جمع البيانات وتحليلها، وتم استخدام منهج وصفي مناسب؛ لأنه يعالج الأهداف الرئيسية، وأسئلة الدراسة المقترحة بشكل كافي، وتم الحصول على البيانات الأولية من خلال المقابلات والاستبانة الموزعة بشكل عشوائي على الموظفين في الشركات المختارة، وكان استخدام المقابلات بشكل مثالي؛ لأنه يضمن السرية للعينة، وبالتالي فإنها تعطي المعلومات من دون أي خوف أو حرج، واستبانة عممت، وتم تعبئتها من قبل المشاركين، وتضمنت البيانات الثانوية الإحصاءات، والسجلات التنظيمية، والبيانات التي تم جمعها من خلال منهجيات مختلفة.

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية هي آلية هامة للإدارة الفعالة واتخاذ القرارات ومراقبة أنشطتها، وهي نتائج تتفق مع النتائج التجريبية التي أشارت إلى وجود علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية (AIS) والأداء التنظيمي، وهي أداة فعالة لمراقبة وتنسيق أنشطة المنظمة محل صنع القرار.

9. دراسة (Daoud & Triki) (2013):

Accounting Information Systems in an ERP(Enterprise Resource Planning) Environment and Tunisian Firm Performance.

نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تخطيط موارد المؤسسات وأداء الشركات التونسية.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير نظام المعلومات المحاسبية في بيئة تخطيط موارد المؤسسات على أداء الشركات، وأجريت الدراسة من خلال فحص الآثار المباشرة للمشاركة الإدارية العليا والخبرة الخارجية على أنظمة المعلومات المحاسبية، ودراسة تأثير التفاعل بين الكفاءة المحاسبية للموظفين مع أنظمة المعلومات المحاسبية، واختبار تأثيرها على تحسين أداء الشركات.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أن مشاركة الإدارة العليا والخبرات الخارجية يكون لها تأثير على نظام المعلومات المحاسبية، وعلاوة على ذلك فإنها تدل على أن التقنيات المحاسبية المستخدمة بعد اعتماد نظام تخطيط موارد المؤسسات تؤثر على أداء الشركات، وساعد استخدام نظام المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى كفاءة المحاسبين إلى تحقيق أثر إيجابي في تطوير أداء الشركة.

10. دراسة AL Zoubi (2011):

The Effectiveness of the Accounting Information System Under the Enterprise Resources Planning (ERP).

فعالية نظام المعلومات المحاسبية في إطار تخطيط موارد المؤسسة في الأردن (ERP).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فعالية نظام المعلومات المحاسبية للشركات التي تتبنى أنظمة تخطيط موارد المؤسسة (ERP)، وعلاقتها بجودة المخرجات المحاسبية (المعلومات) والرقابة الداخلية. ولتحقيق هدف هذه الدراسة؛ اختار الباحث الشركات التي تقع في منطقة الحسب الصناعية، وخاصة الشركات التي تستخدم أنظمة تخطيط موارد المؤسسات، حيث تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة من المحاسبين والمدراء الماليين الذين يعملون في شركات من هذا النوع.

وقد استخدم الباحث اختبار t ؛ لاختبار فرضيات الدراسة، وقد اعتمد الباحث على فرضيتين: الأولى: (إن نظام تخطيط موارد المؤسسات يحسن من جودة المخرجات في نظام المعلومات المحاسبية).

والفرضية الثانية: (إن نظام تخطيط موارد المؤسسات يحسن من الرقابة الداخلية في ظل استخدام نظام المعلومات المحاسبية).

وأظهرت النتائج أن دمج نظام المعلومات المحاسبية داخل نظام تخطيط موارد المؤسسات يعمل على تحسين المخرجات المحاسبية، والرقابة الداخلية في الشركات، ويعطي هذا النظام صورة أكثر وضوحاً لمجمل الأنشطة التي تمارسها الشركات.

ثالثاً: تعقيب عن الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت بشكل عام الأنظمة الإلكترونية وارتباطها مع الرقابة الداخلية من جوانب مختلفة، واختلفت هذه الدراسة عن سابقتها؛ كونها تناولت

فاعلية الرقابة الداخلية في ظل النظم الإلكترونية من زاوية تخص عملية المدخلات والتشغيل والمخرجات في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل)، حيث تناولت بعض الدراسات المخاطر في استخدام الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، وإثرها على فاعلية الرقابة الداخلية، وأخرى تناولت الدعم لنظام الرقابة الداخلية من خلال استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات، كما تناولت دراسات أخرى الدور الذي تلعبه الأنظمة الإلكترونية في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية، وتناولت دراسات أخرى أيضاً تقييم نظام الرقابة الداخلية المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات، كما تناولت دراسات أخرى العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وأخرى درست تطوير نظام الرقابة الداخلية؛ من أجل حماية البيانات المعدة إلكترونياً، وتناولت أخرى أيضاً المخاطر بين تواصل الإدارتين: (إدارة الرقابة الداخلية مع إدارة نظم المعلومات المحاسبية)، وأثر ذلك على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية، وتطرقت دراسات أخرى إلى أثر تكنولوجيا المعلومات على الأداء التنظيمي والتخطيط لموارد المؤسسة، وأخرى درست رضا العملاء من خلال أثر مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وأخرى درست كفاءة النظم المحاسبية كمقياس لداء المنشأة، كما تطرقت دراسات إلى تقييم تصميم نظم المعلومات المحاسبية.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدة جوانب، ومن ذلك: تحديد الإطار العام والخلفية النظرية، وتحديد المنهج المستخدم في الدراسة الحالية، وبناء وتكوين الاستبانة، وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة، وتحديد الفجوة المعرفية التي تسعى أهداف الدراسة الحالية إلى تحقيقها.

وعلى الرغم من تنوع هذه الدراسات، إلا أنها لم تتناول بشكل مستقل فاعلية الرقابة الداخلية في ظل النظم الإلكترونية من حيث عملية المدخلات والتشغيل والمخرجات للبيانات، فضلاً عن ندرة الدراسات العلمية المحلية التي تناولت هذا الموضوع، كما سبقت الإشارة إليه، وهو ما يُبرر القيام بهذه الدراسة.

الفصل الثاني

نظم المعلومات الحاسوبية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ماهية نظم المعلومات الحاسوبية.

المبحث الثاني: استخدام نظم المعلومات الحاسوبية.

الفصل الثاني

نظم المعلومات المحاسبية

تمهيد:

تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً في العصر الحالي في تطوير أنظمة المعلومات، وقد جاءت لتضيف قيمة لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية بشكل خاص من خلال رفع كفاءة وفاعلية إنتاج المعلومات المحاسبية الملائمة للمستخدمين وسيتم تناول هذا الفصل من خلال الآتي:

المبحث الأول

ماهية نظم المعلومات المحاسبية

أولاً: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية.

ثانياً: أهداف نظم المعلومات المحاسبية.

ثالثاً: خصائص نظم المعلومات المحاسبية.

رابعاً: مكونات نظم المعلومات المحاسبية.

خامساً: عناصر نظم المعلومات المحاسبية.

سادساً: أنواع نظم المعلومات المحاسبية.

سابعاً: وظائف نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول

ماهية نظم المعلومات المحاسبية

سيتناول هذا المبحث مفهوم نظم المعلومات المحاسبية وأهدافها وخصائصها بالإضافة إلى تناول مكونات وعناصر نظم المعلومات المحاسبية، وأخيراً سيتناول المبحث أنواع نظم المعلومات المحاسبية ووظائفها.

أولاً: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية:

مفهوم النظام:

عُرف النظام بأنه: عبارة عن مجموعة من العناصر المترابطة مع بعضها، والتي تحقق أهداف النظام (مطبع، وآخرون، 2007، 15).

كما عُرف بأنه: مجموعة مكونة من اثنين أو أكثر من العناصر المترابطة، والتي تتفاعل مع بعضها البعض؛ من أجل تحقيق هدف معين (بول استينبارت، ومارشال رومني، 2009، 24).

في حين عرفه قاسم (2012، 14) على أنه: مجموعة العناصر المتكاملة والمترابطة والمتفاعلة مع بعضها البعض بسلسلة من العلاقات؛ لأداء وظيفة معينة، أو تحقيق هدف معين، فالنظام عبارة عن مجموعة من العناصر تدعى مكونات النظام سواء كانت مادية أو معنوية.

مفهوم نظام المعلومات:

عرف عصيمي (2015، 28) نظام المعلومات بأنه: عبارة عن مجموعة من النظم الفرعية المتداخلة أو المترابطة، تعمل معاً لجمع وتسجيل وحفظ وتحويل وتوزيع المعلومات؛ من أجل التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

ويمثل نظام المعلومات على أنه مجموعة من الأفراد والتجهيزات والإجراءات والبرمجيات وقواعد البيانات تعمل يدوياً أو إلكترونياً أو مكنيكياً؛ لجمع المعلومات وحفظها ومعالجتها وتوصيلها للمستخدمين (اللاهمة، 2008، 35).

بينما عرف النجار (2005، 7) نظام المعلومات بأنه: مجموعة الإجراءات النمطية التي تتضمن جمع وتشغيل وحفظ وتوزيع ونشر واسترجاع المعلومات التي تحتاجها الشركة؛ بهدف تدعيم اتخاذ القرارات، والرقابة داخل الشركة.

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية:

ويعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: مجموعة من الأجزاء أو المكونات التي تتفاعل معاً؛ لتحقيق العديد من الأهداف (ذبيان، وناصر، 2015، 11).

في حين عرفه أبوخضرة، وعشيش (2008، 15) بأنه: مجموعة من الأشخاص والإجراءات وتقنيات المعلومات التي تسعى كلها لتحقيق الأهداف التي بنى من أجلها هذا النظام.

ويُعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: النظام الذي يعتمد على المكونات المادية أو الأجهزة والمكونات البرمجية للكمبيوتر في معالجة البيانات وتخزينها (زمير، والطبومي، 2013، 29).

ويعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية؛ لاتخاذ القرارات إلي الأطراف ذات العلاقة (جمعه، آخرون، 2003، 14).

ويعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: مجموعة الأفراد والمعدات والمستندات التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين، وذلك طبقاً لسياسة وإجراء معين؛ من أجل معالجة البيانات؛ للوصول إلى المعلومات التي يحتاجها المستخدمون (مطيع، وآخرون، 2007، 15).

ويعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: مجموعة من المكونات الملموسة وغير الملموسة بشرية ومادية مترابطة معاً، وتتفاعل وفقاً لمفاهيم وإجراءات محاسبية؛ بهدف جمع البيانات وتحويلها إلى معلومات، وجعل بعض المعلومات مخرجات للجهات الخارجية، وقياس المستويات الإدارية كافة من خلال كافة المخرجات؛ من أجل التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات (حجر، 2014، 34).

يعرف نظام المعلومات المحاسبية على أنه: مجموعة من الموارد المالية والبشرية في المنظمة، والمسؤولة عن تحضير المعلومات المالية بالإضافة إلى المعلومات الناتجة عن معالجة البيانات التي تم تجميعها، ويتم توفير هذه المعلومات؛ لأجل التخطيط والرقابة على نشاط المنظمة (عواد، 2012، 7).

وعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: مجموعة مترابطة من العناصر المادية والبشرية التي تعمل معاً؛ من أجل حصر وجمع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات المالية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية الداخلية والخارجية تبعاً لقواعد وإجراءات محددة؛ لإظهار وتوصيل المعلومات المالية المفيدة (حميدان، وسودة، 2013، 14).

وعرفت حبيبة (2016، 275) نظام المعلومات المحاسبية بأنه: عبارة عن مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها؛ لجمع ومعالجة البيانات الداخلية والخارجية، وتحويلها إلى معلومات، وذلك من خلال معلومات غير محاسبية توفرها أنظمة المعلومات الأخرى، وإنتاج تقارير وقوائم مالية تساعد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

ويُعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: أحد النظم الفرعية للوحدة الاقتصادية المتمثلة بمجموعة من الموارد البشرية والآلية الموجودة في الوحدة الاقتصادية، والتي تعمل على إعداد المعلومات المالية، وتقديمها للمستخدمين الداخليين (الإدارة)، أو الخارجييين (المساهمين، المستثمرين، المقرضين، الدائنين، الوكلاء، والأجهزة الحكومية مثل: الضرائب)، وفي الوقت المناسب (محمد، 2015، 31).

ومن خلال العرض السابق والذي بين تعريف نظم المعلومات المحاسبية، يمكن القول: إن تعريف نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة (الإلكترونية) هي: برامج تعتمد على تقنيات متقدمة متميزة بالسرعة والدقة في تنفيذ المعلومات، ويستفيد المستخدمون منها في أداء وتخطيط الأعمال واسترجاع المعلومات المخزنة فيها عند الحاجة إلى تلك المعلومات (مرجع سابق، 32).

ويرى الباحث من خلال العرض السابق لتعريف نظم المعلومات المحاسبية، أنه يمكن القول: إنها عبارة عن مكونات مادية تخص ما يحتويه الكمبيوتر من برامج ونظم تساعد في عملية إنجاز العمليات بدقة وسرعة، ومكونات بشرية تساعد في عملية التخطيط وتوصيل هذه المعلومات إلى المستخدمين منها.

ثانياً: أهداف نظم المعلومات المحاسبية:

يشير نور الدين (2014، 16) إلى أن هناك العديد من الأهداف التي تحققها نظم المعلومات المحاسبية، وهي:

1. توفير المعلومات اللازمة؛ لإنجاز العمليات والمهام اليومية.
2. توفير المعلومات اللازمة؛ لتدعيم عملية اتخاذ القرار.
3. توفير المعلومات اللازمة؛ لتقييم الأداء الإداري، وحماية أموال الشركات والرقابة عليها.

ثالثاً: خصائص نظم المعلومات المحاسبية:

لا بد من توفر مجموعة من الخصائص والموصفات التي تعد المقياس للمفاضلة بين النظم المستخدمة، وذلك على النحو الآتي (العلمي، 2015، 23-27):

1. **السرعة:** وذلك من خلال سرعة الإدخال والتعديل على المدخلات وإعداد التقارير في النظام وسرعة تقديم الخدمة ووصولها إلى المستخدم النهائي.
2. **الدقة:** وتظهر هذه الصفة من خلال قلة الأخطاء وتناقض التقارير والمخرجات من النظام، كما يمكن الاعتماد على البيانات الناتجة من النظام، ويوفر النظام الإلكتروني معلومات دقيقة.
3. **الكفاءة والفعالية:** وذلك من خلال خفض التكلفة وملاءمة النظام لأعمال معينة والقيام بها بدقة عالية، وتحقيق الأهداف والمتطلبات المحددة (الفعالية)، ويوفر التقارير اللازمة، ويقلص من الإجراءات الروتينية المستخدمة في الشركة، وتبادل المعلومات بسهولة بين مستخدمي النظام، وعرض البيانات حسب حاجة المستفيد (مخططات ورسوم بيانية)، والاتصال من وقت لآخر من أكثر من مستخدم، وإنجاز الأعمال في الوقت المناسب، والقدرة العالية من حيث: (التخزين-استرجاع-حذف-عرض-الطباعة).
4. **المرونة:** وذلك من خلال تلبية حاجة مستويات الإدارة بما هو جديد من تقارير، وتوفير البيانات التي تحتاجها الشركة بسهولة، ولا يحتاج النظام إلى فترة طويلة للتدريب، ويعمل على توصيل المعلومات بسهولة وبشكل مبسط، ويواكب التغيرات التي تحدث ويساند المستخدم بسهولة.
5. **الموثوقية:** ويظهر ذلك من خلال صحة وسلامة البيانات، ومطابقتها للواقع العملي، وتكون حديثة.
6. **الملاءمة:** من خلال معلومات مرغوبة فقط، واستبعاد المعلومات الثانوية، وتلائم حاجة المنشأة من تقديم تقارير أو عمل النظام.
7. **الشمول:** وذلك من خلال كون النظام نظام متكامل ويقدم معلومات تغطي جميع جوانب العمل ويقدم تقارير دورية، ووجود دليل مكتوب للإجراءات المتبعة.
8. **أمن المعلومات والبيانات:** من خلال توفير السرية في الدخول إلى المعلومات، وتحديد الصلاحيات للمستخدمين، وتعمل على حماية جيدة للبيانات واسترجاعها إذا فقدت.
9. **الصيانة والخدمة:** من خلال توفير صيانة وجودة خدمة النظام من قبل الشركة المنتجة للنظام، بالإضافة إلى سرعة تقديم خدمة الصيانة عند طلبها.
10. **تكلفة البرامج:** من خلال تكلفة شراء وصيانة النظام؛ حيث تكون اقتصادية مع الخدمات المستفاد منها.
11. **الرقابة الذاتية:** من خلال عدم القدرة على تعديل البيانات أو مسحها (تعديل مستندات، فواتير) بعد طباعتها.

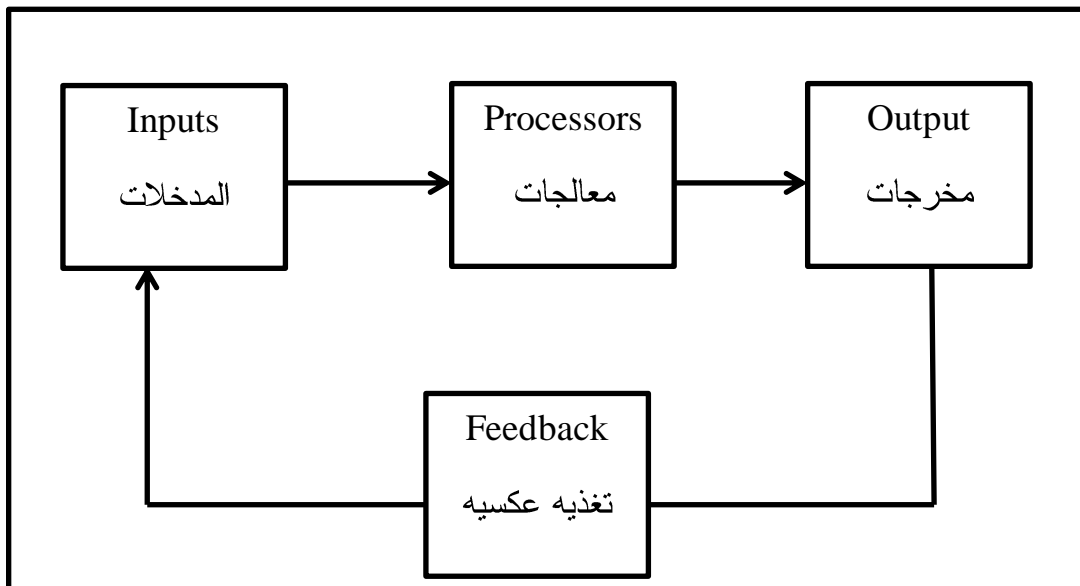
12. توفير القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين من خلال : توفير الفاعلية القدرة والإمكانية؛ لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين.
13. التمييز والخصوصية: من خلال إمكانية وقدرة النظام في تلبية حاجات ورغبات المستخدمين أكثر من الأنظمة الأخرى.
14. مواكبة التطورات التكنولوجية: وذلك من خلال مسايرة التطور وتلبية حاجة الإدارة، وتوفير الكفاءة والخبرة والاعتماد على الذات لدى الشركة المبرمجة للنظام.

رابعاً: مكونات نظم المعلومات المحاسبية:

أشار الراوي (1999، 33-34) أن نظم المعلومات المحاسبية يتكون من العناصر الآتية:

1. المدخلات: وتمثل المواد الأولية في العملية الإنتاجية والقوة العاملة والمكانن والمعدات وصيانة الوسائل المنتجة وغيرها.
2. المخرجات: وتمثل بالمخرجات التي تحقق هدف النظام واختيار المدخلات من خلال الفحص والرقابة التي تحقق الهدف.
3. المعالجة: والمتمثلة في تحويل البيانات إلى معلومات نستفيد منها في إعداد التقارير.
4. التغذية العكسية: والمتمثلة في إعادة بعض المخرجات إلى النظام في صورة مدخلات، وتتطلب عملية تصحيح المسارات الخاصة بالنظام.

شكل رقم (2): يوضح مكونات نظم المعلومات المحاسبية



المصدر: الراوي، 1999، 33

خامساً: عناصر نظم المعلومات المحاسبية:

يرى جمعه، وآخرون (2003، 57-58) أن نظم المعلومات المحاسبية يتكون من العناصر الآتية:

1. المجموعة المستندية.
 2. المجموعة الدفترية .
 3. مجموعة التقارير المالية.
- وهناك عناصر مساعدة، هي:
1. الدليل المحاسبي.
 2. إدارة محاسبية واعية.

سادساً: أنواع نظم المعلومات المحاسبية:

يشير زمير، والطبومي (2013، 29-30) أن هناك عدة أنواع لنظم المعلومات المحاسبية تتمثل فيما يأتي:

1. **نظام معلومات معالجة الحركات:** وهو عبارة عن معالجة البيانات، وإنتاج التقارير، ومن أمثلة هذا النظام: (نظام شؤون الموظفين، نظام الشؤون المالية، نظام المستودعات ومتابعة المخزون... الخ).
2. **نظام المعلومات الإدارية:** وهو عبارة عن نظام يمد المدراء بالمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات، ومن أمثلة هذا النظام: (نظام معلومات التسويق، نظام معلومات التمويل، ونظام معلومات الإدارة العليا).
3. **نظام دعم القرارات:** وهو عبارة عن نظام آلي للمعلومات؛ لدعم أنشطة اتخاذ القرارات داخل المنشأة، ويستخدم في العمليات التالية: (التخطيط، وتحليل البدائل واختيار أفضل الحلول؛ للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة).
4. **نظام دعم المدراء:** ويهدف هذا النظام إلى مساعدة الإدارة العليا في الحصول على المعلومات اللازمة؛ لتسيير عمل المنظمة.
5. **النظام الخبيرة أو نظام الدعم الذكية:** وهو عبارة عن نظام متطور، ويعتبر أحد فروع علم الذكاء الاصطناعي، ويقوم بتخزين المعلومات والمعارف بشكل حقائق وقواعد معرفية تحاكي عمليات اتخاذ القرار التي يقوم بها الإنسان الخبير.

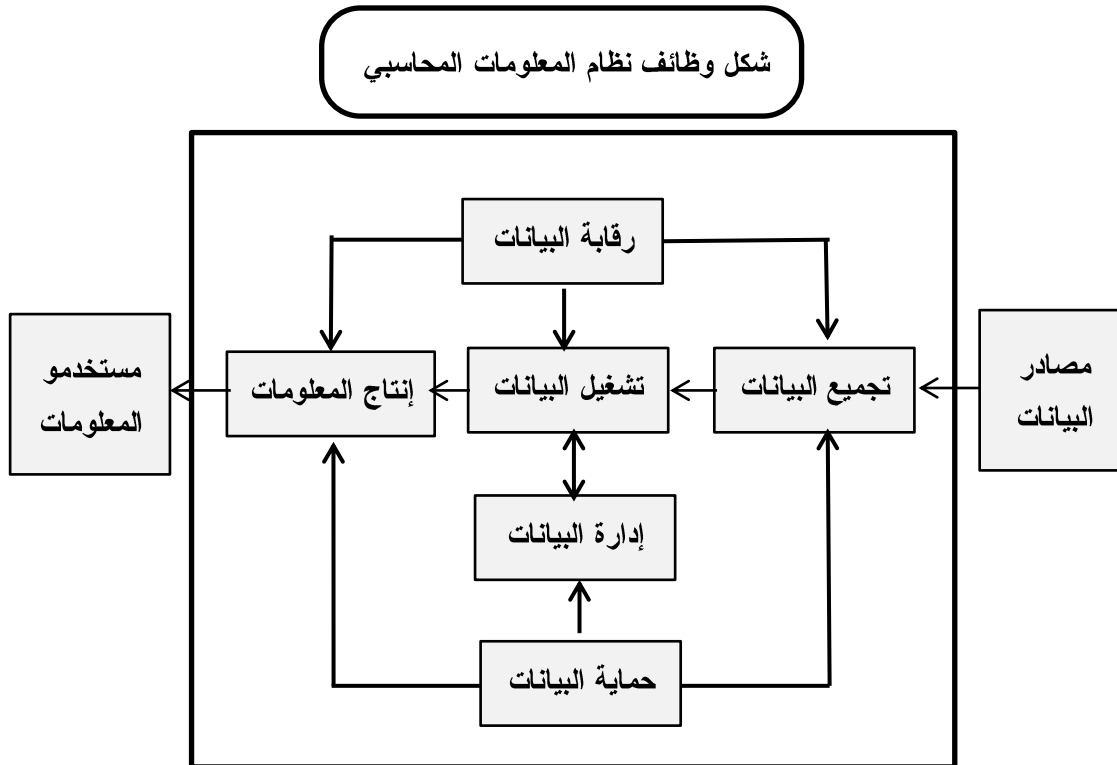
6. نظام المعلومات المكتبية: ويهدف إلى تحسين كفاءة عمل السكرتارية والعمال المدراء في المنشأة عن طريق تعديل هيكل أنشطة المكاتب، ويستخدم تقنيات حديثة؛ لتسهيل عمليات: تجهيز المعلومات، تخزين واسترجاع المعلومات، نقل واتصال المعلومات).

سابعاً: وظائف نظم المعلومات المحاسبية:

أشار الرماحي (2009، 45-46) إلى أن هناك العديد من الوظائف التي تقوم بها نظم المعلومات المحاسبية، منها ما يأتي:

1. جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المنشأة بكفاءة وفاعلية (من خلال الوثائق الأصلية).
2. معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص.
3. توليد معلومات مفيدة؛ لاتخاذ القرار، وتوفيرها للمستفيدين.
4. تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة (رقابة فاعلة على الأصول والبيانات).

شكل رقم (3): يوضح وظائف نظم المعلومات المحاسبية



الداهمة: 2008، 138

المبحث الثاني

استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

أولاً: مزايا التطور في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

ثانياً: عيوب نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

ثالثاً: أسباب استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

رابعاً: الأسباب التي أدت لتطبيق النظم الإلكترونية المتطورة بدلاً من النظم

اليدوية.

خامساً: العوامل التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

سادساً: أهم الأساليب الرقابية لتوثيق أنظمة المعلومات المحاسبية وتطويرها.

سابعاً: مشاكل الرقابة الداخلية الناتجة عن استخدام الأنظمة الإلكترونية في

معالجة البيانات المحاسبية.

ثامناً: العلاقة التنظيمية في إدارة الحاسب الإلكترونية:

تاسعاً: التخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات:

المبحث الثاني

استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

سيتناول هذا المبحث مزايا التطور في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وعيوبها، فضلاً عن تناول أسباب استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، والأسباب التي أدت لتطبيق النظم الإلكترونية المتطورة بدلاً من النظم اليدوية والعوامل المؤثرة عليها، وأخيراً سيتناول المبحث أهم الأساليب الرقابية لتوثيق أنظمة المعلومات المحاسبية، ومشاكل الرقابة الداخلية الناتجة عن استخدام الأنظمة الإلكترونية.

أولاً: مزايا التطور في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

هناك العديد من المزايا التي حققها التطور في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية التي أشار إليها (مطيع، وآخرون، 2007، 20-21) بالآتي:

1. سهولة استخدام المدراء والمحاسبين لبرامج أكثر فعالية وكفاءة، مثل: برامج عرض الرسوم البيانية، ومعالجة البيانات.
2. استخدام قواعد البيانات؛ للتحكم في الكم الهائل من البيانات وإدارتها.
3. يستطيع أي مشروع صغير أو كبير الحصول على حاسب واستخدام برامجه بكفاءة عالية وتكلفة منخفضة.
4. تخزين كم هائل من المعلومات.
5. تحسين الاتصال بين الفروع.
6. الحصول على معلومات كافية من قبل العاملين.
7. الوصول من قبل المدراء إلى أكبر كم من المعلومات بسهولة ويسر.

ثانياً: عيوب نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

- يعاب على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ما يأتي (مطيع، وآخرون، 2007، 21-25):
- أ. أدت هذه التطورات إلى زيادة تعقيد هذه النظم بصورة كبيرة.
 - ب. أصبحت هذه النظم أصعب من حيث التصميم، وأكثر تعقيداً في المراجعة.

ويظهر دور المحاسب في نظم المعلومات المحاسبية؛ حيث كان المحاسب في الماضي يقوم بإظهار النتائج والتعرف عليها والاحتفاظ بالسجلات عن الأداء الاقتصادي والوظائف

المالية والإدارية والمراجعة، أما في الوقت الحاضر فزاد تركيز المحاسب على الوظائف الآتية:

1. الوظائف الإدارية والتخطيطية والرقابية.
2. الوظائف الإدارية والمالية.
3. توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية.
4. معرفة أساسيات تكنولوجيا الحاسبات ونظام المعلومات وفهمها.
5. تحليل النظام وتصميمها والرقابة عليها.
6. معرفة متطلبات المعلومات المحاسبية ودورها في الوظائف المختلفة.
7. فهم المجالات التنظيمية للبيئة الإدارية واحتياجات عملية اتخاذ القرارات.

ثالثاً: أسباب استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

يُبين زمير، والطبومي (2013، 36-37) أن هناك عدة أسباب لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تتمثل بالآتي:

1. السرعة.
2. الدقة.
3. توفير الجهد.
4. كمية المعلومات المدخلة كبيرة بالنظر إلى كمية المعلومات المدخلة يدوياً.
5. خيارات استرجاع المعلومات أوسع وأفضل من الأنظمة التقليدية.

رابعاً: الأسباب التي أدت لتطبيق النظم الإلكترونية المتطورة بدلاً من النظم اليدوية:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى التحول من النظم اليدوية إلى النظم الإلكترونية تتمثل فيما يأتي (الحراسيس، والشيبيلات، 2016، 224):

1. تضاعف المعاملات التجارية (الحجم، العدد، الشكل).
2. كبر حجم المنشآت الاقتصادية وتنوع إنتاجها.
3. التقدم العلمي والتكنولوجي.
4. الأزمات المالية والاقتصادية المتوالية.
5. ظهور العولمة و الحوكمة التي أثرت على آلية عمل ودور المحاسبة.
6. زيادة المنافسة بين المنشآت الاقتصادية.

خامساً: العوامل التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

ذكر عثمان، وصالح (2013، 3) العوامل التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالنقاط الآتية:

1. **التحليل السلوكي:** ويتضح ذلك من خلال قدرة المحاسب على فهم الأفراد عند قيامهم بعملهم، أخذاً العوامل السلوكية لديهم من خلال التشجيع والأخذ بمقترحاتهم، وذلك من أجل الخروج بنظام فعال.
2. **الأساليب الكمية:** وهذه بدورها تساعد في تحليل النتائج، وزيادة كفاءة عملها؛ للحصول على معلومات جيدة تساعد في اتخاذ القرارات.
3. **الحاسوب:** يساعد في السرعة في إدخال البيانات ومعالجتها، واستخدام النتائج في الوقت المناسب وبتكلفة أقل، وهذا يساعد في زيادة كفاءة وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية.
4. **البيئة:** والمتمثلة في المجال المحيط بالنظام والمجتمع الذي يعمل فيه، ولذلك نلاحظ تأثير النظام بالبيئة وتأثر البيئة به.

سادساً: أهم الأساليب الرقابية لتوثيق أنظمة المعلومات المحاسبية وتطويرها:

يشير الدلاهمة (2014، 329) إلى أن أهم الأساليب الرقابية لتوثيق المعلومات المحاسبية وتطويرها تتمثل بما يأتي:

1. إجراءات استحداث الأنظمة وتطويرها بناءً على معلومات من إدارة الأنظمة بوجود حاجة لتطوير النظام أو استحداث معين بطلب من العاملين في النظام، ثمَّ يحوّل الطلب إلى إدارة الأنظمة بعد المصادقة عليه، من ثمَّ إلى وحدة التطوير؛ حيث يقوم محلل النظم بتوصيف التعديلات المطلوبة، ثمَّ يحول إلى وحدة التطوير ويقوم محلل النظم بتوصيف التعديلات المطلوبة، ومن ثمَّ يحول إلى المبرمجين؛ لإنجاز التعديلات اللازمة، ويعاد مرة ثانية إلى محلل النظم للتأكد من سلامة الإجراءات، وبعدها يُرسل النظام بعد استخدامه أو تطويره إلى وحدة الفحص؛ ليُفحص ويوثق.
2. توثيق المكونات المادية للنظام: من خلال توثيق عمليات التطوير التي تمت كلها من إدارة الأنظمة؛ حيث تتضمن عملية التوثيق مواصفات الجهاز من حيث السرعة والذاكرة ونوع الجهاز والجهة المستفيدة وتاريخ الشراء (حمادة، 2010، 322).

سابعاً: مشاكل الرقابة الداخلية الناتجة عن استخدام الأنظمة الإلكترونية في معالجة البيانات المحاسبية:

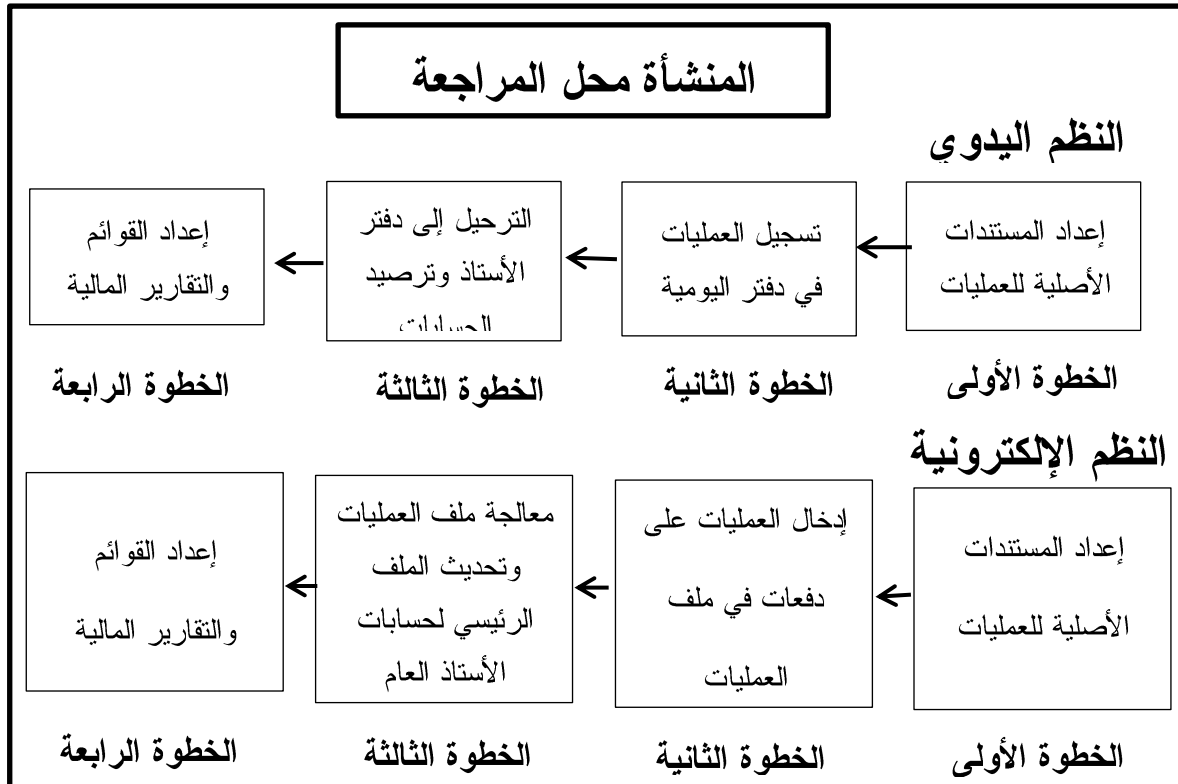
صاحب ظهور نظم المعلومات الإلكترونية انتشار نوع جديد من الجرائم، مما أدى إلى عدم ملاءمة أساليب الرقابة الداخلية المتبعة في ظل استخدام النظم الإلكترونية الحديثة، وعليه فإن المراجع لتلك البيانات المعدة آلياً يواجه العديد من المشاكل التي لم تكن موجودة في نظام التشغيل اليدوي، ويرجع سبب ظهور تلك المشاكل إلى ما يأتي (الجمال، 2014، 117-120):

1. اختفاء مسار عملية المراجعة:

حيث يقصد بمسار عملية المراجعة تتبع مسار العمليات المحاسبية بدءاً من المستند الأصلي وحتى ظهورها في القوائم المالية.

حيث يظهر في النظام اليدوي مراحل إعداد المستندات، وتشغيل العمليات في اليومية، وترحيلها إلى دفتر الأستاذ وترصيدا، ثم إعداد التقارير بواسطة العاملين في قسم الحسابات والسجلات المحاسبية، وهذا بدوره يسهل تتبع مسار أي عملية محاسبية، أما في ظل النظام الإلكتروني، فيمكن مشاهدة الخطوات اليدوية لإعداد المستندات الأصلية للعملية، أما باقي الخطوات فتحدث داخل الوحدة المركزية لمعالجه بيانات جهاز الحاسب الإلكتروني الذي يصعب تتبع مسار مراجعة هذه العمليات؛ لعدم مشاهدته تنفيذ الخطوات التي تمت في الوحدة المركزية لمعالجه البيانات.

شكل رقم (4): يوضح المقارنة بين النظام اليدوي والنظام الإلكتروني لمعالجة البيانات المحاسبية



2. صعوبة تجميع أدلة الإثبات:

ويتمثل ذلك في أمرين: الأول: تسجيل البيانات المحاسبية على بطاقات متقبة أو أشرطة ممغنطة لا يقرأها إلا الحاسب الإلكتروني، والثاني: يتمثل في الزيادة الكبيرة للبيانات اللازم فحصها. ولجمع أدلة الإثبات بواسطة الحاسب الآلي نستخدم جمع البيانات التي سيتم تحليلها، ومعالجتها لجمع أدلة الإثبات التي تؤيد عناصر القوائم المالية، ومن ثم استخراجها وطباعة النتائج. وقد ترتب على ذلك ظهور مشكلة أخرى تتمثل في صعوبة تحقق المراجع من تطبيق نظام الرقابة الداخلية على عملية الإدخال والتشغيل والإخراج؛ لحدوثها بطريقة غير مرئية، وبالتالي تتوقف صحة وسلامة البيانات على كفاءة ونزاهة العاملين على النظام.

3. تعقد وعدم إمكانية فهم أنظمة الحاسبات الإلكترونية:

وتظهر المشكلة في تنوع أنظمه التشغيل الإلكتروني للبيانات ويزداد الأمر تعقيداً عندما تكون شبكة الاتصالات متصلة بقاعدة البيانات في المركز الرئيسي، ويتسبب ذلك في صعوبة فهم المراجع للنظام محل المراجعة من ناحية تدفق البيانات داخل النظام؛ مما يؤدي إلى صعوبة الحصول على أدلة الإثبات، والذي يتطلب أن يكون المراجع ذا خبرة بالنظم الإلكترونية.

4. الفصل غير السليم بين المهام والواجبات:

يتسم نظام تشغيل البيانات وحفظها في النظام المحاسبي باستخدام الحاسب الإلكتروني بالتركيز على توزيع المهام على مجموعة محدودة من الأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى عدم وجود فصل ملائم بين هذه المهام بما يحقق الضبط الداخلي تلقائياً.

5. الاحتيال والغش باستخدام الحاسب الإلكتروني:

وترجع أسباب ذلك إلى عاملين أساسيين هما:

- أ. سهولة الغش باستخدام الحاسب؛ وذلك لزيادة التعقيد في الأنظمة المتقدمة لتشغيل البيانات، ومن ثم صعوبة وضع نظام كفاء وفعال للرقابة، فضلاً عن تأجيل الاهتمام بوضع نظام للرقابة في وقت لاحق والتركيز على تصميم النظام وتنفيذه.
- ب. صعوبة اكتشاف وتتبع الغش باستخدام الحاسب الإلكتروني: ويظهر ذلك بوضوح عند استخدام الأنظمة التي تسمح بالتشغيل عن بعد، وكذلك إذا تمت عملية الغش في برنامج التشغيل ذاته وليست في البيانات؛ الأمر الذي يؤدي إلى إظهار معلومات مضللة بعيدة عن الحقيقة.

ثامناً: العلاقة التنظيمية في إدارة الحاسب الإلكتروني:

إن إدارة الحاسب الإلكتروني هي الإدارة المسؤولة عن تشغيل البيانات إلكترونياً واستخراج النتائج المطلوبة في حدود الصلاحيات الممنوحة لها من الإدارة العليا، وتظهر أهمية هذه الإدارة في ضمان سلامة البيانات المحاسبية من خلال تنظيمها بصورة مناسبة يُحدد فيه مراكز السلطة والمسؤولية وحدود كل مركز وظيفي، ويمكن أن تتكون هذه الإدارة من المراكز الوظيفية الآتية (عبدالله، 2004، 303-305):

1. مدير إدارة الحاسب الإلكتروني: ويكون مسئولاً عن جميع أعمال الإدارة، من خلال وضع إجراءات الرقابة الداخلية التي تضمن حسن سير العمل وعن توزيع العمل بين المشرفين أو رؤساء الأقسام، بحيث يتمتع مدير إدارة الحاسب الآلي بالقدرة العلمية والعملية للقيام بأعباء هذه الإدارة.
2. محلل النظم: وهو مسؤول عن تصميم أدوات ووسائل تشغيل النظم الإلكترونية، وتصميم خرائط البرامج وخرائط النظم وفقاً لأحدث النظريات أساليب العلمية، بحيث يتمتع هذا الموظف بالدراية بعلوم وتطبيقات النظم الإلكترونية.
3. المبرمج: ويكون هذا الموظف مسؤولاً عن تصميم وكتابة البرامج طبقاً لتعليمات محلل النظم، وذلك عن طريق إعداد خرائط خطوات العمل للبرنامج المعين، ثم تحويلها إلى لغة يفهمها الحاسب الآلي.
4. مشغل الجهاز: وهو المسؤول عن تشغيل الجهاز طبقاً لدليل العمل الذي أعده المبرمج، وفي بعض الأحيان يسمح للمشغل بالتدخل لتصحيح خطأ معيناً أثناء تشغيل برنامج محدد، ويتم ذلك يدوياً عن طرق إحدى وحدات الجهاز تسمح بالإدخال المباشر.
5. مدخل البيانات: ويقوم بتحويل البيانات من المستندات الأصلية إلى الاسطوانات أو الشرائط الممغنطة، وذلك تبعاً لوسائل الإدخال الوسيطة المستخدمة في النظم الإلكترونية، ومن ثم مراجعة البيانات الأصلية للتأكد من صحة إدخالها.
6. أمين المكتبة: وهذا دوره يمكن في الاحتفاظ بالبرامج الرئيسية والسجلات الهامة سواء كانت في شكل اسطوانات أو شرائط، ولأغراض الرقابة يتم عمل نظام دفترتي يثبت حركة هذه البرامج والملفات والسجلات دخولاً وخروجاً.
7. لجنة الرقابة: تتكون هذه اللجنة من بعض العاملين في المراكز الإشرافية بإدارة الحاسب الإلكترونية، حيث يجتمع أعضاؤها على فترات دورية لمراجعة إجراءات العمل المتبعة عند

استلام البيانات من الإدارات الأخرى، وطرق إدخالها وتشغيلها، وأشكال الإخراج، وتوزيع هذه المخرجات على الإدارات المختلفة في الشركة، بالإضافة إلى وضع إجراءات لتصحيح الأخطاء التي يتم اكتشافها خلال التشغيل.

تاسعاً: التخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات:

يمكن القول بأن جميع ما يتعلق بالمحاسبة قد تغير بفعل تكنولوجيا المعلومات، ومهنة المحاسبة في حالة تغير مستمر، والمحاسبون عليهم توسيع أفقهم ومهارتهم، وأن يستخدموا التكنولوجيا الجديدة؛ لمصلحتهم وبما يعود على المهنة بالفائدة، ويشكل موضوع نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية جانباً مهماً في التصور الجديد للمهنة المحاسبية، وعلى ذكر ما سبق سوف نتحدث بإيجاز على أهمية التخطيط الاستراتيجي ومحاوره المتعلقة بتقنية المعلومات من خلال الآتي (عصيمي، 2015، 30-32):

1. أهمية التخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات: ويقصد بالتخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات هو وضع خطة طويلة الأجل لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية اعتماداً على تقنيات حديثة متعلقة بالحاسبات الالكترونية، حيث يمكن ادخال تقنيات وبرامج تخص نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية الى الحاسبات الالكترونية، تحقق مجموعة من الاهداف أهمها ما يلي:

- تكامل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وسرعة الحصول على المعلومات المفيدة لمتخذي القرار.
- تنمية كفاءة ومهارة العاملين، وتحسين وتطوير الاداء.
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- تحسين وسائل الاتصالات الإدارية.
- ترشيد عملية اتخاذ القرارات.
- تحقيق النمو والتطور والاستمرارية.

ويفيد التخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات في تحديد التوقيت المناسب للتحديث والتطوير لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بشكل يحقق الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة، خاصة في ظل التطورات السريعة والمتلاحقة لهذه التقنية.

2. محاور التخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات:

إن وضع خطة استراتيجية لتقنية المعلومات، يتطلب البحث والتحليل لعدد من العوامل، حيث يتضمن تطوير الخطة الاستراتيجية لتقنية المعلومات لأي شركة مجموعة من الأمور أهمها دراسة

الهيكل التنظيمي للشركة، ودراسة الاستراتيجية العامة للشركة، ودراسة الوضع الحالي لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية للشركة، ودراسة البدائل للتقنيات المختلفة وأخيراً دراسة متطلبات القوى البشرية و خطة التوظيف والتدريب.

ومن هنا يمكن القول أن عملية التخطيط تشمل المحاور الرئيسة التالية:

- صياغة ووضع الخطة الاستراتيجية لتقنية المعلومات.
- وضع سياسات لتنفيذ هذه الخطة.
- تحديد الأنشطة اللازمة لتنفيذ هذه السياسات.
- توفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة.
- التنفيذ والمتابعة والتقييم.

الفصل الثالث

نظام الرقابة الداخلية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية، وأثر تكنولوجيا

المعلومات على نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول

ماهية نظام الرقابة الداخلية

أولاً: مفهوم نظام الرقابة الداخلية.

ثانياً: العوامل التي ساعدت على تطوير نظام الرقابة الداخلية.

ثالثاً: أهداف نظام الرقابة الداخلية.

رابعاً: الخصائص الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.

خامساً: متطلبات الرقابة الداخلية.

سادساً: مكونات نظام الرقابة الداخلية.

سابعاً: أنواع الرقابة الداخلية.

ثامناً: أقسام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول

ماهية نظام الرقابة الداخلية

سيتناول هذا المبحث مفهوم نظام الرقابة الداخلية، والعوامل التي ساعدت على تطوير النظام، وأهدافه وخصائصه، إضافة إلى تناول متطلبات الرقابة الداخلية، ومكوناتها وأخيرًا أنواع الرقابة الداخلية وأقسامها.

أولاً: مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

عرف الرماحي (2009، 61) مفهوم نظام الرقابة الداخلية بأنها خطة تنظيمية مع كافة الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المنظمة؛ لحماية أصولها، وضبط الدقة في بياناتها المحاسبية.

كما عرفها حجر (2013، 361) بأنها: عبارة عن سلسلة من الأعمال (الأفعال أو التأثيرات) التي يتم تنفيذها من قبل مجلس الإدارة وإدارة المنشأة، ومن يقع تحت إشرافهم؛ من أجل تحقيق الأهداف الوقائية التالية: فعالية وكفاءة عملية التشغيل، الموثوقية في التقارير المالية، تطبيق القوانين وأنظمة التعليمات النافذة.

كما عرفها نظمي، والعزب (2012، 131) بأنها: إجراء أو عمل تقوم به الإدارة؛ لضمان إنجاز الأهداف المرسومة.

بينما عرفتها جمعية المدققين الأمريكيين بأنها: الإجراءات والطرق المستخدمة في الشركة؛ من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى، والتأكد من الدقة الكتابية في الدفاتر (نظمي، والعزب، 2012، 133).

وكما عُرِفَت الرقابة الداخلية من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها: تشمل الخطة التنظيمية، ووسائل التنسيق، والمقاييس المتبعة في المشروع؛ بهدف حماية أصوله، وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها، ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية (نظمي، والعزب، 2012، 133).

نظام الرقابة الداخلية هي: خطة التنظيم والتي تشمل كل المعايير والمقاييس التي تطبقها الإدارة؛ لتطوير وتحقيق الأهداف (المخلافي، 2012، 223).

بينما عرفها صالح، وعبدالله (2016، 202) بأنها: عملية يمارسها العاملون في كافة المستويات داخل المنظمة؛ لتحقيق الأهداف المتعلقة بالثقة في التقارير والقوائم المالية والالتزام بالقوانين واللوائح وكفاءة وفعالية العمليات، ولمنع الوقوع في الخطأ، واكتشاف الغش والتلاعب.

تعريف **COSO** للرقابة الداخلية هي: عملية تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة وإدارتها التنفيذية وغيرهم من الأفراد، يتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقق المؤسسة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وإعداد التقارير والامتثال (هيرث، 2015، 17).

ويرى الباحث من خلال العرض السابق لتعريف الرقابة الداخلية بأنها تصب اهتماماتها في وضع الإجراءات، والالتزام بالقوانين؛ من أجل تحقيق أهداف المؤسسة المتعلقة في إعداد التقارير، واكتشاف الغش والتلاعب، وتجنب الوقوع في الأخطاء.

ثانياً: العوامل التي ساعدت على تطوير نظام الرقابة الداخلية:

تتمثل أهم العوامل التي ساعدت على تطوير نظام الرقابة الداخلية فيما يأتي (القاضي، ودحود، 1999، 236-238):

1. اتساع حجم المؤسسة.
2. رغبة الإدارة في تقديم البيانات الصحيحة.
3. تحويل مهمة التدقيق الخارجي للحسابات إلى تدقيق اختياري.
4. تطوير الشكل القانوني للمؤسسة.
5. اضطرار الإدارة إلى حماية أصول المنشأة.

ثالثاً: أهداف نظام الرقابة الداخلية:

يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق الأهداف الآتية (حسين، 2004، 96):

1. حماية الأصول، ويشمل البيانات، وذلك من سوء استخدام أو ضياع أو سرقة.
2. التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها.
3. تنمية الكفاءة التشغيلية في عملية الوحدة.
4. تحقيق السياسات والأهداف التي وضعتها إدارة الوحدة.

وأضاف الحسبان (2009، 47) أن من أهداف الرقابة الداخلية ما يأتي:

1. تنظيم المشروع لتوضيح الصلاحيات والسلطات.
2. تحقيق المطابقة الدورية المسجلة في الدفاتر وبين الدفاتر المجردة.

رابعاً: الخصائص الأساسية لنظام الرقابة الداخلية:

لكي يحقق نظام الرقابة الداخلية أهدافه، هنالك عددًا من الخصائص الأساسية التي يحدد وجودها كلها أو بعضها مدى جودة أساليب الرقابة الداخلية بالمنشأة، ومن هذه الخصائص ما يأتي (حمودي، وأحمد، 2013، 295-296):

1. وجود خطة تنظيمية وإدارية سليمة؛ تضبط أنشطة المنشأة، والتي توضح المسؤوليات، وتفويض الصلاحيات.
2. إجراءات وسياسات رقابية؛ توضح وبدقه الفصل بين المسؤوليات.
3. تأهيل الموارد البشرية، وتحسين مهاراتها بالوصول إلى رقابة فعالة.
4. نظام محاسبي يقوم على تصميم دورة مستندية، وسجلات محاسبية متكاملة، ودليل حسابات؛ يبين وجود رقابة ملائمة على الأصول وتسجيل العمليات.
5. الحماية المادية للأصول والسجلات، واتخاذ وسائل أمن كافية؛ لتجنب التلف والضياع والسرقة.
6. تحقق من مدى التزام العاملين بتعليمات وتوجيهات نظام الرقابة الداخلية، وتقويم جودة الأداء للنظام، وتحديثه.

خامساً: متطلبات الرقابة الداخلية:

يجب على كافة المنشآت أن تطور وتحافظ بنظام الرقابة الداخلية؛ للتأكد من (لطفي، 2005، 634):

1. أن العمليات قد تم تنفيذها طبقاً للترخيص الإداري الملائم.
2. القيام بمراجعة دورية عن الأصول؛ حيث يسمح للشخص المرخص له بالتعامل مع هذه الأصول.
3. أن المراجعة المحاسبية المسجلة للأصول قد تم مقارنتها دورياً مع الأصول القائمة، وفي حالة وجود اختلاف يتم اتخاذ إجراء تصحيحي.

سادساً: مكونات نظام الرقابة الداخلية:

يتكون نظام الرقابة الداخلية من الآتي (سليمان، 2014، 103-105):

1. بيئة الرقابة الداخلية: وتتكون من عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة مثل: (نزاهة العاملين، والقيم الأخلاقية، وكيفية استخدامها؛ لتشجيع الأداء الأخلاقي للعاملين...)، وعوامل لها صلة بتنظيم المؤسسة نفسها من هيكل تنظيمي كفاء، والسلطات، والمسؤوليات، وسياسات الأفراد، ومدى الالتزام بها.
2. تقييم المخاطر: وتنقسم إلى مخاطر السيولة من خلال تحديد السيولة للشركة لمقابلة مسحوبات الموردين، ومخاطر التشغيل، والمتمثلة في عدم توفر الموارد المادية والبشرية اللازمة؛ لتسيير العمليات التشغيلية اليومية، ومخاطر السمعة، والتي تكون مرتبطة بسمعة الشركة لدى العملاء.
3. أنشطة الرقابة: وتكون متعلقة بالتشغيل وإعداد التقارير المالية، والالتزام بالقوانين التي تطبق بالمؤسسة.
4. المعلومات والاتصالات: وتتمثل في تحديد المعلومات الملائمة؛ لتحقيق أهداف المؤسسة، وتتصف هذه المعلومات بالوضوح والدقة والوقتية أيضاً.
5. المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف إجراءات ومكونات هيكل الرقابة الداخلية؛ لتحقيق الفعالية والكفاءة للنظام.

سابعاً: أنواع الرقابة الداخلية:

أشار الوردات (2006، 137) إلى أن هناك عدة أنواع للرقابة الداخلية تتمثل بما يأتي:

1. رقابة المنع: حيث الهدف منها منع الخطأ قبل وقوعه، مثل: إجراء فصل المهام والإشراف.
2. رقابة الاستكشاف: حيث الهدف منها اكتشاف الخطأ بعد وقوعه، مثل: التسوية البنكية.
3. رقابة التصحيح: حيث الهدف منها تصحيح الخطأ المكتشف.
4. رقابة التوجيه: يمثل هذا الإجراء للحصول على نتائج إيجابية من برامج معينة لهذا الغرض.

ثامناً: أقسام الرقابة الداخلية:

ذكر الحسبان (2009، 49-50) أن أقسام الرقابة الداخلية تتمثل بما يأتي:

1. الرقابة الإدارية: وتبين ذلك من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية، وتطبيق السياسات من خلال إعداد التقارير المالية والإدارية، والموازنات التقديرية، والدراسات الإحصائية، وتقارير الإنتاج، وبرامج التدريب... الخ.

2. **الرقابة المحاسبية:** حيث تبين اختبار الدقة المحاسبية للمعلومات، ومدى الاعتماد عليها؛ من خلال الاستخدام الأمثل للحاسب الألي، واستخدام القيد المزدوج، وحفظ حسابات مراقبة إجمالية، وتجهيز موازين مراجعة دورية، وعمل التدقيق الدوري... الخ.

3. **الضبط الداخلي:** ويتمثل بحماية الموجودات من السرقة أو الضياع أو التلف؛ حيث يعتمد الضبط الداخلي على تقسيم العمل، وتحديد الصلاحيات والاختصاصات، وفصل الواجبات المتعارضة، مع مراعاة عدم إسناد عملية كاملة -من بدايتها إلى نهايتها- لموظف واحد دون مراجعتها من قبل موظف آخر، وذلك لضمان سير العمل وتدارك الأخطاء، كما تتأثر بيئة الضبط الداخلي بالهيكل التنظيمي للمنشأة والرقابة والإشراف الإداري والموظفين.

المبحث الثاني

تقييم نظام الرقابة الداخلية، وأثر تكنولوجيا المعلومات على نظام

الرقابة الداخلية

أولاً: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية.

ثانياً: محددات (القصور) في نظام الرقابة الداخلية.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لتقويم وتحسين الرقابة الداخلية.

رابعاً: تأثير تكنولوجيا المعلومات على مكونات نظام الرقابة الداخلية.

خامساً: تصميم نظام الرقابة الداخلية في ظل الحاسبات الشخصية.

سادساً: أساليب ووسائل دراسة وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل

نظم تكنولوجيا المعلومات.

سابعاً: العلاقة بين مكونات إطار COSO الخمسة مع مبادئ الرقابة

الداخلية السبعة عشر، ومبادئ إدارة مخاطر الاحتيال الخمسة، والتي

تم طرحها في عام 2016م، والمعد من قبل الهيئات الأمريكية

المهتمة بموضوع الرقابة الداخلية.

ثامناً: إجراءات الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني.

المبحث الثاني

تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثر تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية

سيتناول هذا المبحث خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية ومحدداته، إضافة إلى تناول المبادئ الأساسية لتقويم، وتحسين الرقابة الداخلية، وتأثير تكنولوجيا المعلومات على مكونات نظام الرقابة الداخلية، وأخيراً تصميم نظام الرقابة الداخلية في ظل الحاسبات الشخصية، وأساليب ووسائل دراسة وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام تكنولوجيا المعلومات.

أولاً: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية:

خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية بالآتي (المطارنة، 2006، 214-215):

1. فهم هيكل الرقابة الداخلية.

2. تحديد مخاطر الرقابة الداخلية.

3. تحديد اختبارات الالتزام.

ثانياً: محددات (القصور) في نظام الرقابة الداخلية:

تسعى الرقابة الداخلية إلى توفير ضمان ملائم؛ للوصول السليم إلى تحقيق أهداف الإدارة، ولكن أي نظام رقابة داخلية يشوبه نوع من القصور؛ لأسباب عدة منها (التميحي، 2006، 88):

1. خطأ العاملين الناتج من: قلة التركيز، وغياب الذهن، وخطأ التقدير، أو عدم الفهم الجيد للعمليات.

2. عدم الالتزام بالتعليمات الرقابية، وذلك من خلال الاتفاق مع جهات خارجية، أو مع موظفين من داخل المؤسسة.

3. الاستخدام السيء للسلطة من الإدارة العليا أو أي شخص تتوفر لديه صلاحيات، وعدم الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية.

4. عدم كفاية الإجراءات الرقابية؛ نظراً للتغيرات في الظروف، وتوسيع نشاط المؤسسة.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لتقويم وتحسين الرقابة الداخلية:

حيث تعتبر هذه المبادئ ممارسة جيدة؛ لتقويم وتحسين نظام الرقابة الداخلية، وتجدر الإشارة أنه لم يتم صياغة هذه المبادئ إلا من أجل تسيير عملية تقويم وتحسين نظام الرقابة الداخلية لدعم أهداف

المنشأة، وذلك من خلال إدارة المخاطر التي تواجه المنشأة، وتتسق مع القواعد والسياسات التي تطبقها المنشأة، وعلى المنشأة اعتماد نظام الرقابة الداخلية جزءاً من إدارة المخاطر، على أن يكون كلاهما جزءاً لا يتجزأ من نظام الحوكمة.

ولتقويم وتحسين نظام الرقابة الداخلية لا بد من تحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية داخل المنشأة، ويتضمن ذلك الهيئة الإدارية بكل مستوياتها: العاملين، وجهات الرقابة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى التنسيق والتعاون بين هذه الفئات (امشهر، 2017، 41-42).

رابعاً: تأثير تكنولوجيا المعلومات على مكونات نظام الرقابة الداخلية:

تؤثر تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية، لهذا تم عرض تأثير بيئة تكنولوجيا المعلومات على مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها ومكوناتها؛ وفقاً للإطار المتكامل للرقابة الداخلية الذي وضعته لجنة (COSO) لرعاية المنظمات المنبثقة عن لجنة Tread way المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وذلك على النحو الآتي (المطيري، 2013، 44):

1. تأثير تكنولوجيا المعلومات على مفهوم الرقابة الداخلية: وذلك لأن تكنولوجيا المعلومات تعتمد على الموارد البشرية، ويرى الباحث أنه ليس هنالك تأثير على مفهوم الرقابة الداخلية؛ لأن تكنولوجيا المعلومات تعتمد على الأجهزة وقواعد البيانات، فمن يقوم بتصميم وتحليل البرامج ووضع قواعد البيانات هم الأفراد؛ لذلك فإن مفهوم الرقابة الداخلية يتفق مع المفاهيم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

2. تأثير تكنولوجيا المعلومات على أهداف الرقابة الداخلية: وذلك أن أهداف الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات تتمثل في التأكد من سلامة العمليات والمدخلات والمخرجات، وسلامة تحديث المدخلات، وسلامة الملفات الدائمة، بالإضافة إلى اعتماد جميع العمليات من المختصين بالشركة، ويعتبر المسؤول عن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات كل من مجلس إدارة الشركة، ومدير إدارة تشغيل الحاسب الآلي للبيانات، والمراجعين الداخليين.

3. تأثير تكنولوجيا المعلومات على مكونات الرقابة الداخلية: حيث يكون التأثير على مكونات الرقابة الداخلية بداية ببيئة الرقابة وانتهاءً بمراقبة النظام، وذلك على النحو الآتي:

أ. أثر تكنولوجيا المعلومات على بيئة الرقابة: ويشير Willimson (2002, p.4) إلى أن أهم تأثيرات تكنولوجيا المعلومات على البيئة الرقابية من خلال الرقابة العامة المتعلقة بعمل الحاسوب المطبقة حالياً، وما تم معالجته، ويكون التأثير على كفاءة الشركة بشكل عام من ناحية

توفير الأمان، وتطوير الأنظمة وصيانتها، وتغيير أسلوب الرقابة، وتحقيق الرقابة على عمليات الحاسوب التي تتضمن الشبكات وقواعد البيانات والتخطيط، وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على بيئة الرقابة أيضاً من خلال رقابة التطبيقات، والمتمثلة بتنظيم العمليات أو الأحداث التي تحصل بالشركة من خلال الدخول المصرح للبيانات والدقة، وإكمال معالجة المدخلات من خلال المعالجة للمخرجات، والرقابة على تطبيقات مصممة؛ لاكتشاف الأخطاء، وذلك حسب كل نوع من أنواع الرقابة المتمثلة في الآتي (Pathak, 2000, p.5):

- الرقابة المانعة.
- رقابة الاكتشاف.
- الرقابة التصحيحية.

ويظهر أيضاً تأثير تكنولوجيا المعلومات على بيئة الرقابة من خلال مستويات الرقابة، والذي تم توزيعها إلى مستوى أدنى يهتم بالبيانات، وكيفية الاحتفاظ بها عن طريق الترميز، ووضعها على شبكات الحاسوب...، ومستوى ثاني يهتم بعناصر البيانات في الدفاتر والسجلات من خلال صحة كتابة الكلمات والعبارات وتكامل السجلات في الملفات، وتهتم التكنولوجيا بتجميع وتلخيص البيانات مع وجود وقاية فاعلة...، وأخيراً مستوى أعلى يهتم بتسهيل العمليات التشغيلية، والحفاظ على مصادر الإدارة الخاصة بالمعلومات، والحفاظ على شبكات الحاسوب (Grand, 2001, p.9).

ب. أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية تقييم وتحليل المخاطر: حيث ينصب الاهتمام بالمخاطر وعملية التقييم لها؛ لاحتمال تغير الظروف المحيطة بالشركة، والتطورات التكنولوجية التي تؤثر على نشاط وطبيعة عمل الشركة، فيجب على المدققين فهم إدارة، واحتساب احتمالية حدوثها بالاعتماد على عدد من الملاحظات، وضعف نظام الرقابة الداخلية (Bielke, 2001, p.4). فيجب على المدققين فهم تحليل التكلفة والعائد؛ لامتلاك الشركات معلومات قيمة، تتكون من ملفات العملاء، والخطة الاستراتيجية والموازنات؛ لذلك يجب على المدققين تحديد متى يكون أمن المعلومات مناسب، ومن يجب أن يديره؛ من أجل منع تسرب تلك المعلومات (المطيري، 2013، 48-49).

ج. أثر تكنولوجيا المعلومات على الأنشطة الرقابية: حيث تحدث أنشطة رقابية في كل مستويات وعمليات الشركة، مثل: المصادقات والتأكيدات، ومراجعة الأداء، والحفاظ على إجراءات الأمن،

وإيجاد السجلات المناسبة، والحفاظ عليها، حيث يتم القيام بذلك إلكترونياً أو يدوياً، ومن أهم نشاطاتها المطبقة في البيئة الإلكترونية، والتي يجب التركيز عليها كالاتي (الاتحاد الدولي للمحاسبين، المجمع العربي للمحاسبين، 2010، 12):

(1) الرقابة على معالجة المعلومات.

(2) الرقابة المادية على الأصول الحساسة.

(3) الرقابة على فصل الصلاحيات.

(4) الرقابة على التسجيل الصحيح للصفقات والأحداث في الوقت المناسب، وتوفير المعلومات لها.

(5) الرقابة على التوثيق المناسب للصفقات والرقابة الداخلية.

د. أثر تكنولوجيا المعلومات على الاتصالات والمعلومات: حيث أسهمت ثورة المعلومات والاتصالات في ظهور نشاطات جديدة، منها: التجارة الإلكترونية؛ لاعتبارها منهج حديث لأداء الأعمال التجارية باستخدام شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكون الشركات تستخدم تكنولوجيا المعلومات في أعمالها يظهر هنالك أهمية خاصة لأنظمة الاتصالات؛ لنجاح وبقاء واستمرار الشركات (IIA, 2003, P.5).

هـ. أثر تكنولوجيا المعلومات على المراقبة: ويظهر ذلك من خلال زيادة اعتماد الشركات الكبيرة تطبيق بيئة عمل إلكتروني؛ من أجل إدارة أعمالها ونشاطاتها بأسلوب ووقت مناسبين للتغيير السريع؛ للتطورات التكنولوجية المؤثرة على بيئة عمل الشركات، حيث تعتمد بيئة المراقبة على ثلاثة مبادئ هي (Baccasam, 2003, p.2):

(1) اتفاق الممارسات الآلية مع السياسات الموضوعية من قبل الشركات.

(2) يحدد المدراء أو المدققون الداخليون المشاكل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات أو بيئة العمل الإلكترونية بسرعة.

(3) تحديد الإدارة للموظفين المصرح لهم العمل في بيئة إلكترونية، وفصل الوظائف بين الموظفين.

خامساً: تصميم نظام الرقابة الداخلية في ظل الحاسبات الإلكترونية:

يخضع تصميم نظام الرقابة الداخلية في ظل الحاسبات الإلكترونية لاعتبارين أساسيين، هما:

1. وجود ضوابط رقابية داخلية كافية وفاعلة تحكم استخدام الحاسبات الشخصية في منشآت الأعمال.

2. عدم إغفال الطبيعة المميزة للحاسبات الشخصية عند وضع هذه الضوابط؛ حيث تتمثل هذه الميزة بمرونة استخدام هذه الحاسبات ولكن بالدرجة التي لا يترتب عليها عدم فاعلية ضوابط الرقابة الداخلية (عبد المجيد، 2013، 25).

سادساً: أساليب ووسائل دراسة وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم تكنولوجيا المعلومات:

مع تطور تكنولوجيا المعلومات ومع الانتشار الواسع لتطبيق النظم المحاسبية بطريقة إلكترونية أصبح هناك حاجة ماسة لحماية تلك النظم من المخاطر التي تتعرض لها، وتوفير أساليب الرقابة اللازمة؛ لحماية النظم المحاسبية الإلكترونية، وضمان إنجاز عملياتها بالشكل الصحيح، وفي الوقت المناسب؛ لذلك فإن الرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية تحتاج إلى أساليب رقابية تتمثل فيما يأتي (السجيني، وباراني، 2016، 291-293):

1. أساليب المراجعة الإلكترونية، يعتمد على ما يأتي: تشغيل وتبويب وتصنيف وتحليل البيانات، ومركزية حفظ المستندات عبر الإدخال، ويؤدي استخدام أسلوب المراجعة الإلكترونية إلى اختصار بعض المراحل في دورة العمليات المحاسبية، واتساع نطاق وتحليل البيانات، وحدوث تغيير ملحوظ في أسلوب عرض النتائج والمعلومات.

2. وسائل تقييم نظام الرقابة الداخلية:

تتمثل في الآتي Prasad (2010, 214):

أ. قائمة الاستقصاء المقدمة للعاملين في المنشأة.

ب. الملخص التذكيري الذي يقوم المراجع من خلاله بوضع قواعد وأسس نظام رقابة داخلية سليمة.

ج. التقرير الوصفي الذي يصف الإجراءات المتبعة لكل عملية من العمليات، مع وصف نظام الرقابة والدورة المستندية.

د. دراسة الخرائط التنظيمية؛ لتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلالها.

هـ. فحص النظام المحاسبي؛ للحكم على نظام الرقابة الداخلية، من خلال دراسة قائمة بالسجلات المحاسبية.

3. تقييم أساليب الرقابة الداخلية: وتتكون من ثلاثة محاور، هي:

- دراسة نظام الرقابة الداخلية المحاسبية.
- اختبار تنفيذ الإجراءات الرقابية العامة.
- اختيار تنفيذ الإجراءات الرقابية التطبيقية.

سابقاً: العلاقة بين مكونات إطار COSO الخمسة مع مبادئ الرقابة الداخلية السبعة عشر، ومبادئ إدارة مخاطر الاحتيال الخمسة، والتي تم طرحها في عام 2016م، والمعد من قبل الهيئات الأمريكية المهمة بموضوع الرقابة الداخلية:

قامت COSO بمراجعة نظام الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل في عام 2013م؛ لإدراج 17 مبدأ ترتبط هذه المبادئ الـ 17 بمكونات الرقابة الداخلية الخمسة COSO، والتي تم تأسيسها في عام 1992م. إن مبادئ إدارة مخاطر الاحتيال الخمسة التي يقدمها هذا الدليل بشكل كامل، تتفق تماماً مع مبادئ الرقابة الداخلية لإطار العمل COSO لعام 2013م، وبالتوازي مع ذلك الترابط بين المبادئ؛ لإدارة مخاطر الاحتيال، ومكونات ومبادئ الرقابة الداخلية في إطار عمل منظمة COSO لعام 2013م، والتي تم التطرق إليها من خلال العرض المختصر والموضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (1): يبين مكونات إطار COSO الخمسة مع مبادئ الرقابة الداخلية السبعة عشر، ومبادئ إدارة مخاطر الاحتيال الخمسة، والتي تم طرحها في عام 2016م

مبادئ إدارة مخاطر الاحتيال التي تم عرضها بشكل كامل في هذا الدليل المعد في 2016م	مكونات الرقابة الداخلية والعناصر السبعة عشر لإطار العمل COSO التي تم اعتمادها في 2013م		
تقوم المؤسسة بإنشاء وتوصيل برنامج إدارة مخاطر الغش الذي يظهر توقعات مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتزامهم بالسلامة العالية، والقيم الأخلاقية فيما يتعلق بإدارة مخاطر الاحتيال.	1. توضح المنظمة الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية	التحكم بالبيئة	
	2. يوضح مجلس الإدارة الاستقلال عن الإدارة ويمارس الرقابة على تطوير وأداء الرقابة الداخلية.		
	3. تضع الإدارة، مع إشراف مجلس الإدارة: الهياكل وخطوط الإبلاغ، والسلطات، والمسؤوليات المناسبة في السعي إلى تحقيق الأهداف.		
	4. تظهر المنظمة التزاماً لجذب وتطوير وتحسين الأفراد الأكفاء بما يتماشى مع الأهداف.		

	5.	تحمل المنظمة الأفراد مسؤولية تجاه مسؤولياتهم عن الرقابة الداخلية في السعي لتحقيق الأهداف.	
تقوم المنظمة بإجراء عمليات تقييم شاملة لمخاطر الاحتيال؛ لتحديد مخططات ومخاطر الاحتيال، وتقييم احتمالاتها وأهميتها، وتقييم أنشطة مكافحة الاحتيال الحالية، وتنفيذ إجراءات للتخفيف من مخاطر الاحتيال المتبقي.	6.	تحدد المنظمة الأهداف بوضوح كافٍ؛ لتمكين تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأهداف.	تقييم المخاطر
	7.	تحدد المنظمة المخاطر التي تحول دون تحقيق أهدافها عبر تعريف وتحليل المخاطر كأساس لتحديد كيفية إدارة المخاطر.	
	8.	تنظر المنظمة في احتمالية حدوث احتيال في تقييم المخاطر التي تهدد تحقيق الأهداف.	
	9.	تحدد المنظمة وتقيم التغييرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نظام الرقابة الداخلية.	
تختار المنظمة وتطور وتنشر أنشطة مكافحة الاحتيال الوقائية والكشفية؛ للتخفيف من مخاطر وقوع أحداث الاحتيال، أو عدم اكتشافها في الوقت المناسب.	10.	تقوم المنظمة باختبار وتطوير أنشطة التحكم التي تسهم في التخفيف من المخاطر التي تحول دون تحقيق الأهداف إلى مستويات مقبولة.	أنشطة المكافحة
	11.	تختار المنظمة وتطور أنشطة الرقابة العامة على التكنولوجيا؛ لدعم تحقيق الأهداف.	
	12.	تنشر المنظمة أنشطة الرقابة من خلال السياسات التي تحدد ما التوقعات والإجراءات التي تضع السياسات موضع التنفيذ.	
تضع المنظمة عملية اتصال للحصول على معلومات حول الاحتيال المحتمل، ونشر منهج منسق؛ للتحقيق والإجراءات التصحيحية؛ لمعالجة الاحتيال بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب.	13.	تحصل المنظمة أو تنتج وتستخدم معلومات جيدة وذات صلة؛ لدعم عمل المكونات الأخرى للرقابة الداخلية.	التواصل والمعلومات
	14.	تقوم المنظمة بإيصال المعلومات داخلياً، بما في ذلك الأهداف والمسؤوليات المتعلقة بالرقابة الداخلية، اللازمة؛ لدعم سير الرقابة الداخلية.	
	15.	تتواصل المنظمة مع أطراف خارجية فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على عمل المكونات الأخرى للرقابة الداخلية.	
تقوم المنظمة باختبار وتطوير وتقييم عمليات التقييم الجارية؛ للتأكد مما	16.	تختار المنظمة وتطور وتنفذ تقييمات مستمرة و / أو منفصلة؛ للتأكد مما إذا كانت مكونات الرقابة الداخلية	أنشطة الرقابة

<p>إذا كان كل من المبادئ الخمسة لإدارة مخاطر الاحتيال حاضرة وفاعلة، وتحدث المنظمة عن أوجه قصور في برنامج إدارة مخاطر الاحتيال في الوقت المناسب للأطراف المسؤولة عن اتخاذ إجراءات تصحيحية، بما في ذلك الإدارة العليا و مجلس الادارة.</p>	<p>موجودة، وتعمل بشكل جيد.</p>	<p>17</p>
---	--------------------------------	-----------

المصدر : [gao.gov/assets/680/671664.pdf] إعداد الباحث

اعتمدت الحكومة الفيدرالية الأمريكية في عام 2013م مبادئ الرقابة الداخلية لإطار العمل الجماعي لعام 2013م في معايير الرقابة الداخلية في الحكومة الفيدرالية، الصادرة عن المراقب العام للولايات المتحدة. يتطلب قانون النزاهة المالية للمدراء الاتحاديين لعام 1982م من الوكالات الفيدرالية اتباع معايير المراقب المالي العام، بالإضافة إلى ذلك، أصدرت إدارة المساءلة الحكومية (GAO) إطاراً لإدارة مخاطر الاحتيال في البرامج الفيدرالية، والذي تم تطويره بناءً على الممارسات الرائدة كأداة للوكالات الفيدرالية؛ لاستخدامها في تطوير برامج إدارة مخاطر الاحتيال.

ثامناً: إجراءات الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني:

1. إجراءات الرقابة العامة:

تهدف الرقابة العامة للفصل بين الوظائف، والحماية المادية للأصول والرقابة على الوصول المنطقي الى البيانات والرقابة على تخزين المعلومات ومعايير التوثيق، ويتم تصميمها بما يكفل التأكد من أن البيئة الرقابية للشركة مستقرة وتدار بصورة صحيحة (الحكيم، 2010، 573-575).

وتشتمل على بيان المهام، ووضع إجراءات التشغيل العامة، مثل تحديد الاختصاصات والمسؤوليات، وإجراءات الرقابة على الأصول، ورقابة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، ورقابة اقتناء وتطوير وصيانة البرامج، والرقابة العامة تؤثر في تجهيز البيانات، وهي أساسية، ولكنها ليست بديلة عن رقابة التطبيقات (حجر، 2014، 456).

2. إجراءات الرقابة على التطبيقات:

تعد رقابة التطبيقات أسلوب متخصص لرقابة دخول البيانات إلى الحاسب الإلكتروني، وصمم لضمان الأمان في وصول البيانات ودقة وسلامة العمليات المطلوبة، كما تعمل هذه الإجراءات على منع حدوث الأخطاء وضبطها إذا حدثت. وتعرف بأنها: رقابة مكتشفة ومصححة في طبيعتها، وهي رقابة خاصة في طبيعتها؛ لأنها تركزت على دورات العمليات، والنظم التطبيقية المشتركة في هذه الدورات، حيث يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الرقابة التحقق من العمليات المصرح بها، وأنه تم تسجيلها وتشغيلها والتقرير عنها بالدقة المطلوبة، ويتم ممارسة هذه الرقابة على كل مراحل تدفق البيانات داخل النظام (الجابري، 2014، 39-40).

كما أنها رقابة خاصة بكل تطبيق، نظام فرعي، على حده وتعمل رقابة التطبيقات على منع وتتبع وتصحيح أخطاء البيانات والاحتيايل، وتهتم بدقة وشمولية وصحة وإقرار البيانات التي يتم جمعها، وإدخالها إلى النظام، وتجهيزها وحفظها ونقلها إلى أنظمة أخرى، والتقرير عنها (حجر، 2014، 456).

وعرفت رقابة التطبيقات بأنها: تلك الاساليب المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (الشائي، 2011، 24).

ويتم تصنيف هذه الرقابة إلى الرقابة على المدخلات والرقابة على تشغيل البيانات، والرقابة على المخرجات. وسوف يتم التحدث عن كل نوع من هذه الرقابة بشيء من التفصيل، وعل النحو الآتي (حجر، 2014، 457-460):

أ. الرقابة على المدخلات: قبل الحديث عن إجراءات الرقابة على المدخلات لابد من الحديث عن وثيقة المصدر التي يتم جمع البيانات في وثيقة أو شاشة الحاسب الإلكتروني في وثيقة مصدر البيانات، وهي بمثابة الوثيقة الأصلية، وتعتبر الخطوة الأولى في إدخال البيانات، ولأن سلامة التشغيل والمخرجات يعتمدان على سلامة المدخلات فإن وثيقة مصدر البيانات تلعب دوراً كبيراً في هذا الصدد؛ حيث يجب وضع الإجراءات الرقابية للتأكد من أن وثيقة مصدر البيانات تمت الموافقة عليها من قبل المعنيين، وأنها دقيقة وشاملة لمختلف أحداث المدخلات الأساسية، وأنه تم إعدادها بصورة سليمة، وتم إرسالها إلى الجهة المعنية في الوقت المناسب، وهذا يتطلب تصميم سليم لوثيقة مصدر البيانات مع مراعاة الصلاحيات والفصل بين المهام، وأن يتم ترقيمها بأرقام متسلسلة. وبعد أن بيّنا الوثيقة التي يتم من خلالها إدخال البيانات إلى الحاسب الإلكتروني، فالرقابة على المدخلات تتمثل في التحقق من دقة وثيقة المصدر، وما يسجل فيها من بيانات عن

الأحداث، وأن تسجيل البيانات ونقلها إلى الدفاتر أو الحاسب الإلكتروني من وثيقة المصدر يتم بصورة صحيحة، وعدم حدوث أي تلاعبات فيها أو حذف أي أحداث سواء بقصد أو بدون قصد، كذلك في حالة التعاملات الإلكترونية فإنه يتوجب أن تكون هناك رقابة كاملة؛ لاستلام البيانات إلكترونياً، ونقلها والتعامل معها من حاسب إلى آخر. وتم تصميم رقابة المدخلات لمنع حدوث أخطاء في مرحلة إدخال البيانات، وهناك العديد من الإجراءات الرقابية الشائعة التي تستخدم للتحقق من صحة الإدخال تتمثل في : تصميم نماذج إدخال البيانات في الأنظمة المحاسبية الإلكترونية بالشكل الذي يكشف الخطأ عند وقوعه، وتقوم الإدارات الأخرى عند إرسال بياناتها لإدخالها إلكترونياً استخدام نماذج للرقابة؛ موضحاً عدد المستندات ومجموعة القيم، وتوفّر إجراء رقابي لاكتشاف أي نقص في البيانات المدخلة، ومن ثم إعادة إدخال البيانات المصححة، ويتم مراجعة المدخلات بواسطة موظف آخر مستقل غير العاملين على إدخال البيانات، وتوفّر إجراء رقابي يُظهر العمليات الملغاة في اليومية مع بيان سبب الإلغاء، وتوفّر نظام يميز البيانات التي تم إدخالها؛ لتلافي إعادة إدخالها والاحتفاظ بالمستندات الأصلية في ملفات؛ للرجوع إليها عند الحاجة...إلخ.

ب. رقابة عملية التشغيل: وتتمثل في الإجراءات الرقابية اللازمة؛ للتأكد من أنه يتم تشغيل البيانات بصورة صحيحة، ومن تلك الإجراءات ما يأتي: إجراءات تقوم على المطابقة بين نوعين أو أكثر من البيانات أثناء المعالجة الإلكترونية للبيانات، وإجراء رقابي يكشف أي خطأ في الترحيل إلى الحسابات في دفاتر الأستاذ، ويُستخدم نظام المجموعات للمستندات أو العمليات عند تشغيل البيانات الخاصة بهما وإمكانية إعادة تشغيل البرامج من نقطة التوقف إذا توقفت دورة التشغيل لأي سبب من الأسباب، و إجراءات كافية تضمن تصحيح وإعادة تشغيل البيانات التي رفضت البرامج تشغيلها، وهناك إجراءات رقابية كافية ضمن برامج الحاسوب تُبين معالجة البيانات التي يتم إدخالها، وإجراءات رقابية تمنع حذف عمليات سبق تشغيلها...إلخ.

وتطرق أبوكميل (2011، 75) ايضاً إلى الرقابة على عملية التشغيل واصفاً أيها أنها من أهم أنواع الرقابة على الحاسب الإلكتروني، وبدون هذا النوع من الرقابة فإن الشركات قد تتعرض لخسائر كبيرة نتيجة التشغيل غير الصحيح وصعوبة اكتشاف الغش والانحرافات؛ لهذا يجب التأكد من أن جميع إجراءات التشغيل الموضوعية من قبل الإدارة قد تم تطبيقها بصورة كاملة، وأن المعلومات التي تم تشغيلها صحيحة، وسجلت في الوقت المناسب وكاملة ومخولة من السلطة المسؤولة، ولهذا فإن الأخطاء في المدخلات ستعكس على مرحلة التشغيل ومرحلة

المخرجات؛ حيث إن الأخطاء في مرحلة التشغيل تكون أخطاء في عملية الإدخال أو نتيجة أخطاء فنية في وحدة التشغيل.

ويرى الباحث مما سبق أن هذا النوع من الرقابة يهدف لمعرفة أن البيانات تم تشغيلها بدقة، وأنه تم استخدام الملفات والبرامج المناسبة التي تجعل تتبع العمليات والسجلات وصولاً إلى معالجة العمليات المصرح بها بصورة سليمة وصحيحة.

ج. الرقابة على المخرجات: تعتبر الرقابة على المخرجات بمثابة رقابة إضافية على المدخلات، وأن عملية تجهيز البيانات تمت بصورة صحيحة، كما أنه تم توزيع البيانات ونقلها بالشكل المطلوب.

كما ذكر أبوكميل (2011، 76، 77) أن هذه الرقابة تهدف إلى التحقق من دقة ومعقولية المعلومات التي تم تشغيلها بالتركيز على الأخطاء التي حدثت في المرحلة السابقة، وليس منع الأخطاء في مرحلة التشغيل، بالإضافة إلى الحفاظ على حرية المعلومات، والتحقق من أن كافة العمليات التي تم إدخالها تعكس أثرها على المخرجات كما هو متوقع، ومن ضمن هذه الإجراءات ما يأتي: وجود إجراءات رقابية عند نقل البيانات (تشفير البيانات)، وإجراءات متبعة؛ لحفظ الملفات في نسخ احتياطية خارج الموقع، وعدم الكشف غير المرخص به للبيانات، ويتم مطابقة مجاميع المخرجات الناتجة من الحاسوب مع المجاميع المعدة يدوياً قبل المعالجة من قبل شخص مستقل عن القسم الذي أصدر هذه المجاميع، كما توجد رقابة كافية على عمليات توزيع التقارير، مع رفع المخالفات في حال وقوعها... إلخ.

وهناك إجراءات تخص فاعلية نظام الرقابة الداخلية من جهة خارجية حيث يُطلب من المراجع الخارجي تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم الحاسوب، ومراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية من قبل قسم المراجع الداخلي أو من قبل المراجع الخارجي، ويتم الرجوع أيضاً إلى أعمال المراجع الداخلي في تقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية؛ حيث يُظهر ضمناً لصحة ومصداقية المعلومات المستخرجة من قبل نظام المعلومات الإلكترونية.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نبذة عن شركة يمن موبايل.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة.

المبحث الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول

نبذة عن شركة يمن موبايل

أولاً: مقدمة عن شركة يمن موبايل.

ثانياً: الأنشطة الرئيسية للشركة.

ثالثاً: الأداء المالي للشركة.

رابعاً: المركز المالي للشركة.

المبحث الأول

نبذة عن شركة يمن موبايل

أولاً : مقدمة عن شركة يمن موبايل:

تم تدشين خدمة يمن موبايل للهاتف النقال (شركة مساهمة يمنية عامة) كنشاط تابع للمؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية في 22 سبتمبر 2004 م من قبل المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية، وفي 20 يوليو 2006 م بدأت إجراءات تحويل يمن موبايل للهاتف النقال إلى شركة مساهمة يمنية عامة بموجب قانون الشركات التجارية اليمني رقم (22) لسنة 1997م وتعديلاته، وقرار مجلس الوزراء رقم (97)، (287) لسنة 2006 م، وفي 10 فبراير 2007 م تم إشهار يمن موبايل كشركة مساهمة عامة بموجب قرار وزير الصناعة والتجارة رقم (50) لسنة 2007م، برأسمال قدره (43,262,000,000) ريال موزع على (86,524,000) سهم وبقيمة اسمية (500) ريال للسهم الواحد، حيث أصبحت شركة يمن موبايل للهاتف النقال شركة مساهمة اعتباراً من 1 يناير 2007 م، وبهذا تكون أول شركة مساهمة يمنية عامة في مجال اتصالات الهاتف النقال في الجمهورية اليمنية، وكانت نسب المساهمين في الشركة عند التأسيس في 2006/12/14م كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (2): يبين نسب المساهمين في الشركة عند التأسيس 2006/12/14م

م	فئات المساهمين	عدد الأسهم عند التأسيس	النسبة إلى إجمالي عدد الأسهم
1	المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية	51,370,244	59.37%
2	الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات	3,896,020	4.50%
3	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2,810,220	3.25%
4	صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي بوزارة الدفاع	2,740,522	3.17%
5	الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي	2,467,898	2.85%
6	صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي بوزارة الداخلية	1,872,980	2.16%
7	المؤسسة الاقتصادية اليمنية	1,000,000	1.16%
8	الشركات وما في حكمها	8,625,828	9.97%
9	المواطنين	10,460,810	12.09%
10	موظفي الاتصالات	2,466,005	2.85%
	الإجمالي	86,524,000	100%

المصدر : موقع شركة يمن موبايل (www.yemenmobil.com.ye)

كما نجحت الشركة أيضاً في تقوية وزيادة قاعدة مشتركيها التي وصلت إلى أكثر من ستة مليون مشترك حتى نهاية العام 2017م، بزيادة مليون مشترك عن العام السابق، وهذا يعكس حجم الثقة والإقبال التي تحظى به الشركة، وهو مصدر اعتزاز وفخر لكل العاملين والمساهمين فيها.

ثانياً: الأنشطة الرئيسية للشركة:

شهد العام 2017م العديد من المحطات الإيجابية التي واكبت عمليات الشركة رغم استمرار الظروف الاستثنائية التي تعمل في ظلها الشركة، والتي قللت الشركة من آثارها من خلال إدارة عملياتها بنجاح، وتبني استراتيجيات أداء طموحة؛ ساهمت في تحقيق مستويات متقدمة من النمو، ومتخطية العقبات، ومحققة العديد من أهدافها المرسومة، ضمن خططها الاستراتيجية القصيرة والمتوسطة المدى، وتنفيذ العديد من الأعمال والمهام والأنشطة، أهمها:

1. الإجراءات الفنية المتخذة للحفاظ على الخدمة عبر الكادر الوظيفي بالشركة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الشركة للمشاركين.

2. الأنشطة والفعاليات التسويقية: حيث تتميز بالمرونة وفقاً للمتغيرات المختلفة للسوق وللظروف الاقتصادية والمعيشية للجمهور، وهذا ما عمدت إليه الشركة في خطتها التسويقية للعام 2017م، والتي تركزت في مجملها على تقديم الدعم المجتمعي في مختلف المجالات التمويلية والأنشطة الترويجية وعروض البيع، التي تحاكي احتياجات الجمهور، وتحافظ على المستوى المتميز لتقديم الخدمات، من أهمها: (تقديم خدمات اجتماعية، وتعليمية، وصحية، ورياضية، وغيرها من الخدمات التي تخدم المجتمع).

ثالثاً: الأداء المالي للشركة:

انعكست النتائج الإيجابية لمختلف برامج الشركة الاستثمارية والتشغيلية والتجارية بالإيجاب على المركز المالي للشركة رغم استمرار الظروف الاستثنائية والتحديات التي أفرزتها خلال العام 2017م، وتمكنت الشركة من الحفاظ على متانة مركزها المالي، وموقعها المتميز في السوق الوطني للهاتف النقال، ويتبين ذلك من خلال المؤشرات الواردة في البيانات المالية المعبرة عن الموقف المالي للشركة، ونتيجة العمليات التشغيلية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م بالمقارنة مع السنوات السابقة، وذلك من خلال زيادة في الإيرادات والمصرفات والأرباح والاحتياطي المالي للشركة.

رابعاً: المركز المالي للشركة:

أظهرت مؤشرات المركز المالي كما هي في 31 ديسمبر 2017م نمواً بنسبة 20.32 % عن الأعوام السابقة؛ حيث زادت قيمة إجمالي الموجودات وإجمالي حقوق الملكية، وتتمثل الزيادة في ارتفاع قيمة الاحتياطيات؛ حيث تشكل الاحتياطيات دعماً للمركز المالي للشركة، والجدول رقم (3) يوضح تحليلاً للموجودات وحقوق الملكية والمطلوبات للأعوام من (2013 م - 2017) على النحو الآتي:

جدول رقم (3): يُبين تحليلاً للموجودات وحقوق الملكية والمطلوبات للأعوام من (2013 م - 2017)

البيان (بالألف الريالات)	2013م	2014 م	2015 م	2016 م	2017 م
الموجودات غير المتداولة	31,378,190	27,835,552	30,319,566	17,420,024	17,300,047
الموجودات المتداولة	93,013,520	113,432,426	117,899,485	140,730,965	172,987,225
إجمالي الموجودات	124,391,710	141,267,978	148,219,051	158,150,989	190,287,272
حقوق الملكية	93,892,459	92,008,524	96,193,181	106,483,286	121,419,538
المطلوبات المتداولة	30,499,251	49,259,454	52,025,870	51,667,703	68,867,734
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات	124,391,710	141,267,978	148,219,051	158,150,989	190,287,272
حصة السهم في صافي الموجودات بالريال	1,085.16	1,063.39	1,111.75	1,230.68	1,403.30

المصدر : موقع شركة يمن موبايل (www.yemenmobil.com.ye)

المبحث الثاني

منهجية الدراسة

أولاً: منهج الدراسة.

ثانياً: أداة الدراسة.

ثالثاً: مجتمع الدراسة.

رابعاً: صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة).

خامساً: طريقة تحليل النتائج مع ذكر الأساليب الإحصائية

المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني

منهجية الدراسة

يتناول هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في بحثه، وتشمل منهج البحث، وتحديد مجتمع الدراسة وعينته، وبناء أداة البحث، وبيان صدقها وثباتها، ووصف البيانات، وتحديد الطرق الإحصائية المتبعة في تحليل نتائج الدراسة الميدانية؛ وذلك على النحو الآتي:

أولاً: منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه يشمل وصف طبيعة مشكلة الدراسة، وتحليل بياناتها، وبيان العلاقة بين مكوناتها.

وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع على المصادر الآتية:

1. المصادر الثانوية الكتب والدوريات والرسائل العلمية والأبحاث غير المنشورة.
2. المصادر الأولية، تم الاستفادة من الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات الأولية.

ثانياً: أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد استبانة تغطي جميع فرضيات الدراسة، والملحق رقم (3) يبين نموذج الاستبانة، كما تم توزيعها من قبل الباحث على المستجيبين. وقد تكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الديموغرافية للمستجيبين والمتمثلة بـ (الوظيفة الحالية، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، التخصص الأكاديمي، الاهتمام بالأنظمة الإلكترونية، مصادر الحصول على معلومات الأنظمة الإلكترونية).

القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة، والتي تمثلت بـ (المدخلات، التشغيل، المخرجات)، مع تحديد عدد الفقرات التي كانت قبل التحكيم وبعد التحكيم، وذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (4): يوضح محاور الاستبيان وعدد كل فقرة قبل وبعد التحكيم

م	المحاور	الاستبيان قبل التحكيم	الاستبيان بعد التحكيم
1	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات	44	19
2	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل	37	21
3	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات	51	22
	المجموع الكلي	132	72

وقد اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي، وهو مقياس فنوي مكون من خمس درجات؛ لتحديد درجة موافقة المستجيبين على كل فقرة من فقرات الاستبانة، كما هو موضح في الجدول (5).

جدول رقم(5) مقياس تحديد مستوى ودرجة الموافقة

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

ثالثاً: مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من دراسة حالة لشركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل للهاتف النقال)، وذلك من خلال توزيع الاستبانة على الإدارات المختصة بموضوع الدراسة، وهي: (الإدارة المالية، إدارة الحسابات، إدارة الرقابة الداخلية، إدارة المراجعة الداخلية، وإدارة الحاسب الآلي، وكذلك إدارة المشتريات، وإدارة المناقصات، وأخيراً إدارة النقد، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (75) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل (62) استبانة، أي: ما نسبته 82.66% من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة، والاستبانات المفقودة (13) استبانة، أي ما نسبته 17.34%.

وفيما يلي عرض لمجتمع الدراسة وفق البيانات الديموغرافية:

1. توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية:

جدول رقم(6): متغير الوظيفة الحالية

م	الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة %
1	محاسب	22	35.5
2	مراجع داخلي	6	9.7
3	أخرى	34	54.8
	الإجمالي	62	100.0

يتضح من الجدول (6) أن ما نسبته 35.5% من عينة الدراسة وظيفتهم الحالية محاسبين، وما نسبته 9.7% مراجعين داخليين، و 54.8% وظيفتهم الحالية غير ذلك، وأن جميع هذه المسميات تعمل في مجال الرقابة الداخلية (إدارية، مالية) وفي مجال الحاسوب، ومثلت النسبة الأكبر في أخرى المتمثلة بالمجالات الآتية: (إدارة أعمال، وشبكات، وهندسة الاتصالات)، ثم المحاسبين؛ وذلك لعلاقتهم المباشرة إدارياً وتنفيذياً بالرقابة الداخلية، ولقوة ارتباطهم بهذه الدراسة.

2. توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي:

جدول رقم (7): المستوى التعليمي

م	المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
1	بكالوريوس	57	91.9
2	دراسات عليا	5	8.1
	الإجمالي	62	100.0

يتضح من الجدول (7) أن ما نسبته 91.9% من مجتمع الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس، و 8.1% هم من حملة درجة دراسات عليا. ويلاحظ أن المستجيبين يحملون شهادات علمية عالية، مما يعني قدرتهم على فهم فقرات الاستبانة، والإجابة عليها بدرجة كفاءة عالية، ويعزز ذلك من صحة ودقة النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال إجراء هذه الدراسة.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن نسبة حملة درجة البكالوريوس هي الأكبر، ويعزى ذلك إلى طبيعة العمل في شركة يمن موبايل التي لا تحتاج إلى مؤهلات أكاديمية عليا، ومع ذلك نجد أن ما نسبته 8.1% من مجتمع الدراسة من حملة درجة دراسات عليا، وهذا يدل على توافر الكفاءات العلمية، والحرص على تطوير الذات، ويمكن القول أن ارتفاع مستوى التحصيل هو مطلب أساسي، واكتساب معارف تؤهل المعنيين للتعامل مع مختلف القضايا المالية والحالات التي توجه شركات الاتصالات.

3. توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم(8): متغير عدد سنوات الخبرة

م	سنوات الخدمة	التكرار	النسبة %
1	5 سنوات فأقل	7	11.3
2	من 6-10 سنوات	37	59.7
3	من 11-15 سنة	12	19.4
4	16 سنة فأكثر	6	9.7
	الإجمالي	62	100.0

يتضح من الجدول (8) أن ما نسبته 11.3% من عينة الدراسة خبرتهم 5 سنوات فأقل، وأن ما نسبته 59.7% تتراوح خبرتهم ما بين 6 إلى 10 سنوات، وأن 19.4% تتراوح خبرتهم ما بين 11 إلى 15 سنة، وأن ما نسبته 9.6% عدد سنوات خبرتهم 16 سنة فأكثر.

وبالنظر إلى تلك النتائج نجد أن ما نسبته 88.8% من عينة الدراسة هم ممن تزيد خبرتهم العملية عن 6 سنوات، وأن ما نسبته 29.1% هم ممن تزيد خبرتهم العملية عن 11 سنة، وهذا يشير إلى ارتفاع مستوى الخبرة العملية للمستجيبين، مما يساعد على أن تتميز الإجابة بالدقة النسبية، ويساعد على صحة ودقة النتائج التي سيتم التوصل إليها.

4. توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص الأكاديمي:

جدول رقم (9): متغير التخصص الأكاديمي

م	التخصص الأكاديمي	التكرار	النسبة %
1	محاسبة	28	45.2
2	إدارة أعمال	15	24.2
3	حاسوب	7	11.3
4	أخرى	12	19.3
	الإجمالي	62	100.0

يتضح من الجدول (9) أن ما نسبته 45.2% تخصصهم محاسبة، و 24.2% تخصصهم إدارة أعمال، و 11.3% تخصصهم حاسوب، وأن ما نسبته 19.3% من تخصصات أخرى. ويلاحظ أن النسبة الأغلب 45.2% من تخصص المحاسبة، وهذا يشير إلى العلاقة القوية بين نظم الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية وبين تخصص المحاسبة، ويمنحهم ميزة إضافية للتعامل مع الأنظمة الإلكترونية المحاسبية.

5. توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الاهتمام بالأنظمة الإلكترونية:

جدول رقم (10): متغير الاهتمام بالأنظمة الإلكترونية

م	الاهتمام	التكرار	النسبة %
1	نعم	54	87.1
2	لا	8	12.9
	الإجمالي	62	100.0

يتضح من الجدول (10) أن ما نسبته 87.1% من عينة الدراسة يوجد لديهم اهتمام بالأنظمة الإلكترونية، بينما 12.9% لا يوجد لديهم اهتمام بالأنظمة الإلكترونية، وتعني النسبة المرتفعة زيادة اهتمام شركة يمن موبايل بالأنظمة الإلكترونية وأتمتة جميع الأعمال.

6. توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير مصادر الحصول على معلومات الأنظمة الإلكترونية:

جدول رقم (11): متغير مصادر الحصول على معلومات الأنظمة الإلكترونية

م	المجال	التكرار	النسبة %
1	دورات	38	61.3
2	ورش	7	11.3
3	أخرى	19	30.4

يتضح من الجدول (11) أن ما نسبته 61.3% من عينة الدراسة دورات، و 11.3% من ورشة عمل، بينما 30.4% لديهم غير ذلك، وهي غالباً الخبرة الشخصية، ويلاحظ من النتائج أن النسبة الأكبر كانت للدورات، وهذا مؤشر على أهمية الدورات لتطوير أداء الموظفين في مجال النظم الإلكترونية.

رابعاً: صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

أ. صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق الأداة أن تقيس ما وضعت لقياسه، وللتأكد من صدق الاستبانة استخدم الباحث أسلوب الصدق الظاهري وصدق الاتساق الداخلي، وذلك على النحو الآتي:

1- الصدق الظاهري:

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة بصورتها الأولية تم عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال المحاسبة والمراجعة والاحصاء، وقد بلغ عددهم (15) محكماً من أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات اليمنية، كما هو موضح في الملحق (1)، وقد طلب من المحكمين إبداء آرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية فقراتها وشموليتها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف. وبعد استرجاع الاستبانات من جميع المحكمين تم

تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت من حذف وتعديل ونقل بعض الفقرات، إلى إن وصلت الاستبانة بصورتها النهائية القابلة للتوزيع.

2- صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم احتساب الاتساق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه.

1) صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول: فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات:

جدول رقم (12):

يوضح صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات

م	الفقرات	معامل ارتباط الفقرة بمحورها
1	يتم تصميم نماذج إدخال البيانات في الأنظمة المحاسبية الإلكترونية بالشكل الذي يكشف الخطأ عند وقوعه.	0.643**
2	تقوم الإدارات الأخرى عند إرسال بياناتها؛ لإدخالها إلكترونياً، استخدام نماذج للرقابة موضحاً عدد المستندات ومجموعة القيم.	0.648**
3	توفر إجراء رقابي؛ لاكتشاف أي نقص في البيانات المدخلة، ومن ثم إعادة إدخال البيانات المصححة.	0.620**
4	يتم مراجعة المدخلات بواسطة موظف آخر مستقل بخلاف العاملين على إدخال البيانات.	0.474**
5	توفر إجراء رقابي يُظهر العمليات الملغاة في اليومية مع بيان سبب الإلغاء.	0.556**
6	توفر نظام يميز البيانات التي تم إدخالها؛ لتلافي إعادة إدخالها.	0.742**
7	الاحتفاظ بالمستندات الأصلية في ملفات؛ للرجوع إليها عند الحاجة.	0.542**
8	توفر إجراءات رقابية على المدخلات؛ تكفل إدخال البيانات عند حدوثها.	0.709**
9	نقل البيانات الأصلية إلى وثائق الإدخال لنظام المعالجة الآلية حسب التعليمات الموجودة.	0.724**
10	تحديد تاريخ كل عملية إدخال إلى نظام المعالجة الآلية مع تحديد اسم مستخدم النظام عند تنفيذ عملية الإدخال بدلاً من التوقيع اليدوي.	0.535**
11	من يقوم بعملية الإدخال من الموظفين مؤهل بشكل كافي.	0.374**
12	هنالك إجراءات رقابية بالمجاميع عند إدخال البيانات.	0.621**
13	يتم تنظيم المدخلات عن طريق نموذج معين، ومع وجود موافقة للبدء في عملية الإدخال.	0.671**
14	وجود إجراء رقابي يُبين عند وجود خطأ في الإدخال رقم العملية مع إظهارها في يومية الفرع.	0.634**

0.685**	هناك إجراءات رقابية تمنع حذف العمليات التي سبق إدخالها.	15
0.384**	يرتبط النظام بالإنترنت مع وجود إجراءات رقابية؛ لحمايته من الاختراق.	16
0.621**	هناك إجراءات رقابية تُبين ارتباط المكالمات بالإيرادات تظهر في عملية الإدخال.	17
0.591**	وجود إجراءات رقابية على المعاملات المعدة إلكترونياً، والتي يتم نقلها من كمبيوتر إلى آخر.	18
0.798**	تقوم الإدارات المختصة بمناقشة نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.	19

(**) معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يوضح الجدول (12) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور، والذي يُبين أن درجة معامل الارتباط كانت مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، إذ تراوحت بين (0.374_0.798)، وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

2) صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل:

جدول رقم (13):

يوضح صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل

م	الفقرات	معامل ارتباط الفقرة بمحورها
1	هناك إجراءات تقوم على المطابقة بين نوعين أو أكثر من البيانات أثناء المعالجة الآلية للبيانات.	0.521**
2	هناك إجراء رقابي يكشف أي خطأ في الترحيل إلى الحسابات في دفاتر الأستاذ.	0.560**
3	يُستخدم نظام المجموعات للمستندات أو العمليات عند تشغيل البيانات الخاصة بهما.	0.639**
4	إمكانية إعادة تشغيل البرامج من نقطة التوقف إذا توقفت دورة التشغيل لأي سبب من الأسباب.	0.644**
5	وجود إجراءات كافية تضمن تصحيح وإعادة تشغيل البيانات التي رفضت البرامج تشغيلها.	0.668**
6	هناك إجراءات رقابية كافية ضمن برامج الحاسوب تُبين معالجة البيانات التي يتم إدخالها.	0.690**
7	وضع إجراءات رقابية تمنع حذف عمليات سبق تشغيلها.	0.718**
8	هناك إجراءات تحدد الجزء الخاص لكل شخص في نظام المعالجة الآلية.	0.710**
9	يوفر نظام المعالجة الآلية في حالة الخطأ إمكانية الاطلاع على مكونات نظام المعلومات المحاسبية وتحديد الخطأ.	0.637**
10	يستطيع نظام المعالجة الآلية استعادة البيانات والمعلومات عند الحاجة إليها، كما يسمح نظام المعالجة بالاحتفاظ بنسخ احتياطية من البيانات والمعلومات.	0.512**

0.676**	11	هنالك إجراءات في نظام المعالجة الآلية تبين أن تخزين البيانات يبقى صحيحاً خلال العرض والحذف والإضافة.
0.642**	12	تعتبر التقارير المحاسبية المستخرجة بواسطة نظام المعالجة الآلية للبيانات مختصرة للشركة، وملاءمة في عملية اتخاذ القرارات وذات تسلسل منطقي.
0.709**	13	يستطيع نظام المعالجة الآلية توفير مخرجات تساعد في التسلسل الرقمي للبيانات المدخلة والمعالجة.
0.640**	14	طبع مجاميع رقابية من تشغيل لآخر، ثم مقارنتها مع مجاميع تم إعدادها يدوياً قبل عملية التشغيل.
0.618**	15	يتم إجراء مقارنات بعد التعديل على الملفات مع نفس الملفات قبل تعديلها في نظام المعالجة الآلية.
0.755**	16	وجود فترات راحة تتوسط عملية التشغيل يتم خلالها تصحيح الأخطاء وإعادة التشغيل على أساس سليم.
0.761**	17	هنالك إجراء في نظام المعالجة الآلية يبين أن البيانات المتوفرة مفحوصة.
0.681**	18	هنالك إجراء يُبين المستندات والعمليات التي تم تشغيلها؛ لتلافي إعادة التشغيل لتلك المستندات والعمليات.
0.508**	19	يهتم مجلس الإدارة بالنظام والعاملين عليه من خلال تأهيلهم وتدريبهم.
0.697**	20	التأكد من تشغيل السجلات في ملف العمليات قبل إقفال هذه الملفات في نظام المعالجة الآلية.
0.784**	21	يوفر نظام المعالجة تقنيات تساعد في كشف الأخطاء أثناء المعالجة.

(**) معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يوضح الجدول (13) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور، والذي يُبين أن درجة معامل الارتباط كانت مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، إذ تراوحت بين (0.508_0.784)، وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

(3) صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث: فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات:

جدول رقم (14):

يوضح صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات

م	الفقرات	معامل ارتباط الفقرة بمحورها
1	هنالك إجراءات رقابية عند نقل البيانات (تفسير البيانات).	0.530**
2	هنالك إجراءات متبعة لحفظ الملفات في نسخ احتياطية خارج الموقع.	0.598**
3	هنالك إجراءات رقابية لتغيير كلمة السر بمكونات متنوعة.	0.496**
4	هنالك مكان بديل لعمل النظام عند حدوث مشكلة.	0.618**

0.276*	التلاعب في تفسير المخرجات وإخفائها.	5
0.328**	الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض.	6
0.391**	هنالك تقييم لمخاطر النظام ككل من قبل طرف ثالث.	7
0.626**	تحتوي المخرجات على بيانات كافية تتبع مصادر المعلومات من المستندات الأصلية.	8
0.643**	يتم التأكد من مدى معقولية تقارير المخرجات، وذلك بمقارنتها مع التقارير السابقة.	9
0.611**	يتم مطابقة مجاميع المخرجات الناتجة من الحاسوب مع المجاميع المُعدة يدويًا قبل المعالجة من قبل شخص مستقل عن القسم الذي أصدر هذه المجاميع.	10
0.679**	يتم توزيع تقارير المخرجات علي إدارات الشركة المستفيدة، ويكون ذلك بعد مراجعة هذه التقارير، والقيام بتحديثها أولاً بأول.	11
0.745**	توجد رقابة كافية على عمليات توزيع التقارير، مع رفع المخالفات في حال وقوعها.	12
0.690**	تُقدم تقارير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم الحاسوب من قبل قسم المراجعة الداخلية أو أي جهة من داخل الشركة.	13
0.642**	يُطلب من المراجع الخارجي تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم الحاسوب.	14
0.788**	هنالك مراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية من قبل قسم المراجع الداخلي أو من قبل المراجع الخارجي.	15
0.725**	يتم الرجوع إلى أعمال المراجع الداخلي في تقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية.	16
0.763**	يتم الرجوع إلى أعمال المراجع الداخلي في اختبارات الرقابة الداخلية.	17
0.799**	هنالك ضمان لصحة ومصداقية المعلومات المستخرجة من قبل نظام المعلومات الإلكترونية.	18
0.753**	يتم فحص مخرجات كافة التطبيقات بما فيها مخرجات نشاط التشغيل والإجماليات الرقابية.	19
0.637**	توفير إجراءات محددة تضمن إيصال المخرجات إلى الجهات المستفيدة في الوقت المناسب.	20
0.720**	يتم اختبار العلاقات المنطقية بين مفردات المخرجات.	21
0.477**	يحتوي تقرير المخرجات على معلومات يمكن من خلاله ابتزاز الشركة لحساسية المعلومات التي يحتويها التقرير.	22

(**) معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يوضح الجدول (14) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن درجة معامل الارتباط كانت مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، إذ تراوحت بين (0.276_0.799)، وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

3- الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

جدول رقم (15):

يوضح صدق الاتساق البنائي للاستبانة

م	المحور	معامل ارتباط المحور بالاستبانة
1	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات في شركات الاتصالات اليمنية	0.918**
2	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل في شركات الاتصالات اليمنية	0.944**
3	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات في شركات الاتصالات اليمنية	0.893**

(**) معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يوضح الجدول (15) أن معامل الارتباط بين محور الاستبانة والدرجة الكلية للأداة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، إذ تتراوح بين (0.893_0.944)، وهذا المعامل المرتفع جداً يدل على وجود علاقة قوية جداً بين محاور الاستبانة والدرجة الكلية للأداة، ويؤكد وجود صدق اتساق داخلي بين محاور الاستبانة.
ب. ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة فيما لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وللتحقق من ثبات الاستبانة قام الباحث بحساب معامل ألفا كرونباخ والذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح.

وكلما زادت قيمة معامل ألفا كرونباخ كلما زادت درجة الثبات والصدق من أسئلة الاستبانة، ويوضح الجدول رقم (16) نتائج اختبار الثبات لمحاور الدراسة:

جدول رقم (16):
يوضح معاملات ثبات مجالات الدراسة حسب طريقة ألفا كرو نباخ

م	المجالات	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات
1	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل)	19	0.91
2	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل)	21	0.93
3	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل)	22	0.92
	الثبات الكلي	62	0.97

ينتضح من الجدول (16) أن قيم معامل ألفا كرونباخ كانت كبيرة جداً لكل محور حيث تتراوح بين (0.91_0.93)، كذلك كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبانة (0.97)، وهذا يعني أن معامل الثبات كبيرة جداً. وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (2) قابلة للتوزيع، ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات.

خامساً: طريقة تحليل النتائج مع ذكر الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

- طريقة تحليل النتائج: من أجل تحليل النتائج التي تَظهر فاعلية نظام الرقابة الداخلية هل هي كبيرة أم لا؟ قام الباحث باستخدام الطريقة الموضحة أدناها؛ لمعرفة مستوى الفاعلية، وذلك على النحو الآتي:

1. اظهر درجة كل بديل كما هو موضح بالجدول رقم (17):

جدول رقم (17): يبين قيمة كل بديل بالدرجات

الدرجة	البديل
5	كبيرة جداً
4	كبيرة
3	متوسطة
2	منخفضة
1	منخفضة جداً

2. استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.

3. احتساب مدى الفاعلية؛ لشرح وتفسير النتائج من خلال أخذ الفرق بين أعلى درجة وأقل درجة على النحو الآتي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{أعلى درجة} - \text{أدنى درجة}}{\text{عدد الفئات}} = \frac{1-5}{5} = 0.80$$

ولعمل الحدود الدنيا للفئات نجعل أدنى قيمة وهي (1) كحد أدنى للفئة الأولى، ثم نضيف طول الفئة لتكون الحدود العليا للفئات باستثناء الحد الأعلى للفئة الخامسة حيث أعلى قيمة وهي (5) والجدول رقم (18) يبين تقسيم هذه الفئات، وذلك على النحو الآتي:

جدول (18): يبين تقسيم الفئات لتحديد مستوى الفاعلية

مستوى درجة الفاعلية	الحدود العليا إلى	الحدود الدنيا من	الفئات
درجة فاعلية منخفضة جداً	1.79	1.00	الفئة الأولى
	%35.9	%20	
درجة فاعلية منخفضة	2.59	1.80	الفئة الثانية
	%51.9	%36	
درجة فاعلية متوسطة	3.39	2.60	الفئة الثالثة
	%67.9	%52	
درجة فاعلية كبيرة	4.19	3.40	الفئة الرابعة
	%83.9	%68	
درجة فاعلية كبيرة جداً	5	4.20	الفئة الخامسة
	%100	%84	

4. اعتماد متوسط (3) درجات للوسط النظري المعياري الذي يمثل الحد الأدنى لقبول درجة الفاعلية، ويمثل نسبة (60%) من الدرجات الكلية للفاعلية (الفقرة- المحور- الاستبانة)، ولاستخراج الوسط النظري المعياري قام الباحث بإيجاد مراكز الفئات الخمس، وذلك على اعتبار أن الفئة الثالثة هي الفئة الوسطى بين الفئات الخمس ومركزها هو الوسط النظري المعياري، وإيجاد مركز الفئة يتم جمع الحد الأدنى والحد الأعلى ثم قسمة الناتج على (2) على النحو الآتي:

$$\text{مركز الفئة} = \frac{\text{الحد الأدنى} + \text{الحد الأعلى}}{2} = \frac{3.39 + 2.60}{2} = 2.995 \text{ تقريبًا } 3$$

والجدول رقم (19) يوضح ذلك.

جدول رقم (19): الطريقة التي استخدمت لإيجاد الوسط النظري المعياري

إيجاد مركز الفئة			الحدود العليا إلى	الحدود الدنيا من	الفئات
التقريب لأقرب رقمين عشريين	نتائج القسمة	نتائج الجمع			
1.40	1.395	2.79	1.79	1.00	الفئة الأولى
2.20	2.195	4.39	2.59	1.80	الفئة الثانية
3.00	2.995	5.99	3.39	2.60	الفئة الثالثة
3.80	3.795	7.59	4.19	3.40	الفئة الرابعة
4.60	4.600	9.20	5.00	4.20	الفئة الخامسة

وهناك طريقة أخرى لإيجاد الوسط النظري المعياري، وهي بجمع قيم البدائل، ثم قسمة الناتج على عدد البدائل، وذلك على النحو الآتي:

$$\text{الوسط المعياري} = \frac{\text{جميع قيم البدائل}}{5} = \frac{5+4+3+2+1}{5} = 3$$

• أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدم الباحث الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Package Statistical Social Scinces) في تحليل البيانات التي جمعت، واستخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية؛ لغرض التحليل، ونوجزها فيما يأتي:

1. التكرارات (Frequencies) والنسب المئوية (Valid Percent)، وذلك لوصف عينة الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون (Pearson)، وذلك للتحقق من صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي لفقرات ومحاوَر أداة الدراسة.
3. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وذلك لقياس ثبات أداة الدراسة.

4. المتوسطات الحسابية (Mean)، وذلك لمعرفة متوسط استجابات مفردات عينة الدراسة.
5. الانحراف المعياري (Standard Deviation)، وذلك للتعرف على مدى انحراف وتشتت استجابات مفردات الدراسة لكل محور من المحاور الرئيسة عن المتوسط الحسابي، ولكل فقرة من فقرات هذه المحاور.
6. اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test)؛ لاختبار الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المحايد (3).
7. اختبار (T) لعينتين مستقلتين (Independent-Samples T-test)، وذلك لمعرفة دلالة الفروق حسب متغير (المستوى العلمي).
8. اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وذلك لمعرفة دلالة الفروق بين استجابات مفردات عينة الدراسة بالنسبة لمتغيرات: (الوظيفة الحالية، سنوات الخدمة، والتخصص الأكاديمي)، ويُعرف تحليل التباين الأحادي بأنه: أسلوب إحصائي يهتم للكشف عن الفروق أو الاختلافات في ظاهرة بين عدد من المجموعات أو متغير تابع واحد.

المبحث الثالث

نتائج اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

الفرضية الفرعية الأولى: هناك فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية على المدخلات في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل).

الفرضية الفرعية الثانية: هناك فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية على التشغيل في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل).

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية على المخرجات في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل).

الفرضية الرئيسية الأولى: هناك فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل).

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لآراء أفراد العينة حول مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

المبحث الثالث

نتائج اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

الفرضية الفرعية الأولى:

هناك فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية على المدخلات في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل).

جدول رقم (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T) لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل)

ترتيب قوة الفقرة	رقم الفقرة في الاستبانة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية (Sig)	درجة الفاعلية
1	7	الاحتفاظ بالمستندات الأصلية في ملفات؛ للرجوع إليها عند الحاجة.	4.18	.559	16.591	0.000	كبيرة
2	10	تحديد تاريخ كل عملية إدخال إلى نظام المعالجة الآلية مع تحديد اسم مستخدم النظام عند تنفيذ عملية الإدخال بدلاً من التوقيع اليدوي.	4.11	.576	15.224	0.000	كبيرة
3	11	من يقوم بعملية الإدخال من الموظفين مؤهل بشكل كافي.	3.95	.638	11.739	0.000	كبيرة
4	14	وجود إجراء رقابي يبين عند وجود خطأ في الإدخال رقم العملية مع إظهارها في يومية الفرع.	3.77	.734	8.308	0.000	كبيرة
5	5	توفر إجراءات رقابية على المدخلات تكفل إدخال البيانات عند حدوثها.	3.74	.700	8.348	0.000	كبيرة
6	3	توفر إجراء رقابي؛ لاكتشاف أي نقص في البيانات المدخلة ومن ثم إعادة إدخال البيانات المصححة.	3.71	.857	6.522	0.000	كبيرة
7	1	يتم تصميم نماذج إدخال البيانات في الأنظمة الحاسوبية الإلكترونية بالشكل الذي يكشف الخطأ عند وقوعه.	3.71	.797	7.009	0.000	كبيرة

كبيرة	0.000	7.197	.776	3.71	توفر نظام يميز البيانات التي تم إدخالها؛ لتلافي إعادة إدخالها.	6	8
كبيرة	0.000	6.313	.845	3.68	يتم مراجعة المدخلات بواسطة موظف آخر مستقل بخلاف العاملين على إدخال البيانات.	4	9
كبيرة	0.000	7.937	.672	3.68	نقل البيانات الأصلية إلى وثائق الإدخال لنظام المعالجة الآلية حسب التعليمات الموجودة.	9	10
كبيرة	0.000	6.139	.848	3.66	هنالك إجراءات رقابية تمنع حذف العمليات التي سبق إدخالها.	15	11
كبيرة	0.000	6.607	.788	3.66	يرتبط النظام بالإنترنت مع وجود إجراءات رقابية؛ لحمايته من الاختراق.	16	12
كبيرة	0.000	6.607	.788	3.66	يتم تنظيم المدخلات عن طريق نموذج معين، ومع وجود موافقة للبدء في عملية الإدخال.	13	13
كبيرة	0.000	7.472	.680	3.65	وجود إجراءات رقابية على المعاملات المعدة إلكترونياً، والتي يتم نقلها من كمبيوتر إلى آخر.	18	14
كبيرة	0.000	6.595	.770	3.65	هنالك إجراءات رقابية بالمجاميع عند إدخال البيانات.	12	15
كبيرة	0.000	5.838	.870	3.65	هنالك إجراءات رقابية تبين ارتباط المكالمات بالإيرادات تظهر في عملية الإدخال.	17	16
كبيرة	0.000	6.590	.732	3.61	توفر إجراء رقابي يُظهر العمليات الملغاة في اليومية مع بيان سبب الإلغاء.	5	17
كبيرة	0.000	5.711	.801	3.58	تقوم الإدارات المختصة بمناقشة نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.	19	18
كبيرة	0.000	4.901	.881	3.55	تقوم الإدارات الأخرى عند إرسال بياناتها لإدخالها إلكترونياً، استخدام نماذج للرقابة؛ موضحاً عدد المستندات ومجموعة القيم.	2	19

يُبين الجدول (20) أن الفقرة رقم (7) والتي تنص على الاحتفاظ بالمستندات الأصلية في ملفات للرجوع إليها عند الحاجة، قد حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.18)، وهو أعلى من المتوسط المحايد (3)، وانحراف معياري (0.559)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (16.591)، وهي

أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.671)، وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.000)، وهي أقل من (0.05)؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً، وهذا يعني وجود موافقة من قبل المستجيبين على هذه الفقرة.

بينما حصلت الفقرة رقم (10) وهي: (تحديد تاريخ كل عملية إدخال إلى نظام المعالجة الآلية مع تحديد اسم مستخدم النظام عند تنفيذ عملية الإدخال بدلاً من التوقيع اليدوي) على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.11)، وهو أعلى من المتوسط المحايد (3)، وانحراف معياري (0.576)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (15.224)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.671)، وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.000)، وهي أقل من (0.05)؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً، وهذا يعني وجود موافقة من قبل المستجيبين على هذه الفقرة.

بينما حصلت الفقرة رقم (11): (من يقوم بعملية الإدخال من الموظفين مؤهل بشكل كافي) على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.95)، وهو أعلى من المتوسط المحايد (3)، وانحراف معياري (0.638)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (11.739)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.671)، وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.000)، وهي أقل من (0.05)؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً، وهذا يعني وجود موافقة من قبل المستجيبين على هذه الفقرة.

بينما جاءت الفقرة رقم (2): (تقوم الإدارات الأخرى عند إرسال بياناتها لإدخالها إلكترونياً باستخدام نماذج للرقابة؛ موضحاً عدد المستندات ومجموع القيم) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.55)، وهو أعلى من المتوسط المحايد (3)، وانحراف معياري (0.881)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (4.901)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.671)، وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.000)، وهي أقل من (0.05)؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً، وهذا يعني وجود موافقة من قبل المستجيبين على هذه الفقرة، ولكن بنسبة أقل.

لذلك يعتبر هذا المحور دالاً إحصائياً، وبالتالي نقبل الفرضية القائلة: (هناك فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية على المدخلات في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل))، ويعزي الباحث السبب في ذلك بأن نسبة الاستجابة كانت مرتفعة؛ لوجود نماذج إدخال البيانات، والتي صُممت لتكشف الخطأ فور وقوعه، وتصحيح هذه الأخطاء مع الاحتفاظ بالمدخلات الأصلية من أجل المقارنة وترتيب المستندات لاكتشاف النقص.

الفرضية الفرعية الثانية:

هناك فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية على التشغيل في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل).

جدول رقم (21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T) لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل)

ترتيب قوة الفقرة	رقم الفقرة في الاستبانة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية (Sig)	درجة الفاعلية
1	10	يستطيع نظام المعالجة الآلية استعادة البيانات والمعلومات عند الحاجة إليها، كما يسمح نظام المعالجة بالاحتفاظ بنسخ احتياطية من البيانات والمعلومات.	3.97	.652	11.686	0.000	كبيرة
2	11	هنالك إجراءات في نظام المعالجة الآلية تبين أن تخزين البيانات يبقى صحيحاً خلال العرض والحذف والإضافة.	3.92	.660	10.963	0.000	كبيرة
3	19	يهتم مجلس الإدارة بالنظام والعاملين عليه من خلال تأهيلهم وتدريبهم.	3.90	.593	12.002	0.000	كبيرة
4	18	هنالك إجراء يُبين المستندات والعمليات التي تم تشغيلها؛ لتلافي إعادة التشغيل لتلك المستندات والعمليات.	3.87	.586	11.697	0.000	كبيرة
5	2	هنالك إجراء رقابي يكشف أي خطأ في الترحيل إلى الحسابات في دفاتر الأستاذ.	3.85	.596	11.287	0.000	كبيرة
6	13	يستطيع نظام المعالجة الآلية توفير مخرجات تساعد في التسلسل الرقمي للبيانات المدخلة والمعالجة.	3.85	.743	9.057	0.000	كبيرة
7	12	تعتبر التقارير المحاسبية المستخرجة بواسطة نظام المعالجة الآلية للبيانات مختصرة للشركة وملاءمة في عملية اتخاذ القرارات وذات تسلسل منطقي.	3.84	.706	9.357	0.000	كبيرة
8	8	هنالك إجراءات تحدد الجزء الخاص لكل شخص في نظام المعالجة الآلية.	3.81	.743	8.546	0.000	كبيرة
9	9	يوفر نظام المعالجة الآلية في حالة الخطأ إمكانية الاطلاع على مكونات نظام المعلومات المحاسبية وتحديد الخطأ.	3.81	.698	9.104	0.000	كبيرة
10	21	يوفر نظام المعالجة تقنيات تساعد في كشف الأخطاء أثناء المعالجة.	3.79	.727	8.555	0.000	كبيرة

كبيرة	0.000	9.553	.638	3.77	التأكد من تشغيل السجلات في ملف العمليات قبل إقفال هذه الملفات في نظام المعالجة الآلية.	20	11
كبيرة	0.000	9.268	.589	3.69	يستخدم نظام المجموعات للمستندات أو العمليات عند تشغيل البيانات الخاصة بهما.	3	12
كبيرة	0.000	6.625	.805	3.68	وضع إجراءات رقابية تمنع حذف عمليات سبق تشغيلها.	7	13
كبيرة	0.000	6.607	.788	3.66	طبع مجاميع رقابية من تشغيل لآخر ثم مقارنتها مع مجاميع تم إعدادها يدوياً قبل عملية التشغيل.	14	14
كبيرة	0.000	7.701	.676	3.66	يتم إجراء مقارنات بعد التعديل على الملفات مع نفس الملفات قبل تعديلها في نظام المعالجة الآلية.	15	15
كبيرة	0.000	6.966	.745	3.66	هنالك إجراءات رقابية كافية ضمن برامج الحاسوب تبين معالجة البيانات التي يتم إدخالها.	6	16
كبيرة	0.000	7.221	.704	3.65	هنالك إجراء في نظام المعالجة الآلية يبين أن البيانات المتوفرة مفحوصة.	17	17
كبيرة	0.000	6.789	.730	3.63	هنالك إجراءات تقوم على المطابقة بين نوعين أو أكثر من البيانات أثناء المعالجة الآلية للبيانات.	1	18
كبيرة	0.000	4.928	.825	3.52	وجود فترات راحة تتوسط عملية التشغيل يتم خلالها تصحيح الأخطاء وإعادة التشغيل على أساس سليم.	16	19
كبيرة	0.000	4.813	.844	3.52	وجود إجراءات كافية تضمن تصحيح وإعادة تشغيل البيانات التي رفضت البرامج تشغيلها.	5	20
كبيرة	0.000	4.285	.919	3.50	إمكانية إعادة تشغيل البرامج من نقطة التوقف إذا توقفت دورة التشغيل لأي سبب من الأسباب.	4	21

يُبين الجدول (21) أن الفقرة رقم (10): (يستطيع نظام المعالجة الآلية استعادة البيانات والمعلومات عند الحاجة إليها، كما يسمح نظام المعالجة بالاحتفاظ بنسخ احتياطية من البيانات والمعلومات) قد حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.97)، وهو أعلى من المتوسط المحايد (3)، وانحراف معياري (0.652)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (11.686)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.671)، وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً، وهذا يعني وجود موافقة من قبل المستجيبين على هذه الفقرة.

بينما حصلت الفقرة رقم (11): (هنالك إجراءات في نظام المعالجة الآلية تبين أن تخزين البيانات يبقى صحيحاً خلال العرض والحذف والإضافة) على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.92)، وهو أعلى من المتوسط المحايد (3)، وانحراف معياري (0.660)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (10.963)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.671)، وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً، وهذا يعني وجود موافقة من قبل المستجيبين على هذه الفقرة.

بينما حصلت الفقرة رقم (19): (يهتم مجلس الإدارة بالنظام والعاملين عليه من خلال تأهيلهم وتدريبهم) على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.90)، وهو أعلى من المتوسط المحايد (3)، وانحراف معياري (0.593)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (12.002)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.671)، وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً، وهذا يعني وجود موافقة من قبل المستجيبين على هذه الفقرة.

بينما جاءت الفقرة رقم (4): (إمكانية إعادة تشغيل البرامج من نقطة التوقف إذا توقفت دورة التشغيل لأي سبب من الأسباب) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.50)، وهو أعلى من المتوسط المحايد (3)، وانحراف معياري (0.919)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (4.285)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.671)، وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً، وهذا يعني وجود موافقة من قبل المستجيبين على هذه الفقرة، ولكن بنسبة أقل.

لذلك يعتبر هذا المحور دالاً إحصائياً ، وبالتالي نقبل الفرضية القائلة: (هنالك فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية على التشغيل في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل))، ويعزي الباحث السبب في ذلك، بأن ارتفاع نسبة الإجابة من قبل المستجيبين، إلى قدرة الرقابة الداخلية على وضع إجراءات رقابية كافية؛ للتأكد من معالجة البيانات التي تم إدخالها، وعدم وجود أي فقدان أو تعديل أو تكرار غير صحيح للمعاملات.

الفرضية الفرعية الثالثة:

هنالك فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية على المخرجات في شركات الاتصالات اليمنية(شركة يمن موبايل).

جدول رقم (22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T) لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات في شركة الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل)

ترتيب قوة الفقرة	رقم الفقرة في الاستبانة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية (Sig)	درجة الفاعلية
1	3	هنالك إجراءات رقابية لتغيير كلمة السر بمكونات متنوعة.	4.06	.539	15.542	0.000	كبيرة
2	2	هنالك إجراءات متبعة لحفظ الملفات في نسخ احتياطية خارج الموقع.	3.89	.680	10.271	0.000	كبيرة
3	20	توفير إجراءات محددة تضمن إيصال المخرجات إلى الجهات المستفيدة في الوقت المناسب.	3.84	.578	11.423	0.000	كبيرة
4	18	هنالك ضمان لصحة ومصداقية المعلومات المستخرجة من قبل نظام المعلومات الإلكترونية.	3.84	.682	9.681	0.000	كبيرة
5	9	يتم التأكد من مدى معقولية تقارير المخرجات، وذلك بمقارنتها مع التقارير السابقة.	3.79	.631	9.865	0.000	كبيرة
6	11	يتم توزيع تقارير المخرجات على إدارات الشركة المستفيدة، ويكون ذلك بعد مراجعة هذه التقارير، والقيام بتحديثها أولاً بأول.	3.74	.745	7.840	0.000	كبيرة
7	14	يطلب من المراجع الخارجي تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم الحاسوب.	3.71	.818	6.835	0.000	كبيرة
8	19	يتم فحص مخرجات كافة التطبيقات بما فيها مخرجات نشاط التشغيل والإجماليات الرقابية.	3.69	.781	6.995	0.000	كبيرة
9	21	يتم اختبار العلاقات المنطقية بين مفردات المخرجات.	3.69	.692	7.896	0.000	كبيرة
10	15	هنالك مراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية من قبل قسم المراجع الداخلي أو من قبل المراجع الخارجي.	3.69	.737	7.405	0.000	كبيرة
11	16	يتم الرجوع إلى أعمال المراجع الداخلي في تقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية.	3.68	.719	7.417	0.000	كبيرة
12	8	تحتوي المخرجات على بيانات كافية تتبع مصادر المعلومات من المستندات الأصلية.	3.68	.621	8.585	0.000	كبيرة

كبيرة	0.000	7.439	.700	3.66	يتم الرجوع إلى أعمال المراجع الداخلي في اختبارات الرقابة الداخلية.	17	13
كبيرة	0.000	6.439	.809	3.66	هنالك إجراءات رقابية عند نقل البيانات (تشفير البيانات).	1	14
كبيرة	0.000	6.789	.730	3.63	يتم مطابقة مجاميع المخرجات الناتجة من الحاسوب مع المجاميع المعدة يدويًا قبل المعالجة من قبل شخص مستقل عن القسم الذي أصدر هذه المجاميع.	10	15
كبيرة	0.000	6.237	.794	3.63	توجد رقابة كافية على عمليات توزيع التقارير، مع رفع المخالفات في حال وقوعها.	12	16
كبيرة	0.000	6.221	.776	3.61	تقدم تقارير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم الحاسوب من قبل قسم المراجعة الداخلية أو أي جهة من داخل الشركة.	13	17
كبيرة	0.000	4.901	.881	3.55	هنالك مكان بديل لعمل النظام عند حدوث مشكلته.	4	18
متوسطة	0.011	2.615	.971	3.32	يحتوي تقرير المخرجات على معلومات يمكن من خلاله ابتزاز الشركة لحساسية المعلومات التي يحتويها التقرير.	22	19
متوسطة	0.008	2.727	.745	3.26	هنالك تقييم لمخاطر النظام ككل من قبل طرف ثالث.	7	20
متوسطة	0.007	2.811	.723	3.26	الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض.	6	21
متوسطة	0.771	-0.293	.868	2.97	التلاعب في تفسير المخرجات وإخفائها.	5	22

يُبين الجدول (22) أن الفقرة رقم (3): (هنالك إجراءات رقابية لتغيير كلمة السر بمكونات متنوعة) قد حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.06)، وهو أعلى من المتوسط المحايد (3)، وانحراف معياري (0.539)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (15.542)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.671)، وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً، وهذا يعني وجود موافقة من قبل المستجيبين على هذه الفقرة.

بينما حصلت الفقرة رقم (2)؛: (هنالك إجراءات متبعة لحفظ الملفات في نسخ احتياطية خارج الموقع) على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.89)، وهو أعلى من المتوسط المحايد (3)، وانحراف معياري (0.680)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (10.271)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.671)، وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.000)، وهي أقل من (0.05)؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً، وهذا يعني وجود موافقة من قبل المستجيبين على هذه الفقرة.

بينما حصلت الفقرة رقم (20): (توفير إجراءات محددة تضمن إيصال المخرجات إلى الجهات المستفيدة في الوقت المناسب) على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.84) وهو أعلى من المتوسط المحايد (3)، وانحراف معياري (0.578)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (11.423)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.671)، وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً، وهذا يعني وجود موافقة من قبل المستجيبين على هذه الفقرة.

بينما جاءت الفقرة رقم (5): (التلاعب في تفسير المخرجات وإخفاؤها) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.97)، وهو أقل من المتوسط المحايد (3)، وانحراف معياري (0.868)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (-0.293) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.671) وبلغت القيم الاحتمالية للفقرة (0.771)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً، وهذا يعني عدم موافقة غالبية المستجيبين على هذه الفقرة؛ والذي يدل على أنه لا يوجد تلاعب في تفسير المخرجات ولا يتم إخفاؤها مما يؤكد وجود شفافية في إظهار النتائج، ويرجع ضعف فهم بعض فقرات المخرجات من قبل بعض المستجيبين لقلّة الخبرة لديهم.

لذلك يعتبر هذا المحور دالاً إحصائياً، وهذا يعني وجود موافقة من قبل المستجيبين على فقرات هذا المحور، وبالتالي نقبل الفرضية القائلة: (هنالك فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية على المخرجات في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل)).

ويعزي الباحث السبب في ذلك، بأن ارتفاع نسبة الاستجابة من قبل المستجيبين، إلى قدرة الرقابة الداخلية على وضع إجراءات كافية لفحص التقارير والمستندات المستخدمة قبل توزيعها على الجهات المختصة؛ للتأكد من فاعلية ومصداقية المعلومات التي تحتويها وضمن صحتها؛ لحماية المخرجات وإتلافها بعد الانتهاء من استخدامها.

الفرضية الرئيسية الأولى:

هناك فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل).

جدول (23)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T) لاستجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاور الدراسة

ترتيب قوة المجال	رقم المجال في الاستبانة	نص المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	2	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل)	3.74	0.470	12.409	0.000
2	1	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل)	3.73	0.461	12.486	0.000
3	3	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل)	3.63	0.450	11.007	0.000
		المتوسط العام	3.70	0.423	13.037	0.000

يتبين من الجدول (23) أن المحور الثاني (فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل)) قد حصل على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.74)، وهو أعلى من متوسط الحياد (3)، وانحراف معياري (0.470)، وقيمة (T) المحسوبة بلغت (12.409)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.671)، وقيمة احتمالية تساوي (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ وبالتالي يعتبر هذا المحور دالاً إحصائياً.

بينما حصل المحور الأول (فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل)) على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.73)، وهو أعلى من المتوسط المحايد (3)، وانحراف معياري (0.461)، وقيمة (T) المحسوبة بلغت (12.486)، وهي أكبر من

قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.671)، وبلغت القيمة الاحتمالية (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ وبالتالي يعتبر هذا المحور دالاً إحصائياً.

في حين حصل المحور الثالث (فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل)) على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.63)، وهو أعلى من المتوسط المحايد (3)، وانحراف معياري (0.450)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (11.007)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.671)، وبلغت القيمة الاحتمالية (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ لذلك يعتبر هذا المحور دالاً إحصائياً.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لكل محاور الدراسة مجتمعة بلغت (3.70)، وهي أعلى من متوسط الحياد (3)، وانحراف معيار (0.423)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (13.037)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.671)، وبلغت القيمة الاحتمالية لجميع محاور الدراسة (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني وجود دلالة إحصائية لجميع محاور الدراسة؛ وبالتالي نقبل الفرضية الرئيسية الأولى: (هناك فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل)).

الفرضية الرئيسية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لآراء أفراد العينة حول مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

للتعرف على ما إذا كان هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لآراء أفراد العينة في مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؛ بناءً على متغيراتها الديموغرافية في شركات الاتصالات اليمنية (دراسة حالة يمن موبايل) استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي؛ لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات لأكثر من عينتين، بينما استخدم الباحث اختبار (T)؛ لإيجاد دلالة الفروق بين المتوسطات لعينتين مستقلتين. وتنص الفرضية على (توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لآراء أفراد العينة حول مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تعزى للمتغيرات الديموغرافية).

وفيما يلي نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

أولاً: الفروق وفقاً لمتغير الوظيفة الحالية:

يوضح الجدول (24) نتائج التحليل الأحادي (ANOVA)؛ لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير الوظيفة الحالية.

جدول رقم (24)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ لايجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات

أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير الوظيفة الحالية

المحور	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	(F)	مستوى الدلالة
فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات	بين المجموعات	0.929	2	0.465	2.272	0.112
	داخل المجموعات	12.061	59	0.204		
	المجموع	12.990	61			
فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل	بين المجموعات	0.539	2	0.270	1.231	0.299
	داخل المجموعات	12.924	59	0.219		
	المجموع	13.463	61			
فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات	بين المجموعات	0.527	2	0.263	1.311	0.277
	داخل المجموعات	11.853	59	0.201		
	المجموع	12.380	61			
الإجمالي	بين المجموعات	0.627	2	0.314	1.797	0.175
	داخل المجموعات	10.297	59	0.175		
	المجموع	10.924	61			

يلاحظ من الجدول (24) أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وكذلك قيمة F المحسوبة لكل محور من المحاور أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.15، هذا بالإضافة إلى أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور والتي تساوي 0.175 هي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وقيمة F المحسوبة لجميع المحاور 1.797 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.15، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الباحثين؛ وبالتالي نرفض الفرضية القائلة بأنه: (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الباحثين حول مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في شركات الاتصالات اليمنية تعزى لمتغير الوظيفة الحالية)، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الباحثين حول مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية

في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل) تعزى لمتغير الوظيفة الحالية).

ثانياً: الفروق وفقاً لمتغير المستوى التعليمي:

يوضح الجدول (25) نتائج تحليل (T-test)؛ لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.

جدول رقم (25)

نتائج (T-test) دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير المستوى التعليمي

المحور	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات	بكالوريوس	57	3.74	0.464	60	0.344	0.732
	دراسات عليا	5	3.66	0.475			
فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل	بكالوريوس	57	3.74	0.484	60	-0.012	0.990
	دراسات عليا	5	3.74	0.291			
فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات	بكالوريوس	57	3.61	0.449	60	-0.880	0.383
	دراسات عليا	5	3.80	0.477			
الإجمالي	بكالوريوس	57	3.70	0.429	60	-0.190	0.850
	دراسات عليا	5	3.74	0.385			

يلاحظ من الجدول (25) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية؛ حيث إن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، وكذلك قيمة T المحسوبة لكل محور من المحاور أقل من قيمة T الجدولية، والتي تساوي 1.671، هذا بالإضافة إلى أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور والتي تساوي 0.850 هي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وقيمة T المحسوبة لجميع المحاور (-0.190)، وهي أقل من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.671؛ وبالتالي نرفض الفرضية القائلة: (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الباحثين حول مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في شركات الاتصالات اليمنية تعزى لمتغير المستوى التعليمي)، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: (لا توجد فروق ذات دلالة

إحصائية بين إجابات المبحوثين حول مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل) تعزى لمتغير المستوى التعليمي).

ثالثاً: الفروق وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة:

يوضح الجدول (26) نتائج التحليل الأحادي (ANOVA)؛ لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (26) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة

المحور	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	(F)	مستوى الدلالة
فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات	بين المجموعات	0.830	3	0.277	1.319	0.277
	داخل المجموعات	12.160	58	0.210		
	المجموع	12.990	61			
فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل	بين المجموعات	0.884	3	0.295	1.359	0.264
	داخل المجموعات	12.579	58	0.217		
	المجموع	13.463	61			
فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات	بين المجموعات	0.601	3	0.200	0.986	0.406
	داخل المجموعات	11.779	58	0.203		
	المجموع	12.380	61			
الإجمالي	بين المجموعات	0.575	3	0.192	1.074	0.367
	داخل المجموعات	10.349	58	0.178		
	المجموع	10.924	61			

يلاحظ من الجدول (26) أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وقيمة F المحسوبة لكل محور من المحاور أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.76، هذا بالإضافة إلى أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور والتي تساوي 0.367 هي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وقيمة F المحسوبة لجميع المحاور 1.074 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.76 وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين، وبالتالي نرفض الفرضية القائلة بأنها: (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات

المبوحثين حول مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل) تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة)، ونقبل الفرضية البديلة: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبوحثين حول مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل) تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة).

رابعاً: الفروق وفقاً لمتغير التخصص الأكاديمي:

يوضح الجدول (27) نتائج التحليل الأحادي (ANOVA)؛ لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير التخصص الأكاديمي.

جدول رقم (27)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد

عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير التخصص الأكاديمي

المحور	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	(F)	مستوى الدلالة
فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات	بين المجموعات	0.930	3	0.310	1.491	0.226
	داخل المجموعات	12.060	58	0.208		
	المجموع	12.990	61			
فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل	بين المجموعات	1.271	3	0.424	2.015	0.122
	داخل المجموعات	12.193	58	0.210		
	المجموع	13.463	61			
فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات	بين المجموعات	0.527	3	0.176	0.859	0.468
	داخل المجموعات	11.853	58	0.204		
	المجموع	12.380	61			
الإجمالي	بين المجموعات	0.819	3	0.273	1.566	0.207
	داخل المجموعات	10.105	58	0.174		
	المجموع	10.924	61			

يلاحظ من الجدول (27) أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، وكذلك قيمة F المحسوبة لكل محور من المحاور أقل من F الجدولية والتي تساوي 2.76، هذا بالإضافة إلى أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور والتي تساوي 0.207 هي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، وكذلك قيمة F المحسوبة لجميع المحاور 1.566، وهي أقل من F

الجدولية، والتي تساوي 2.76، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين، وبالتالي نرفض الفرضية القائلة: (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل) تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي)؛ ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في شركات الاتصالات اليمنية (شركة يمن موبايل) تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي).

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نتائج الدراسة.

المبحث الثاني: توصيات الدراسة.

المبحث الأول

نتائج الدراسة

- بعد عرض نتائج الاستبانة التي توصلت إليها الدراسة من خلال التحليلات السابقة لها والجوانب النظرية للدراسة يخلص الباحث إلى النتائج الآتية:
1. وجود فاعلية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية في ظل النظم الإلكترونية في شركة يمن موبايل بحسب إجابات المستجيبين.
 2. توفر بيئة إلكترونية يعني ذلك توفر معلومات مناسبة تزيد من ثقة المستخدمين في تلك المعلومات مع توفر الرقابة المحاسبية المناسبة.
 3. لاستخدام الحاسب الإلكتروني أثر في ظهور مشكلات للرقابة الداخلية لم تكن موجودة في النظام اليدوي.
 4. استخدام الحاسبات الإلكترونية في معالجة البيانات أدى إلى تغيير في هيكل الشركات والأنظمة التي تعمل الرقابة فيها.
 5. من أهم إجراءات الرقابة في ظل التشغيل الإلكتروني الرقابة العامة، والرقابة على التطبيقات (المدخلات، التشغيل، المخرجات)، والتي اهتمت هذه الدراسة بها.
 6. اهتمام شركة يمن موبايل بشكل كبير بالأنظمة الإلكترونية مع الاستمرار في مواكبة التطورات في هذا المجال.
 7. قلة عدد الموظفين العاملين على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وعدم تخصيص موظفين بشكل مستقل للعمل على هذه الأنظمة والقيام بتطويرها.
 8. هنالك نقص في عدد المراقبين الداخليين نتيجة؛ لأن أغلب الموظفين غير مؤهلين بالشكل الكافي، ولعدم اهتمام الإدارة العليا بشكل كافي لعمل هذه الإدارة.
 9. يحقق نظام الرقابة الداخلية في ظل الأنظمة الإلكترونية إجراءات الرقابة على عملية (المدخلات، والتشغيل، والمخرجات) بشكل كبير بحسب إجابات المستجيبين.
 10. شركة يمن موبايل قامت وبشكل جيد بالعمل على تطوير العمل بالأنظمة الإلكترونية، دون التحول الكامل للعمل به، واستخدام النظام اليدوي لعمليات: (المدخلات، التشغيل، المخرجات).

11. عدم فهم المستجيبين لبعض فقرات الاستبانة والرجوع إلى الباحث لتوضيحها، يدل على أن الموظفين غير مؤهلين بالشكل الكافي.

12. لا تقوم الإدارات بتخصيص دورات كافية متخصصة في مجال نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها في ظل الأنظمة الإلكترونية، والتي تكسب الموظفين قدرة على رقابة عملية المدخلات والتشغيل والمخرجات.

المبحث الثاني

توصيات الدراسة

ومن خلال ذكر النتائج السالفة نلاحظ أن هنالك اهتمام من قبل شركة يمن موبايل بالرقابة الداخلية في ظل النظم الإلكترونية؛ لضمان سير العمل بطريقة يجعل من الإجراءات الرقابية على المدخلات والتشغيل والمخرجات فاعلة وناجحة، وعليه فقد توصل الباحث إلى ضرورة الأخذ بالتوصيات الآتية:

1. من الضروري دعم مجلس إدارة الشركة لإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك من خلال الاهتمام بهذا القسم وزيادة عدد الموظفين المؤهلين ذوي الخبرة والكفاءة؛ للوصول بهذه الإجراءات إلى تحقيق الأهداف المرسومة.

2. العمل على تطوير البرامج المحاسبية الإلكترونية المستخدمة وتكوين قسم مستقل يختص بالعمل المحاسبي الإلكتروني دون ربط العاملين بالأعمال الأخرى التي تقوم بها الشركة في المجالات التي تقوم بها.

3. الاهتمام من قبل الشركة بعمل نماذج للرقابة، تكون واضحة ودقيقة، تساعد الإدارات المختصة باستخدام هذه النماذج بالشكل الصحيح.

4. ضرورة تزويد الأنظمة الإلكترونية، بألية النسخ الاحتياطي الفوري للبيانات، بهدف بدء عملية التشغيل لهذه البيانات من النقطة التي تم التوقف عندها، في حال توقفت عملية التشغيل لهذه البيانات لأي سبب من الأسباب.

5. ضرورة تشفير المعلومات والبيانات في كل العمليات التي تمر بها البيانات: (المدخلات- التشغيل - المخرجات)؛ للأمان وعدم اختراقها.

6. وجوب قيام الشركة من خلال إدارة الرقابة بوضع مجموعة من الإجراءات الرقابية، تُلزم بها الإدارات المختصة بتطبيقها، ومعاينة من يخالف تلك الإجراءات.

7. تأهيل وتدريب الموظفين بدورات متخصصة في مجال النظم المحاسبية الإلكترونية والرقابة الداخلية.

8. فرض الإدارات المختصة رقابة عند إظهار التقارير، وعمل إجراءات صارمة؛ لتظهر هذه التقارير بالشكل الذي يمنع الدخول إلى النظام بطريقة عشوائية من الأشخاص غير المصرح

لهم، وإظهار تقارير المخرجات بالشكل الذي لا يساعد في ابتزاز الشركة؛ بسبب عدم توفر إجراءات كافية على هذين النوعين من المخرجات.

9. الأخذ بالاعتبارات الآتية:

- أ. وجود إرشادات واضحة تساعد في أداء العمل الرقابي بشكل أسرع.
 - ب. الصيانة الدورية للحاسبات؛ لتلافي حدوث مشكلات تؤدي إلى توقف العمل.
 - ج. الاهتمام بوسائل تخزين البيانات من خلال اتباع إجراءات رقابية؛ تسهم الإدارة في تنفيذ هذه الإجراءات بالشكل الذي يحقق الأهداف المرسومة.
 - د. عمل نسخ احتياطية وحفظها في مكان آمن، وتحديد من له الحق في الوصول إلى هذه النسخ.
 - هـ. طباعة النتائج مع حفظ نسخ من دفاتر اليومية وحسابات الاستاذ والقوائم المالية وتحديد الشخص المخول له الوصول إلى هذه النتائج.
 - و. توجيه الموظفين إلى الاهتمام بالأنظمة المحاسبية الإلكترونية المستخدمة.
 - ز. عند استغناء الشركة على موظف كان يعمل في هذه الأنظمة من الإدارات المختصة بالعمل المحاسبي الإلكتروني، يتم منعه من الوصول إلى السجلات المحاسبية بتغيير كلمة السر بشكل دوري، وذلك لمنع الوصول غير المصرح به للملفات والبرامج، وهذا بدوره يمنع حدوث مشكلات هم في غنى عنها.
 - ح. إظهار مخرجات تلك الأنظمة بالشكل الذي يرفع من سمعة الشركة بين شركات الاتصالات الأخرى، وبالشكل الذي يسهم في زيادة ثقة المساهمين والمستخدمين.
 - ط. اهتمام الإدارات المختصة بالأخذ بالإجراءات الدولية المختصة بمعايير الرقابة الداخلية المعدة من الجهات المهنية العالمية، ومن أهمها: (منظمة COSO)؛ لضمان العمل بشكل يتناسب مع التوصيات العالمية في هذا المجال في ظل التطور السريع للنظم الإلكترونية.
10. وأخيراً يقترح الباحث إجراء دراسات في نفس الموضوع ولكن على البنوك والقطاعات الأخرى، ودراسات تقيس مخاطر واثـر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على الشركات والبنوك والقطاعات التي تستخدم النظم الإلكترونية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

1. أبو خضرة، حسام عبدالله، وعشيش، حسن سمير (2008)، نظم المعلومات المحاسبية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. استينبارت، بول، ورومني، مارشال (2009)، نظم المعلومات المحاسبية، تعريب قاسم الحسيني، مراجعة أمين حداد ومهند عتمة، دار النجف للنشر، الرياض، السعودية.
3. أمين، خالد (2004)، علم تدقيق الحسابات، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
4. التميمي، هادي (2006)، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
5. جمعه، أحمد وآخرون (2003)، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، ط1، دار المناهج، عمان، الأردن.
6. حجر، عبدالملك (2014)، نظم المعلومات المحاسبية، ط4، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن.
7. الحسبان، عطاالله أحمد سويلم (2009)، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، ط1، دار الراية، عمان، الأردن.
8. حسين، أحمد حسين على (2004)، نظم المعلومات المحاسبية: الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
9. حفنأوي، محمد يوسف (2001)، نظام المعلومات المحاسبية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
10. خضير، مصطفى عيسى (2009)، المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، ط3، مكتبة الملك فهد للطباعة والنشر، جامعة الملك سعود، السعودية.
11. الدلاهمة، سليمان مصطفى (2008)، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

12. ذبيان، السيد عبد المقصود، وعبد اللطيف، ناصر نورالدين (2015)، مدخل تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية (نظم تخطيط موارد المشروع)، دار التعليم الجامعي، مصر.
13. الراوي، حكمت أحمد (1999)، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة نظري مع حالات دراسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14. الرمحي، نواف (2009)، تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. الرمحي، نضال، والذبية، زياد (2011)، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
16. زمير، منعم، والطبومي، محمد (2013)، إدارة الأنظمة وتكنولوجيا المعلومات، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.
17. سليمان، محمد مصطفى (2014)، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
18. عبدالله، خالد أمين (2004)، علم تدقيق الحسابات (الناحية العملية)، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
19. عصيمي، أحمد زكريا زكي (2015)، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)، ط3، دار المريخ للنشر، السعودية.
20. قاسم، عبد الرزاق محمد (2009)، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن.
21. قاسم، عبد الرزاق محمد (2012)، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، ط5، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
22. القاضي، حسين، والدحدوح، حسين (1999)، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
23. لطفي، أمين السيد أحمد (2005)، المراجعة الدولية وعولمة أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
24. محمود، نضال، وعبدالحميد، زياد (2011)، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

25. المخلافي، عبدالسلام (2012)، مراجعة الحسابات في ظل المعايير الدولية والتطبيق العملي، ط1، شمر للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن.
26. المطارنة، عنان فلاح (2006)، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
27. مطيع، ياسر صادق، وآخرون (2007)، نظم المعلومات المحاسبية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
28. النجار، فايز جمعه صالح (2005)، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
29. نظمي، إيهاب، والعزب، هاني (2012)، تدقيق الحسابات (الإطار النظري)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
30. نورالدين، ناصر (2014)، استخدام الحاسب في المحاسبة (مدخل تطبيقات برنامج إكسل في المحاسبة المالية والإدارية ومحاسبة التكاليف وتطبيقات محاسبة متنوعه)، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.
31. الوردات، خلف عبدالله (2006)، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الرسائل العلمية:

1. أبو كميل، سعد محمد (2011)، تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة إلكترونياً: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
2. أحمد، حنان حسن (2013)، أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضا العملاء في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.
3. إدمون جل، إدمون طارق (2010)، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
4. بو حايك، عبدالباسط (2014)، دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة البترولية: دراسة حالة المؤسسة البترولية للتكرير - Sorachin - بأردار، رسالة

- ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
5. الجابري، محمد علي محمد (2014)، دور المدقق الداخلي في تحسين نظم الرقابة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، غير منشورة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، اليمن.
6. الجويفل، أحمد سلامة سليمان (2011)، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، المملكة الأردنية الهاشمية.
7. الداية، منذر يحيى (2009)، أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
8. الرشدي، ثامر عبد الله ناصر (2012)، مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية: دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الكويتية، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
9. الشائبي، محمد علي نصر سالم (2011)، تكيف نظم الرقابة الداخلية مع استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثره على موثوقية القوائم المالية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
10. الشريف، حرية شعبان محمد (2006)، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، غير منشورة ، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
11. العبيدي، فاطمة ناجي (2012)، مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الأردن، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
12. العلمي، حسام أحمد محمد (2015)، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي: دراسة تطبيقية على مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في المحافظات الجنوبية، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

13. عواد، ناريمان طعمه (2012)، مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
14. فضيلة، بوطورة (2007)، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك: دراسة حالة على الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
15. قشطة، عصام (2012)، علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية - قطاع غزة، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
16. محمد، مرتضى محمد عيسى (2015)، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على المراجعة الخارجية: دراسة حالة تحليلية ميدانية على مكاتب المراجعة العاملة في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعه أم درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، السودان.
17. مصلح، ناصر عبد العزيز (2007)، أثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
18. المطيري، ناصر محمد خلف (2013)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات النفط الكويتية، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
19. النسور، علي سليمان (2012)، دور تكنولوجيا المعلومات في فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.

المجلات والدوريات:

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين , دليل , (2010) ترجمة جمعية العربي للمحاسبين , المجمع العربي، عمان، الاردن.
2. امشهر، إبراهيم علي حمد (2017)، "الرقابة في ظل تكنولوجيا المعلومات"، مجلة المال والتجارة، مصر، كلية الاقتصاد، امعة سرت، ليبيا، العدد (574)، ص ص38-48.

3. أنيس، كليبات محمد، وعمر، بنية (2016)، مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على فاعلية المراجعة في الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، كلية الاقتصاد وعلوم التيسير، جامعة باجي مختار، الجزائر، ع40، صص 11-40.
4. بدير، رامز عزمي، وآخرون (2013)، "علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية - قطاع غزة"، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع - الجزائر، ع13، صص 91-124.
5. البواب، عاطف عقيل، والعلمي، منير عبده (2014)، "أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، مج14، ع2، صص 131-145.
6. حبيبة، حناش (2016)، "أثر نظام المعلومات المحاسبي والمالي في التدقيق الداخلي في قطب المحروقات بسكيكدة"، مجلة رماح للبحوث والدراسات - مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، الأردن، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، الجزائر، ع20، صص 272-291.
7. الحراسيس، محمد نواف، والشبيلات، محمد خالد (2016)، "مدى أهمية صياغة معيار محاسبي دولي لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، كلية الأعمال، جامعة الطفيلة التقنية، الأردن، مج43، ع(1)، صص 221-234.
8. الحكيم، سليم مسلم (2010)، إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، مجلد26، ع1، صص 563-592.
9. حمادة، رشا (2010م)، اثر الضوابط الرقابية العامة على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، مجلد26، ع1، صص 305:334.
10. حمودي، أسامة هادي، وأحمد، صهباء عبد القادر (2013)، "تقويم نظام الرقابة الداخلية على المشتريات استخدام معاينة الصفات: بحث تطبيقي في معهد الإدارة الرصافة"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق مجلد (س36)، ع97، صص 291-308.

11. حميدان، عبدالناصر، وسودة، محمد زكريا (2013)، "أثر نظم المعلومات المحاسبية في تخفيض تكلفة الخدمة الفندقية، دراسة ميدانية في البيئة السورية"، *مجلة تنمية الرافدين، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، مجلد35، ع111، ص ص9-26.*
12. الدلاهمة، سليمان مصطفى (2014)، "دور اساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية"، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، ع32، ص ص321-354.*
13. الربيدي، محمد علي (2012)، "تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشآت المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات (دراسة ميدانية في مكاتب المراجعة اليمينية)"، *المجلة العربية للمحاسبة، مجلد15، عدد1، ص ص89-122.*
14. الزعبي، زياد(2014)، "مدى إدراك المحاسبين القانونيين في الأردن لاختبار فعالية الرقابة الداخلية عند تدقيق البيانات المالية في الشركات المساهمة، *مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، مصر، عدد1، ص ص 12-37.*
15. السجيني، صبري عبدالحميد السيد، وباراني، فرهاد أمين (2016)، "محددات تكامل النظام المحاسبي لغرض تقييم الرقابة الداخلية بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية العراقية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، مجلد40، ع1، ص ص281-301.*
16. صالح، سادات فيصل عبدالفتاح، وعبدالله، معاوية محمد الحسن (2016)، "أثر نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أمن المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية"، *مجلة جامعه القران الكريم والعلوم الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، جامعة القرآن والعلوم الإسلامية، السودان، س19 ملحق، ص ص 191-234.*
17. عاشور، جمال (2015)، "قياس قدرة المراعين الداخليين على التعامل مع متطلبات تكنولوجيا المعلومات: نظام الرقابة الداخلية للشركات العاملة بالموانئ المصرية"، *مجلة الاقتصاد والمحاسبة، مصر، ع 659، ص ص 16-21.*
18. عبدالمجيد، محمد محمود (2013)، "نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسبات الشخصية، ورقة عمل"، *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، مجلد17، ملحق، ص ص15-30.*

19. عثمان، محي الدين محمد ابراهيم، و صالح، هلال يوسف (2013)، "تحديث نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحقيق الثقة والأمان للتجارة الإلكترونية"، *مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان،* مجلد14، ع2، ص ص15-41.
20. العرود، شاهر فلاح (2012)، أثر نظم المعلومات المحاسبية على الرقابة المالية: دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة في الأردن، *مجلة البحوث المحاسبية والجمعية السعودية للمحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، السعودية،* مجلد 11، ع1، ص ص 9-48.
21. غنيمات، عبدالله عقلة، وصيام، وليد زكريا (2011)، "العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية،* مجلد7، العدد4، ص ص 625-646.
22. المحارفي، عبدالرحمن بن أحمد (2013)، واقع نظام المعلومات المحاسبي في الجمعيات الخيرية، السعودية: دراسة ميدانية، *مجلة الفكر المحاسبي- مصر، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل، السعودية،* مجلد17، العدد2، ص ص 284-329.
23. محمد، موفق عبد الحسين، وآخرون (2015)، استعمال أسلوب التشغيل الإلكتروني في تدعيم نظم الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية لعينة من فروع المصارف الأهلية في المحافظات الديوانية، *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق،* ع20، ص ص 1-17.
24. مهدي، ثامر محمد (2010)، "أثر استخدام الحاسب الإلكتروني على أنظمه الرقابة الداخلية"، *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق،* مجلد12، العدد4، ص ص 175-190.
25. هلدني، آلان عقيب مصطفى، والغبان، ثائر صبري محمود (2010)، "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق"، *مجلة علوم انسانية، قسم المحاسبة، جامعة السليمانية، العراق،* ع45، ص ص 1-39.
26. هيرث، روبرت (2015م) ، إطار الرقابة الداخلية الصادر عن كوسو، المدقق الداخلي- الشرق الاوسط: ع 1، ص ص 1-30.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Ali, B. J., Omar, W. A. W., & Bakar, R. (2016). Accounting Information System (AIS) and organizational performance: Moderating effect of organizational culture. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, Vol. 4,Nob 4, PP138-158.
2. ALSHbiel, M. O. A., & Ahmad, A. A. B. (2013). The risks of communication between department of internal control & computer and its impact on the efficiency of the accounting information systems in the commercial banks. *Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business*, Vol. 4,Nob11,PP 297-303.
3. Alzoubi, A. (2011). The effectiveness of the accounting information system under the enterprise resources planning (ERP). *Research Journal of Finance and Accounting*, 2Nob11,PP 10-19.
4. Baccasam, V.P. (2003) ,"Continuous Monitoring of Application Risk",IIA, Vol 6 , pp: 45-61.
5. Bielke ,S, (2001)" Risk Assessment – Mission Impossible?" , IIA , Vol 4,p: 120–151.
6. Daoud, H., & Triki, M. (2013). Accounting information systems in an ERP environment and Tunisian firm performance, the international journal of digital research,Vol.13,PP.1-35..
7. Darmansyah .A,Sutardi .A &Hamidah, The Effect Of Application Computerized Accounting Information System (Cais) On The Quality Of Accounting Information And Managerial Performance Of Sugar Industries Of Indonesia, Full Paper Proceeding Multidisciplinary Studies, Vol .1,45-62.
8. Grand,C-(2001) "Information Technology Auditing". WWW.theiia.org.p.9
9. Hla, D., & Teru, S. P. (2015). Efficiency of Accounting Information System and Performance Measures–. *Int. J. of Multidisciplinary and Current research*, 3.
10. Institute of Internal Auditors (IIA), (2003), "Current Impact of IT on Internal Auditing " , p:4.
11. Kaino, B. J., Wawer, K. M., & Omondi, H. (2015). Users' Perceptions on the Effectiveness of Enterprise Resource Planning System in Enhancing the Performance of Accounting Information Systems of

Public Universities in Kenya, –. Int. J. of Multidisciplinary and Current research, Vol.7, Nob 2, PP221-230.

12. Neogy, D. & Kumar, T. (2014). Evaluation of Efficiency of Accounting Information Systems: A Study on Mobile Telecommunication Companies in Bangladesh. Browser Download This Paper.
13. Pathak J. (2000), "IT Audit Approach , Internal control, and Audit Decisions of An IT Auditor", IIA , Vol 3 , June 15, www.Theiia.org
14. Prasad ;A "A, 2010, capabilities based approach to obtaining a deeper understanding of information technology governance effectiveness: Evidence from IT steering committees" International journal of Accounting information systems; Vol11; September; pp214:232.
15. Sambasivam, Y., & Assefa, K. B. (2013). Evaluating the Design of Accounting Information System and its Implementation in Ethiopian Manufacturing Industries. Research Journal of Sciences & IT Management, Vol. 2, Nob7, PP 16-29.
16. Samuel, N. (2013). Imp Act Of Accounting Information Systems On Organizational Effectiveness Of Automobile Companies In Kenya (Doctoral dissertation, Tesis tidak diterbitkan, Kenya: University of Nairobi).
17. Willimson, A.L., (2002), "Guiding Auditors Along the Information Superhighway: The Implication of Electronic Evidence "Journal of Accountancy, Vol 172, pp: 49-78.

ثالثاً : المواقع الإلكترونية :

1. gao.gov/assets/680/671664.pdf.
2. www.yemenmobil.com.ye.

الملاحق

ويحتوي على الآتي:

ملحق رقم (1): قائمة بأسماء محكمي الاستبيان.

ملحق رقم (2): الاستبيان بعد التحكيم.

ملحق رقم (3): إرساليات الجامعة لتسهيل مهمة الباحث.

ملحق رقم (1)
قائمة بأسماء محكمي الاستبيان

الصفة العلمية	أسماء المحكمين	م
ا. دكتور	د. عبدالله عباس	1
ا. مشارك	د. عبدالملك اسماعيل حجر	2
ا. مشارك	د. فواد عبده اسماعيل المخلافي	3
ا. مشارك	د. فكري محمد الحميدي	4
ا. مشارك	د. فواد العفيري	5
أ. مساعد	د. محمد سعيد الحاج	6
ا. مساعد	د. حميد عبدالله مسواك	7
ا. مساعد	د. علي محمد هارب حجوري	8
ا. مساعد	د. طارق احمد عبده الجماعي	9
ا. مساعد	د. سلطان على احمد فرح السريحي	10
ا. مساعد	د. أنور الوحش	11
ا. مساعد	د. عبدالله الطيب	12
ا. مساعد	د. سلطان حسن الحالمي	13
ا. مساعد	د. عبدالله محمد ناجي الحاشدي	14
ا. مساعد	د. محسن باباقي	15

ملحق رقم (2) الاستبيان بعد التحكيم



جامعة الأندلس للعلوم والتقنية
كلية الدراسات العليا
كلية العلوم الادارية
قسم المحاسبة

المحترمون

الأخوة : يمن موبایل

تحية طيبة وبعد ،،،،

الموضوع : توزيع استبانة على الإدارات المختصة في الشركة والمرتبطة بموضوع الدراسة

بالإشارة الى الموضوع أعلاه يقوم الباحث بإجراء دراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير بعنوان : 'مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية' دراسة حالة شركة يمن موبایل للهاتف النقال.

وللتأثير القوي للشركة في سوق الاتصالات اليمنية، ولما يتمتع به موظفوها من خبرة ومهنية في مجال الرقابة الداخلية، وبحكم توفر جميع متطلبات الدراسة في الشركة؛ فإن الباحث يرجو منكم تلطفاً لا أمراً الاطلاع على فقرات الاستبانة والإجابة على جميع الأسئلة بموضوعية ومهنية عاليتين.

ويؤكد الباحث لكم أن المعلومات التي سيتم جمعها ستُعامل بسرية تامة، وسوف تُستخدم المعلومات لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير ،،،،،،

الباحث : غمدان محمد صالح القحطاني

الجزء الأول

الخصائص الديمغرافية

- (1) الوظيفة الحالية
- | | | | |
|-------------|--------------------------|-----------|--------------------------|
| مراجع داخلي | <input type="checkbox"/> | محاسب | <input type="checkbox"/> |
| | | أخرى..... | <input type="checkbox"/> |
- (2) المستوى التعليمي
- | | | | |
|-------------|--------------------------|-----------|--------------------------|
| دراسات عليا | <input type="checkbox"/> | بكالوريوس | <input type="checkbox"/> |
|-------------|--------------------------|-----------|--------------------------|
- (3) عدد سنوات الخدمة
- | | | | |
|-----------------|--------------------------|----------------|--------------------------|
| من 6 – 10 سنوات | <input type="checkbox"/> | 5 سنوات فأقل | <input type="checkbox"/> |
| من 16 فأكثر | <input type="checkbox"/> | من 11 – 15 سنة | <input type="checkbox"/> |
- (4) التخصص الأكاديمي
- | | | | |
|-----------|--------------------------|-------------|--------------------------|
| حاسوب | <input type="checkbox"/> | محاسبة | <input type="checkbox"/> |
| أخرى..... | <input type="checkbox"/> | إدارة أعمال | <input type="checkbox"/> |
- (5) هل لديكم اهتمام بالأنظمة الإلكترونية ؟
- | | | | |
|----|--------------------------|-----|--------------------------|
| لا | <input type="checkbox"/> | نعم | <input type="checkbox"/> |
|----|--------------------------|-----|--------------------------|
- (6) في حال الإجابة على السؤال السابق (بنعم) , ماهي مصادر تلك المعلومات ؟
- | | | | |
|---------|--------------------------|-----------|--------------------------|
| ورش عمل | <input type="checkbox"/> | دورات | <input type="checkbox"/> |
| | | أخرى..... | <input type="checkbox"/> |

المحور الاول: من وجهة نظرك ما مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات في شركات الاتصالات اليمنية (يمن موبايل):

م	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المدخلات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم تصميم نماذج إدخال البيانات في الأنظمة المحاسبية الإلكترونية بالشكل الذي يكشف الخطأ عند وقوعه.					
2	تقوم الإدارات الأخرى عند إرسال بياناتها لإدخالها إلكترونياً استخدام نماذج للرقابة موضحاً عدد المستندات ومجموعة القيم.					
3	توفّر إجراء رقابي لاكتشاف أي نقص في البيانات المدخلة ومن ثم إعادة إدخال البيانات المصححة.					
4	يتم مراجعة المدخلات بواسطة موظف آخر مستقل، بخلاف العاملين على ادخال البيانات.					
5	توفّر إجراء رقابي يُظهر العمليات الملغاة في اليومية مع بيان سبب الإلغاء.					
6	توفّر نظام يميز البيانات التي تم إدخالها لتلافي إعادة إدخالها.					
7	الاحتفاظ بالمستندات الأصلية في ملفات للرجوع إليها عند الحاجة.					
8	توفّر إجراءات رقابية على المدخلات تكفل إدخال البيانات عند حدوثها.					
9	نقل البيانات الأصلية الى وثائق الإدخال لنظام المعالجة الآلية حسب التعليمات الموجودة.					
10	تحديد تاريخ كل عملية إدخال إلى نظام المعالجة الآلية مع تحديد اسم مستخدم النظام عند تنفيذ عملية الإدخال بدلاً من التوقيع اليدوي.					
11	من يقوم بعملية الإدخال من الموظفين مؤهل بشكل كافي.					
12	هنالك إجراءات رقابية بالمجاميع عند إدخال البيانات.					
13	يتم تنظيم المدخلات عن طريق نموذج معين ومع وجود موافقة للبدء في عملية الإدخال.					
14	وجود إجراء رقابي يُبين عند وجود خطأ في الإدخال رقم العملية مع إظهارها في يومية الفرع.					
15	هنالك إجراءات رقابية تمنع حذف العمليات التي سبق إدخالها.					
16	يرتبط النظام بالإنترنت مع وجود إجراءات رقابية لحمايته من الاختراق.					
17	هنالك إجراءات رقابية تُبين ارتباط المكالمات بالإيرادات تظهر في عملية الإدخال.					
18	وجود إجراءات رقابية على المعاملات المعدة إلكترونياً، والتي يتم نقلها من كمبيوتر إلى آخر.					
19	تقوم الإدارات المختصة بمناقشة نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.					

المحور الثاني : من وجهة نظرك ما مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل في شركات الاتصالات اليمنية (يمن موبايل):

م	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	هنالك إجراءات تقوم على المطابقة بين نوعين أو أكثر من البيانات أثناء المعالجة الآلية للبيانات.					
2	هنالك إجراء رقابي يكشف أي خطأ في الترحيل الى الحسابات في دفاتر الاستاذ.					
3	يستخدم نظام المجموعات للمستندات أو العمليات عند تشغيل البيانات الخاصة بهما.					
4	إمكانية إعادة تشغيل البرامج من نقطة التوقف إذا توقفت دوره التشغيل لأي سبب من الأسباب.					
5	وجود إجراءات كافية تضمن تصحيح وإعادة تشغيل البيانات التي رفضت البرامج تشغيلها.					
6	هنالك إجراءات رقابية كافية ضمن برامج الحاسوب تُبين معالجة البيانات التي يتم إدخالها.					
7	وضع إجراءات رقابية تمنع حذف عمليات سبق تشغيلها.					
8	هنالك إجراءات تحدد الجزء الخاص لكل شخص في نظام المعالجة الآلية.					
9	يوفر نظام المعالجة الآلية في حالة الخطأ إمكانية الاطلاع على مكونات نظام المعلومات المحاسبية وتحديد الخطأ.					
10	يستطيع نظام المعالجة الآلية استعادة البيانات والمعلومات عند الحاجة إليها، كما يسمح نظام المعالجة بالاحتفاظ بنسخ احتياطية من البيانات والمعلومات.					
11	هنالك إجراءات في نظام المعالجة الآلية تبين أن تخزين البيانات يبقى صحيحاً خلال العرض والحذف والإضافة.					
12	تعتبر التقارير المحاسبية المستخرجة بواسطة نظام المعالجة الآلية للبيانات مختصرة للشركة، وملاءمة في عملية اتخاذ القرارات وذات تسلسل منطقي.					
13	يستطيع نظام المعالجة الآلية توفير مخرجات تساعد في التسلسل الرقمي للبيانات المدخلة والمعالجة.					
14	طبع مجاميع رقابية من تشغيل لآخر ثم مقارنتها مع مجاميع تم إعدادها يدوياً قبل عملية التشغيل.					
15	يتم إجراء مقارنات بعد التعديل على الملفات مع نفس الملفات قبل تعديلها في نظام المعالجة الآلية.					
16	وجود فترات راحة تتوسط عملية التشغيل يتم خلالها تصحيح الأخطاء وإعادة للتشغيل على أساس سليم.					
17	هنالك اجراء في نظام المعالجة الآلية يبين أن البيانات المتوفرة مفحوصة.					

م	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التشغيل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
18	هنالك إجراء يُبين المستندات والعمليات التي تم تشغيلها؛ لتلافي إعادة التشغيل لتلك المستندات والعمليات.					
19	يهتم مجلس الإدارة بالنظام والعاملين عليه من خلال تأهيلهم وتدريبهم.					
20	التأكد من تشغيل السجلات في ملف العمليات قبل إقبال هذه الملفات في نظام المعالجة الآلية.					
21	يوفر نظام المعالجة تقنيات تساعد في كشف الأخطاء أثناء المعالجة.					

المحور الثالث: من وجهة نظرك ما مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات في شركات الاتصالات اليمنية (يمن موبايل):

م	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	هنالك إجراءات رقابية عند نقل البيانات (تفسير البيانات).					
2	هنالك إجراءات متبعة لحفظ الملفات في نسخ احتياطية خارج الموقع.					
3	هنالك إجراءات رقابية لتغيير كلمة السر بمكونات متنوعة.					
4	هنالك مكان بديل لعمل النظام عند حدوث مشكله.					
5	التلاعب في تفسير المخرجات وإخفائها.					
6	الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض.					
7	هنالك تقييم لمخاطر النظام ككل من قبل طرف ثالث.					
8	تحتوي المخرجات على بيانات كافية تتبع مصادر المعلومات من المستندات الأصلية.					
9	يتم التأكد من مدى معقولية تقارير المخرجات، وذلك بمقارنتها مع التقارير السابقة.					
10	يتم مطابقة مجاميع المخرجات الناتجة من الحاسوب مع المجاميع المعدة يدويًا قبل المعالجة من قبل شخص مستقل عن القسم الذي أصدر هذه المجاميع.					
11	يتم توزيع تقارير المخرجات على إدارات الشركة المستفيدة، ويكون ذلك بعد مراجعة هذه التقارير، والقيام بتحديثها أولاً بأول.					
12	توجد رقابة كافية على عمليات توزيع التقارير، مع رفع المخالفات في حال وقوعها.					
13	تقدم تقارير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم الحاسوب من قبل قسم المراجعة الداخلية أو أي جهة من داخل الشركة.					

م	فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المخرجات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
14	يطلب من المراجع الخارجي تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية لقسم الحاسوب.					
15	هنالك مراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية من قبل قسم المراجع الداخلي أو من قبل المراجع الخارجي.					
16	يتم الرجوع إلى أعمال المراجع الداخلي في تفويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية.					
17	يتم الرجوع إلى أعمال المراجع الداخلي في اختبارات الرقابة الداخلية.					
18	هنالك ضمان لصحة ومصداقية المعلومات المستخرجة من قبل نظام المعلومات الإلكترونية.					
19	يتم فحص مخرجات كافة التطبيقات بما فيها مخرجات نشاط التشغيل والإجماليات الرقابية.					
20	توفير إجراءات محددة تضمن إيصال المخرجات إلى الجهات المستفيدة في الوقت المناسب.					
21	يتم اختبار العلاقات المنطقية بين مفردات المخرجات.					
22	يحتوي تقرير المخرجات على معلومات يمكن من خلاله ابتزاز الشركة لحساسية المعلومات التي يحتويها التقرير.					

ملحق رقم (3)

إرساليات الجامعة لتسهيل مهمة الباحث



جامعة الأندلس
للعلوم والتقنية
عمادة الدراسات العليا

الرقم: (0192)

المحترمون

الأخوة / شركة يمن موبايل للاتصالات

تحية طيبة وبعد:

الموضوع: التعاون في جمع معلومات

تهديكم عمادة الدراسات العليا بجامعة الأندلس للعلوم والتقنية خالص تحياتها، وتتمنى لكم التوفيق والنجاح في جميع أعمالكم، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه يرجى منكم التعاون مع الباحث/ **عماد محمد صالح علي القحطاني** في جمع معلومات بحثية، حيث أنه يقوم بدراسة بعنوان (مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية دراسة حالة شركة يمن موبايل للهاتف النقال) كمطلب لنيل رسالة ماجستير في المحاسبة، علماً أن المعلومات لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

وتقبّلوا خالص الشكر والتقدير،،،

عميد الدراسات العليا
أ.د. يحيى عبدالرزاق قطران

مدير الدراسات العليا

أ. محمد جعابان

مسجل الدراسات العليا

أ. وليد هرهرة

المختصين

أ. زياد المقبولي

القيمة الكاملة للتعبئة
www.andalusuniv.net
E-mail: info@andalusuniv.net

Abstract

The efficient of The Internal control in accordance utilizing Electronic Information accounting Systems

This Study aims to determination the effectiveness of internal control on (inputs, operating, outputs) in using the accounting information systems for data in order to access appropriate information in a timely manner, in addition to achieve the goals of the study. Whereas the researcher depend on previous studies in information gathering previous studies related to the subject of this study. It leads to secondary data which established theoretic frame for the study. Whilst the practical frame resorted to the questionnaire that determinate for this purpose, then (75) questionnaires distributed, (62) receipt questionnaires.

The research focused on Yemen Telecommunications companies applies on Yemen Mobile. Questionnaires distributed on all financial departments in the company (Internal Control, Internal audits, Accountants & Financial Managers) in addition to the IT department on headquarter Sana'a. the researcher made the necessary analysis and test hypothesizes till he reached to results and recommendations.

The most important results from this study ;

Previous studies explored the study and evaluate internal control in using electronics systems, with an electronic environment to provide with information to increase the trust between the users accompany with necessary accounting supervision, and the impact of the use of electronic computers showed problems for internal control weren't subsistent in the manual system. Company interested by electronics systems whereon it develop the work by these systems, in addition to the shortage of courses in internal control sector which acquest the employees the ability of internal control for the inputs, operating & outputs operations.

The Study recommended the importance of attention by management to develop attention on the internal control in this department and support accounting

programs in encoding data and information in all operations which aims to assure the honesty and save it from penetration.

The study also recommended to rehabilitation and training the staff in the field of electronic accounting systems and explain to them to the supervisory procedures used in the internal control system. Finally, managements commitments to show reports and making control action which prevents random access to the system.

Republic of Yemen
Alandalus University for Science &
Technology
Postgraduate Studies Deanship
Faculty of Administrative Sciences
Master program/Accounting
Department



**The effectiveness of the internal control system
utilizing electronic accounting information
system**
(a case study at Yemen Mobile Company)

Study provided to Master's Degree in Accounting Department

Researcher :
Ghamdan Mohammed Saleh ALQAHTANI

Supervision
PhD Salem BAFAQEER D. Mohammed Yehya ALQAHTANI

2019 –2018